ملفات المستقبل

العدد 7 – فبراير 2024

توقعات 2024:

الاتجاهات المستقبلية لـ12 قضية في العالم والشرق الأوسط

ملفات المستقبل

المدير التنفيذي
حسام إبراهيم

مستشار أكاديمي
د. إبراهيم غالي

هيئة التحرير
أحمد عاطف
هالة الحفناوي
مصطفى ربيع

الهيئة العلمية
علي صلاح
أحمد عليبه
د. إيهاب خليفة
إبراهيم الغيطاني
يارا منصور
عبداللطيف حجازي
آية يحيى
محمد العربي
محمد محمود السيد
شريف هريدي
محمود قاسم
أحمد الهاشمي
نورهان شريف

الإخراج الفني
عادل خطاش
عبدالله خميس

العلاقات العامة
رحاب مكرم
info@futureuae.com

مدير النشر والتسويق
أمجد محمد جروين
marketing@futureuae.com

عن "ملفات المستقبل"

سلسلة ملفات تجميعية تصدر بشكل غير دوري عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، تتناول أهم الأحداث والتحولات الإقليمية والدولية، التي تشغل اهتمام الجمهور وتتصدر نقاشات المجال العام وقت صدورها. ويتضمن "الملف" التحليلات والتقديرات والعروض وأنشطة وإصدارات المركز الأخرى المنشورة على موقعه الإلكتروني.

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المقالات دون اتفاق مسبق مع المركز.

«توقعات 2024.. الاتجاهات المستقبلية لـ12 قضية في العالم والشرق الأوسط»، ملفات المستقبل، العدد 7، فبراير 2024، أبوظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

المحتويات

تقارب واشنطن وبكين.. هل يقود للثنائية القطبية في 2024؟ ◄ د. عبدالمنعم سعيد	6
السياسة الخارجية والانتخابات الأمريكية 2024.. هل تنكسر القاعدة؟ ◄ نبيل فهمي	8
الاتجاهات المتوقعة للقوى الكبرى في الشرق الأوسط 2024 ◄ أ. د. علي الدين هلال	11
الصراعات الداخلية العربية والجمود المستمر في 2024 ◄ أ. د. أحمد يوسف أحمد	14
حرب غزة ومستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في 2024 ◄ سعيد عكاشة	17
استشراف الاتجاهات الكبرى في الساحل الإفريقي 2024 ◄ أ. د. حمدي عبدالرحمن	20
الخارطة الجيوسياسية لتوقعات الإرهاب والتطرف في 2024 ◄ د. محمد بوشيخي	24
إدارة التحالفات الجيوسياسية الجديدة في آسيا الوسطى 2024 ◄ د. شوبهدا تشودري	27
التحولات المتوقعة للتنافس على منطقة القوقاز في 2024 ◄ د. عبدالعليم محمد	30
الاقتصاد العالمي 2024.. ركود أم عودة إلى الانتعاش؟ ◄ د. رشا مصطفى عوض	32
الاتجاهات المتباينة لاقتصادات الشرق الأوسط في 2024 ◄ د. مدحت نافع	36
أهم الاتجاهات التكنولوجية المتوقعة في عام 2024 ◄ د. إيهاب خليفة	39

مقدمة: إلى أين يتجه العالم والأقاليم في 2024؟

أشعل هجوم حركة حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر 2023، حرباً إسرائيلية مدمرة ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، ارتبكت معها حسابات القوى الإقليمية والدولية، خاصةً مع تناثر شظاياها في منطقة الشرق الأوسط، لتصل إلى اشتباكات "محسوبة" على حدود لبنان وإسرائيل، وهجمات للحوثيين ضد إسرائيل والسفن المتجه لها عبر البحر الأحمر، مما أدى إلى رد عسكري أمريكي وتشكيل تحالف "حارس الازدهار" للأمن البحري. أضف إلى ذلك، اندلاع هجمات متبادلة بين الولايات المتحدة ومليشيات مسلحة مرتبطة بإيران في العراق وسوريا، الأمر الذي أعاد التوترات بين طهران وواشنطن بعد فترة من التفاهمات دون تسوية القضايا العالقة، كالملف النووي.

وتدفع تلك المعطيات إلى مزيد من الاشتعال الإقليمي على أساس منطق "الدومينو"، ولاسيما مع تشابك تفاعلات وقضايا المنطقة، وفي ظل استمرار حرب غزة وتداعياتها، إذ ترفض واشنطن الضغط على إسرائيل لوقف إطلاق النار، حتى تحقق الأخيرة هدفها في القضاء على حماس، وهو ما بدا صعباً بعد مرور أربعة أشهر على الحرب، وسقوط الآلاف من الضحايا الفلسطينيين بين قتيل وجريح ومفقود. بينما لم يردع الرد العسكري الأمريكي الحوثيين الذين واصلوا هجماتهم لتؤثر في حركة التجارة في البحر الأحمر، مما زاد مأزق الاقتصاد العالمي الذي لم يتعاف من أزمات متلاحقة في السنوات الأخيرة، خاصةً جائحة "كورونا" والحرب الأوكرانية.

ومع مثل هذه السياقات المضطربة، يصبح بناء توقعات مستقبلية حول اتجاهات الشرق الأوسط ومساراته المحتملة في عام 2024 أكثر تعقيداً، لأنه يشبه التصويب على هدف متحرك من وضع غير مستقر ما تزال معالمه قيد التشكل. إلا أن المشهد العالمي المتداخل مع المنطقة ليس أقل تعقيداً، بل قد يكون حافلاً بالمفاجآت في عام سيشهد انتخابات في عدد كبير من دول العالم منها الولايات المتحدة والهند وروسيا وغيرها، مما يعني أن الحسابات الداخلية ستؤثر في مسار سياسات القوى الكبرى والإقليمية.

فعلى سبيل المثال، تواجه إدارة جو بايدن مأزقاً مزدوجاً بينما تقترب من الانتخابات الرئاسية الأمريكية. فمن جهة، أنتجت حرب غزة ضغوطاً للرأي العام العالمي على واشنطن بسبب مساندتها لإسرائيل، ومن جهة أخرى، خلف الجمود الميداني في الحرب الروسية الأوكرانية خلال عام 2023، فضلاً عن تكيف موسكو مع العقوبات الغربية، فتوراً وإنهاكاً لدى بعض الدول الغربية في دعم كييف. ويزداد هذا الاتجاه في الولايات المتحدة، مع معارضة الجمهوريين لتمويل الحرب الأوكرانية، وهي ورقة انتخابية قد يتم استغلالها ضد بايدن.

في هذا السياق، يطرح الموقع الإلكتروني لمركز "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة" في أبوظبي توقعات لـ12 قضية رئيسية في العالم والأقاليم ومنها الشرق الأوسط، عبر تحليلات مختلفة لخبراء بارزين وكتَّاب كبار، يسعون من خلالها إلى بناء تصور مستقبلي حول إلى أين يتجه العالم والأقاليم في عام 2024؟ ففي بداية هذا الملف، يطرح د. عبدالمنعم سعيد، كاتب ومفكر مصري، تصوراً حول مآلات النظام الدولي، متوقعاً أن تقود مؤشرات التقارب الأمريكي الصيني الراهن إلى القطبية الثنائية، واستند في ذلك إلى ميل واشنطن وبكين إلى عدم التصعيد وتقارب مواقفيهما نسبياً من تسوية الحرب الأوكرانية ومسار حل الدولتين في الشرق الأوسط، وقضايا المناخ.

ولأن الظروف الانتخابية ستحكم أكثر السياسة الأمريكية في عام 2024، يتساءل معالي نبيل فهمي، وزير الخارجية المصري السابق، كيف تؤثر السياسة الخارجية في الانتخابات الأمريكية القادمة؟ فبالرغم من أن الأولى لا تمثل عاملاً حاسماً في نتائج الثانية والتي عادةً ما تكون مدفوعة بقضايا داخلية، فإنه ربما تنكسر تلك القاعدة، خاصةً فيما يتعلق بتحديد نتائج أصوات المجمع الانتخابي؛ نتاجاً لضغوط حرب غزة التي وضعت الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في مقدمة الاهتمامات الأمريكية.

وعلى الرغم من أن أ. د. علي الدين هلال، أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، يرى أن سياسات القوى الكبرى (الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وأوروبا) تجاه الشرق الأوسط لا تتغير من عام إلى آخر، لكنه مع ذلك يطرح تصوراً لكيفية تكيفها مع متغيرات المنطقة في 2024. إذ ستسعى الولايات المتحدة لتعويض ما أصاب مكانتها من ضرر عبر دبلوماسية نشطة لإحياء مسار تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مع استمرار معادلة التفاهم مع إيران والردع العسكري لوكلائها. بينما ستسعى روسيا والصين إلى توسيع نفوذيهما لتستفيدان من موقفيهما الحذرين والمتوازنين إزاء حرب غزة التي عطلت مشروع "الممر الاقتصادي" بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، الذي ينافس مشروع "الحزام والطريق" الصيني. بينما قد يبرز دور أوروبي في سيناريوهات "اليوم التالي" لحرب غزة، إذا ما تم تأهيل السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وبدأت عملية إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب.

بدوره، يتوقع أ. د. أحمد يوسف أحمد، أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، استمرار جمود الصراعات الداخلية العربية في عام 2024 سواءً في ليبيا أم سوريا أم اليمن أم السودان، انطلاقاً من أن القوى الإقليمية الفاعلة في تلك الصراعات

قد لا تعطي أولوية لتسويتها، بسبب انخفاض مستوى العنف فيها، ناهيك عن انشغال القوى العالمية بحربي غزة وأوكرانيا. لذلك يُعول على رشادة بعض أطراف الصراع المحليين في المُضي نحو نهج التسوية، وإن كان ذلك قد بدا صعباً مع تجربة الخلاف بين الفرقاء الليبيين إثر إعصار درنة في 2023.

وبينما لم تتوقف حرب غزة حتى اللحظة، يطرح الأستاذ سعيد عكاشة، الخبير في الشؤون الإسرائيلية، ثلاثة سيناريوهات لانتهاء تلك الحرب وتداعياتها؛ أولها، انتصار أحد الطرفين (إسرائيل أو حماس)، وثانيها وقف إطلاق النار دون شروط، وثالثها وقف القتال وبدء التفاوض السياسي. ويرى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، سيعمل على إفساد السيناريوهين الثاني والثالث، أي رفض أي قرار لوقف الحرب لا يتضمن تفكيكاً لقدرات حماس العسكرية، كما سيرفض حل الدولتين إذا تم إدماج حماس في هياكل السلطة الفلسطينية.

وإذا كان الشرق الأوسط يتجه أكثر إلى مزيد من الاضطرابات، فإن الساحل الإفريقي المتداخل معه جغرافياً يجابه هو الآخر عدم استقرار ممتد. إذ يستشرف أ. د. حمدي عبدالرحمن، أستاذ العلوم السياسية بجامعة زايد في دولة الإمارات العربية المتحدة، الاتجاهات المتوقعة لتلك المنطقة، مع تفاقم تحديات من قبيل الانقلابات العسكرية، وتمدد التطرف العنيف، وتنامي العداء لفرنسا، وتوسع النفوذ الروسي، وتفاقم الآثار المناخية، وتزايد معدلات الهجرة. وتتعمق وطأة تلك التحديات مع تراجع قدرة الأُطر الجماعية الإقليمية على مواجهتها، مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "إيكواس" التي تعاني انقسام مواقف دولها، كما برز إزاء انقلاب النيجر.

ولكون التطرف العنيف تهديداً عالمياً، ما يزال يُلقي بآثاره على عدم الاستقرار، يطرح د. محمد بوشيخي، كاتب مغربي، الخارطة الجيوسياسية المتوقعة للإرهاب والتطرف في العالم خلال 2024. وحدد مجموعة عوامل حاكمة لمسار تلك الظاهرة، وهي: حالة التنظيمات الداخلية، والسياقات السياسية، والعوامل الإقليمية، والنزاعات السياسية، ومدى الدعم الدولي لجهود الدولة المعنية بمكافحة الإرهاب. وعلى ذلك، توقع د. بوشيخي تباين مخاطر الإرهاب، إذ تبرز بشكل رئيسي في مناطق الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا، بينما تظهر مخاطر ثانوية تتعلق بتنامي تهديد اليمين المتطرف والحركات البيئية واستمرار كمون جماعة الإخوان.

وتنتقل التوقعات إلى أقاليم أخرى، كآسيا الوسطى، التي باتت مقصداً للتنافس الجيوسياسي العالمي حول الممرات والطاقة وخطوط الغاز الطبيعي. إذ تركز د. شوبهدا تشودري، كاتبة هندية متخصصة في الدراسات الآسيوية، على اتجاهات إدارة التحالفات الجيوسياسية في هذه المنطقة عام 2024. وتتوقع سعي دول آسيا الوسطى إلى الخروج من عزلتها النسبية عبر سياسات خارجية متعددة الاتجاهات، توازن بين التحالفات مع قوى دولية وإقليمية مثل: روسيا والصين والولايات المتحدة وأوروبا وتركيا. وأشارت إلى تصاعد أدوار قوى شرق أوسطية وأوروبية ويابانية في آسيا الوسطى، ولاسيما مع تراجع الدور الروسي.

وفي منطقة القوقاز، يحدد د. عبدالعليم محمد، الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مسار التحولات المتوقعة في هذه المنطقة عام 2024، معتبراً أن سيطرة أذربيجان على إقليم ناغورنو كاراباخ في سبتمبر 2023، ستشكل بداية لمرحلة انتقالية جديدة من المنافسات بين القوى الدولية والإقليمية على المنطقة. ويتوقع أن تسعى دول القوقاز إلى بناء توازنات بين روسيا التي تؤدي دوراً مهيمناً بالرغم من تراجع تأثيراتها، والولايات المتحدة التي سعت إلى تعزيز وجودها، خاصةً أن الرئيس بايدن قد عقد أول قمة مع دول آسيا الوسطى في سبتمبر 2023.

ومع طغيان الاضطرابات الجيوسياسية على المشهد الاقتصادي العالمي، تتوقع د. رشا مصطفى عوض، مستشار في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، صعوبة انتعاش مسار الاقتصاد العالمي في 2024 إلا إذا تضافرت شروط، منها تعزيز الإنتاجية ومرونة وإصلاح السياسات الاقتصادية. بينما يرى د. مدحت نافع، الخبير الاقتصادي، في تحليل آخر، أن أداء اقتصاديات الشرق الأوسط سيتباين في استجاباته لصدمات حرب غزة. فعلى الرغم من أن هذه الحرب تؤثر سلباً في النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة خاصةً في اقتصاديات الدخل المتوسط والمنخفض بالمنطقة، فإن الاقتصادات الأقوى خاصةً في الخليج تستطيع التكيف مع تلك الصدمات، وإن حذر من أنها قد تتأثر بعدم الاستقرار في المنطقة إذا استمرت الاضطرابات في البحر الأحمر.

أخيراً، في ظل صعود الذكاء الاصطناعي وتأثيراته في التفاعلات العالمية، يطرح د. إيهاب خليفة، رئيس وحدة التطورات التكنولوجية بمركز "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، الاتجاهات التكنولوجية الأكثر تأثيراً في عام 2024، ومن أبرزها بروز شبكات عصبية لمحاكاة الدماغ البشري، وانتشار الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتنامي الضوابط القيمية للذكاء الاصطناعي بحيث تحترم الخصوصية والعدالة، وتزايد القدرات العاطفية للذكاء الاصطناعي، وزرع الشرائح الذكية في الأدمغة، وتعديل الجينات البشرية عبر الذكاء الاصطناعي، وغيرها من الاتجاهات والتوقعات.

تقارب واشنطن وبكين.. هل يقود للثنائية القطبية في 2024؟

◄ د. عبدالمنعم سعيد
كاتب ومفكر مصري

مع مطلع كل عام جديد، ومع حدوث كل أزمة دولية أو عالمية كبرى؛ يصبح من المهم البحث عن إجابة عن السؤال حول التغيرات التي جرت في النظام الدولي. ويرجع الشغف بهذا السؤال وإجابته إلى حقيقة الدور الذي تقوم به القوى العظمى والكبرى في الحقائق الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية في العالم المعاصر.

والشائع في علوم العلاقات الدولية أنها ترتكز على القوى العظمى وعلاقاتها وتفاعلاتها، وما بعد ذلك إما مجرد تفاصيل، أو أقل شأناً من المنظومة الرئيسية القادرة على الهيمنة ومد النفوذ، والمنافسة بالسلم أو الحرب أو الردع مع القوى الأخرى.

والشائع أيضاً أن تُوصف المنظومة الرئيسية بعدد الأقطاب فيها، فيُقال نظام متعدد الأقطاب، كما كان الحال ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. أو نظام القطبين، كما كان في أعقاب الحرب الثانية، حينما انفردت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق بالنظام الدولي. أو نظام القطب الواحد، كما كانت بريطانيا ما بين 1815 بعد هزيمة نابليون و1914 ونشوب الحرب العالمية الأولى، والولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام 1991 وحتى عام 2008، عندما جرت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وهو العصر الذي سُمِّي العولمة شكلاً، أما في الحقيقة فقد كانت الولايات المتحدة هي القائدة العظمى الوحيدة في العالم.

ويهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على الثابت والمتغير في العالم خلال 2024، وتحديداً ما يتعلق بشكل النظام الدولي، في ضوء التفاعلات بين القوى الرئيسية فيه، والعوامل المؤثرة في ذلك، ومن بينها مسار الحرب الروسية الأوكرانية، وكذلك الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة.

كيف يتغير النظام الدولي؟

السؤال هنا كيف يتغير النظام الدولي وينتقل من مرحلة إلى أخرى إذا كان هناك تغيير في القوى الرئيسية؟ ومن حال إلى حال إذا كانت الصفة الغالبة في التفاعلات هي التعاون أو الاعتماد المتبادل أو التوتر أو التنافس وحتى الحرب إذا كانت مباشرة أو بالوكالة؟ ومؤخراً شكلُ القيادة في التعامل مع الأزمات الدولية الحادة مثل الحرب الأوكرانية في أوروبا وحرب غزة في الشرق الأوسط؟ ومثلما كان الحال مع جائحة "كورونا" أو ما يتعلق الآن بظاهرة الاحتباس الحراري التي رصدت عام 2023 كأكثر السنوات حرارة في التاريخ المعاصر؟

الثابت هو أن أقاليم العالم وظروفها التاريخية والجيوسياسية ليست متطابقة أو حتى متشابهة، وتظل القاعدة الأساسية لها هي تحقيق توازن القوى، بكل ما يكفله ذلك من أبعاد القوة الخشنة والناعمة والذكية. وأصبح العالم الآن، وفق وجهة نظر شائعة، ثنائي القطبية بين الولايات المتحدة والصين؛ استناداً إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للبلدين يتقارب يوماً بعد يوم. وأخذاً بمعدلات النمو، فإن الصين في طريقها إلى مزيد من التفوق، خاصةً بعد الريادة في مجالات الثورة الصناعية التكنولوجية الرابعة. ويشير النمط الذي يدور في تفاعلات القطبين الرئيسيين إلى تنافسهما، والولوج من المنافسة إلى الحرب التجارية والاستراتيجية في بحر الصين الجنوبي وبشأن تايوان، والسياسية بالعقوبات الأمريكية على حلفاء للصين مثل كوريا الشمالية وإيران.

ومن جانبها، رأت دورية "الشؤون الخارجية" الأمريكية (Foreign Affairs) أن الثنائية القطبية تدور في الإطار التاريخي المعاصر للعلاقات والتفاعلات الأمريكية الروسية، وجاء ذلك في العدد

المُجمع لمقالاتها والصادر في إبريل 2018، بعنوان "الحرب الباردة الجديدة: روسيا وأمريكا من قبل والآن". وتبدأ مجموعة الدراسات المنشورة من بداية الحرب الباردة القديمة، التي جرى إشهارها فكرياً من خلال مقال (X)، الذي سطره السفير الأمريكي جورج كينان، في عدد يوليو 1947 بعنوان "مصادر السلوك السوفيتي" والذي أعلن فيه انتهاء التحالف الأمريكي السوفيتي أثناء الحرب العالمية الثانية، ودعا كبديل إلى اتباع استراتيجية تقوم على احتواء الاتحاد السوفيتي آنذاك. وعكست المقالات المختلفة المنشورة، التطورات وفترات الصعود واحتدام الحرب الباردة، أو تخفيف التوتر، عندما نشر هنري كيسنجر مقاله في يوليو 1959 بعنوان "البحث عن الاستقرار"، ونيكيتا خروتشوف، الذي نشر في عدد أكتوبر من نفس العام في الدورية نفسها مقالاً بعنوان "عن التعايش السلمي". ولكن لحظات التعايش والوفاق كانت الاستثناء على مسيرة طويلة من الحرب الباردة، استمرت حتى انهار الاتحاد السوفيتي السابق في مطلع تسعينيات القرن الماضي.

وعلى مدى عقد ونصف تقريباً، وفي ظل انفراد الولايات المتحدة في العالم، فإن المقالات المنشورة ركزت على إنقاذ روسيا، والتعاون معها في إطار مجموعة الثمانية. وفي عام 2002 ظهر العنوان "تجديد روسيا". ولكن شهر العسل هذا لم يستمر طويلاً، إذ تواصلت المقالات والدراسات التي تكشف عن ازدياد التوتر بين واشنطن وموسكو. وفي عام 2006 كان العنوان هو "روسيا تترك الغرب"، وفي 2014: "إدارة الحرب الباردة الجديدة" (بعد ضم روسيا للقرم). وفي عام 2018، نشرت دورية "الشؤون الخارجية" في عدد يناير: "احتواء روسيا مرة أخرى"، وفي عدد مارس من نفس العام "هل بدأت حرب باردة جديدة؟".

ودار الزمان دورته، وبعد التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا في فبراير 2022، استحكمت الحرب الباردة من جديد بين موسكو وواشنطن، بينما كانت حرب باردة أخرى تجري بين واشنطن وبكين. الأولى جوهرها استراتيجي، مسرحها أوروبا والشرق الأوسط، والثانية تبدو اقتصادية تدور حول التجارة، لكنها هي الأخرى استراتيجية حول السيطرة والنفوذ في العالم. وتدور الحربان بين ثلاث قوى هي: الولايات المتحدة التي ما تزال نظرياً القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في العالم، وروسيا التي أياً كانت حالتها الاقتصادية متواضعة فإن لديها أكثر من 9 آلاف رأس نووي، ولديها مجالات للتفوق التكنولوجي في السلاح والفضاء، والصين التي تُعد قوة اقتصادية جبارة، وقوة واعدة من حيث معدلات النمو والتكنولوجيات الحديثة.

النظام الدولي في 2024:

هذه حالة جديدة على العلاقات الدولية في التاريخ المعاصر، ليس فقط بسبب العدد الثلاثي للأقطاب، ولكن لأنها تأتي في ظروف مختلفة تاريخياً عما كان عليه الحال طوال القرن العشرين والبدايات الأولى للقرن الحالي. فقد أعطت التطورات التكنولوجية للقوى الثلاث (الولايات المتحدة وروسيا والصين) ما لم تعطه لدول وقوى أخرى، مثل الهند، أو الاتحاد الأوروبي؛ الذي أضعفه الخروج البريطاني منه وضعف اقتصادات أساسية فيه مثل: إيطاليا وإسبانيا واليونان، فضلاً عن تراجع النزعة الأوروبية داخل الاتحاد، ما خلق في مجموعه ضغوطاً على ألمانيا وفرنسا، مع ذيوع حالة من الانكفاء اليميني بين العديد من الدول الأوروبية، والعداء للعولمة التي جلبت "الإرهاب" وهجرة الكثيرين من الجنوب إلى الشمال.

والمؤكد أن الحرب الأوكرانية أدت إلى تراجع الدور الروسي في السياسة العالمية، لكن ما يزال مبكراً توقع أن العالم بات ثنائي القطبية؛ لأنه بالرغم من التراجع الروسي هناك ما يشير إلى أن الحرب الأوكرانية ربما تأخذ مساراً مختلفاً في العام المقبل، وذلك استناداً إلى فشل الهجوم المضاد الأوكراني الذي بدأ في مطلع صيف 2023 في تغيير الأوضاع الاستراتيجية على ساحة الحرب التي ظلت فيها روسيا مسيطرة على حوالي 20% من الأرض، والتي تشمل المناطق الناطقة باللغة الروسية. ويُضاف إلى ذلك، الضغوط الاقتصادية على الدول الأوروبية، مع صعود اليمين الأوروبي وكذلك الأمريكي، غير الأصوات السياسية العالية في اتجاه البحث عن مسار لتسوية هذه الحرب، والذي على الأرجح سوف يسير في اتجاه التسليم بالأمر الواقع، إن لم يكن باتفاق سلام، فسوف يكون مشابهاً لما كان عليه الحال عندما ضمت روسيا شبه جزيرة القرم عام 2014. علاوة على أن الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في أكتوبر 2023، سجلت عودة الولايات المتحدة مرة أخرى لكي تركز على إقليم لم تتركه إلا لفترة وجيزة.

ووسط حرب غزة، انعقدت قمة صينية أمريكية على هامش قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (آبيك) في منتصف نوفمبر 2023، وذلك بعد لقاء مماثل جرى في إطار اجتماع قمة العشرين في مدينة بالي الإندونيسية قبل عام. وما يهم هنا أن القمة الصينية الأمريكية جاءت بعد سلسلة من اللقاءات المثيرة التي غطت تقريباً على الموضوعات الاستراتيجية كافة بين واشنطن وبكين من قضية تايوان إلى قضايا المخدرات. وتلك اللقاءات تسارعت معها تصريحات أمريكية إيجابية تجاه الصين منذ أكتوبر الماضي، وشملت جاك سوليفان، مستشار الأمن القومي، وأنتوني بلينكن، وزير الخارجية، حتى وصلت إلى لقاء الرئيسين جو بايدن وشي جين بينغ، في نوفمبر الماضي.

وهذه الكثافة في التفاعلات الأمريكية الصينية تدفع إلى التوقع خلال عام 2024 أن تكون العلاقات الثنائية بين القوتين تركز على ما يجمعهما أكثر مما يفرقهما. فكلاهما أولاً يريد نظاماً اقتصادياً عالمياً مستقراً يجعلهما أكثر استفادة من حقيقة الاعتماد المتبادل الاقتصادي الكثيف بين البلدين. وثانياً، أنه مع التغيرات المرتبطة بالحرب الأوكرانية، قد يكون كلاهما أكثر ميلاً للتسوية بين موسكو وكييف أو تجميد الأوضاع عند الموقف الحالي مع وقف إطلاق النار كما حدث في السابق. وثالثاً، أن قيام الصين بتحديد موقف مُعلن من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ممثلاً في حل الدولتين، يجعلها ليست بعيدة عن الموقف الذي تذهب إليه الولايات المتحدة في التعامل مع حرب الشرق الأوسط. ورابعاً، أن الولايات المتحدة في عهد الرئيس بايدن، لظروف انتخابية، يمكنها أن تسعى لكسب الود الصيني لتسوية الأزمة الأوكرانية، فضلاً عن تلاقي المصالح فيما يتعلق بالاحتباس الحراري، إذ إن علاج ذلك لا يكون إلا بالتوافق بين البلدين.

الخلاصة، أنه من المتوقع أن يشهد عام 2024 تقارباً أمريكياً صينياً، يأخذ البلدين إلى عالم القطبية الثنائية في حالة الوفاق الذي عرفته العلاقات الأمريكية الصينية إبان فترة إدارة الرئيس الأسبق، ريتشارد نيكسون، بينما تُنتظر نهاية للحرب الأوكرانية.

السياسة الخارجية والانتخابات الأمريكية 2024.. هل تنكسر القاعدة؟

نبيل فهمي
وزير الخارجية المصري السابق

سوف تعلن نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 2024 في 5 نوفمبر المقبل، وسيتم تنصيب الفائز لاحقاً في العشرين من يناير من العام التالي، وتحدد نتائج هذه الانتخابات المستقبلية عدة عوامل أساسية، في العادة لا تكون السياسة الخارجية جزءاً منها. إذ لا تمثل السياسة الخارجية للولايات المتحدة عاملاً حاسماً في نتائج الانتخابات الرئاسية، ولكن في ظل الظروف الراهنة، فقد تنكسر هذه القاعدة، وخاصة فيما يتعلق بتحديد نتائج أصوات المجمع الانتخابي.

ديناميكيات الهيئة الانتخابية:

يتنافس المرشحون على التصويت الشعبي عبر الولايات الخمسين، ولكن يتم تحديد النتيجة فعلياً من قبل المجمع الانتخابي الذي يضم 538 عضواً، وهو النظام الذي أنشأه "الآباء المؤسسون". وطبقاً لهذا النظام، يجب على المرشح الفائز أن يحصل على دعم 270 عضواً على الأقل من أعضاء المجمع الانتخابي. ويهدف هذا النظام إلى ضمان عدم هيمنة الولايات ذات الكثافة السكانية العالية على نتائج الانتخابات بحصولها على أغلبية ساحقة، وكذلك ينظر هذا النظام للناخبين من رجال الشارع العاديين على أنهم ليسوا أصحاب دراية كافية تؤهلهم لاختيار المناسب من بين المرشحين للرئاسة.

غالباً ما يكون استيفاء متطلبات الهيئة الانتخابية أمراً معقداً بسبب اختلاف أنماط التصويت عبر الولايات بناءً على اختلافات التركيبة السكانية والعرقية والخصائص الاقتصادية وما إلى ذلك. وقد يساعد الموقف السياسي للمرشح على حصوله على دعم شعبي في إحدى الولايات، ولكن نفس الموقف قد يضر به في ولاية أخرى. والجدير بالذكر أنه في ستة انتخابات رئاسية ماضية، خسر الفائزون بالتصويت الشعبي ولكنهم فازوا بالأصوات في المجمع الانتخابي وأصبحوا رؤساء للولايات المتحدة. وقد كان آخر مثالين لذلك ما حدث في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2016 (حين فاز دونالد ترامب على هيلاري كلينتون) وعام 2000 (حين فاز جورج دبليو بوش على آل غور).

عوامل انتخابية مؤثرة:

في حال كان السباق الرئاسي بالولايات المتحدة لعام 2024 بين جو بايدن ودونالد ترامب، فإن الوضع السياسي مهيأ لمشاهدة حملات ساخنة، واستقطاب الرأي العام بشكل متزايد. فمع اتباع كل من المرشحين لاتجاه سياسي مختلف تماماً عن الآخر، فإن نتيجة الانتخابات هذه المرة يمكن أن تتوقف على كيفية تعامل كل منهما مع تحديات السياسة الخارجية التي تواجهها الولايات المتحدة حالياً، فضلاً عن آرائهم فيما يتعلق بالقضايا والأوضاع الاقتصادية ذات الأهمية التقليدية.

1. السخط العام: تشير المشاهدات في العديد من الانتخابات إلى أن الناخبين يميلون إلى التصويت ضد الوضع الراهن

والنخب السياسية. فقد كان الاستياء من سياسات جورج دبليو بوش من الأسباب الرئيسية لخسارة الجمهوري جون ماكين أمام الديمقراطي باراك أوباما. وكذلك فقد كان السبب وراء فوز دونالد ترامب على هيلاري كلينتون نظرة الديمقراطيين لها كـ"مؤسسة" بحد ذاتها. أما عن جاذبية بايدن، فقد كانت عبارة عن الحنين إلى التقاليد والراحة بعد أربع سنوات مرهقة للأعصاب في عهد ترامب.

وفيما يتعلق بالانتخابات المقبلة، فمن الواضح أن السخط العام على كل من ترامب وبايدن في تصاعد مستمر. وبناءً على ذلك، يقدم المرشحون الجمهوريون أنفسهم كبدائل لترامب، ولكن دون أن ينأوا بأنفسهم بوضوح عن مواقفه حتى لا يفقدوا قاعدته الشعبية، في حين يعبر الديمقراطيون عن تفضيلهم لبديل جديد لبايدن. وعلى الرغم من الشعور العام بالاستياء من كلا المرشحين الحاليين من الحزبين سواءً الديمقراطي أم الجمهوري، فإن ترامب (الذي يقف في مواجهة العديد من المعارك القانونية)، ما يزال يحتفظ بدعم شعبي كبير في مواجهة منافسيه من الجمهوريين على ترشيح الحزب. كما أن استطلاعات الرأي الأخيرة تشير إلى أنه يحظى بدعم شعبي أكبر من منافسيه، سواءً من الجمهوريين أم الديمقراطيين. أما على الجانب الآخر بالحزب الديمقراطي، فلا يوجد منافسون حقيقيون لبايدن في الحزب. ومن ثم فإنه يتفوق على جميع المرشحين.

إذا كان ترامب وبايدن هما المرشحان في نهاية المطاف، فإن فوز أحدهما وتقدمه على الآخر قد يتوقف على عدم شعبية الآخر، وليس على جاذبية أو سياسة الفائز. وسيتعين على المرشح الفائز بمنصب الرئاسة أن يتحمل عبء الاقتصاد الأمريكي المتباطئ والصور السلبية العامة المرتبطة به.

2. العامل الاقتصادي: إن من أكثر العوامل تأثيراً في انتخابات الرئاسة العوامل الاقتصادية والتي غالباً ما تأتي في المقام الأول. وهكذا فمن المرجح في انتخابات 2024، أن تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً محورياً في تشكيل اتجاهات الناخبين وتوجيه أصواتهم، وبالتالي تحديد نتيجة الانتخابات.

فمن ناحية، طوال الحملة الانتخابية قد يعمل ترامب، المعروف بسياساته الاقتصادية قبل وباء "كورونا" والتي اتسمت بالتخفيضات الضريبية وإلغاء القيود التنظيمية، على تسليط الضوء على سجله الحافل بتعزيز السياسات الاقتصادية (التي يحركها السوق) ورفع معدلات التوظيف. ومن ناحية أخرى، قد يسلط بايدن الضوء على تركيز إدارته على التعافي الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية، والاهتمام ببرامج الرعاية الاجتماعية لمواجهة تداعيات الوباء.

ومن المتوقع أن يكون للنهجين الاقتصاديين المتناقضين للمرشحين دور محوري في عملية اتخاذ القرار بين الناخبين، وهذا بدوره يعكس المخاوف الشعبية المتعلقة بالسياسات المالية، ومعدلات البطالة، والرفاهية الاقتصادية الشاملة.

3. السياسة الخارجية: إن العاملين الأهم في تحديد اختيارات الناخبين يتلخصان في: التصورات المتعلقة بالاقتصاد، وعدم جاذبية مرشح معين. إذ إنه على الصعيد السياسي، ليس هناك قضية معينة على مستوى السياسة الخارجية لها قاعدة جماهيرية قوية بما يكفي للتأثير في أصوات الناخبين واتجاهاتهم بشكل مستقل وجوهري. ولكن ليس معنى ذلك تجاهل الآثار المترتبة على قضايا السياسة الخارجية. بل على العكس، يحتاج المرء إلى تحليل كيف يمكن لهذه القضايا أن تؤثر في المجمع الانتخابي، فهو الجهة النهائية المحددة لمن سيكون الرئيس الأمريكي القادم.

يقدم المرشحون الجمهوريون أنفسهم على أنهم ميّالون إلى يمين الوسط، ويصفون أنفسهم بـ"ترامب غير المغالي". وباستثناء نيكي هيلي، سفيرة الولايات المتحدة السابقة لدى الأمم المتحدة، فإن جميع المرشحين يفتقرون إلى الخبرة الحقيقية في العلاقات الدولية. وفي حين قد توجد اختلافات طفيفة بين هؤلاء المرشحين بشأن قضايا السياسة الخارجية (مثل قضيتي الناتو وروسيا)، فإن تقييم مواقف السياسة الخارجية المستقبلية للأحزاب المعنية تم بناءً على نفس المعايير التي حددها ترامب وبايدن، وهو ما يبدو نهجاً حكيماً بالوقت الحالي.

أ. التحالف عبر الأطلسي وأوكرانيا: إن موقف ترامب وجميع المرشحين الجمهوريين يتمثل في نهج «أمريكا أولاً»، وهو ما يرادف الموقف الانعزالي. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى القلق بشأن الميزانية والمخاوف المتعلقة بمالية الدولة، خاصةً مع تصاعد الدعوات التي تطالب دول "الناتو" بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإنفاق العسكري. وبالتالي فإن ذلك قد يؤثر في الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لأوكرانيا خاصةً مع ارتفاع تكاليف العمليات غير الحاسمة. والجدير بالذكر أنه خلال فترة رئاسة ترامب السابقة، فإن العلاقات بينه وبين معظم قادة دول "الناتو" كانت متوترة.

في المقابل، فإن بايدن والديمقراطيين سيواصلون تبني سياسة خارجية يقودها التحالف، فهم يرون أن الأزمة الأوكرانية هي ما أعادت إحياء هذا التحالف، والذي في جوهره حلف شمال الأطلسي. ولكن من المتوقع أن يخفف بايدن من لهجة خطابه حول "الديمقراطيات مقابل الأنظمة الاستبدادية"، والذي لم يلق صدى جيداً أو يقدم مكاسب ملموسة في السياسة الخارجية.

ولأن الولايات المتحدة تواجه "الإجهاد بسبب أوكرانيا" في عام 2024، فإنه من المرجح أن تسود المبادرات الدبلوماسية في النصف الثاني من العام، أو على أقصى تقدير في أوائل عام 2025، خاصةً إذا ما تم انتخاب ترامب، ولاسيما أن فكرة الحرب في أوكرانيا هي فكرة بايدن. ومع توقع فوز بوتين وإعادة انتخابه في عام 2024، فإن علاقة ترامب الإيجابية معه يمكن أن تسهل المشاركة الدبلوماسية في أوكرانيا وإعادة العلاقات الشاملة مع روسيا.

ب. العلاقات مع الصين: تنظر المؤسسة السياسية الأمريكية، سواءً الجمهوريون أم الديمقراطيون، إلى الصين باعتبارها تحدياً استراتيجياً رئيسياً للأمن القومي الأمريكي، وخاصةً في

مجالات الأسلحة النووية والفضاء والذكاء الاصطناعي. ومن المتوقع أن تظل هذه العلاقة حساسة، وإن كان بايدن قد تمكن من تثبيت مسارها في الأسابيع الأخيرة. فمن المتوقع أن يتبع ترامب أو غيره من المرشحين الجمهوريين سياسة مماثلة تجاه الصين، تتميز بالمنافسة القوية وتتجلى بشكل أساسي في موقف الخطاب التصادمي.

ج. الشرق الأوسط: وسط الاتجاهات المتضاربة للحوار والمواجهة، فإن الشرق الأوسط لا بد وأن يأتي على رأس جدول أعمال الرئيس الأمريكي المقبل. وسيتعامل أي من المرشحين مع العلاقات بالعالم العربي بطريقة براغماتية عالية، سعياً إلى تحقيق فوائد قصيرة الأجل وللحد من النفوذ الصيني الواسع في المنطقة. وسيتم التركيز على ردع التوسع الروسي بشمال إفريقيا، والإيراني بسوريا.

بالنسبة لإيران، قام ترامب في السابق بالانسحاب من جانب واحد من الاتفاق النووي الإيراني، في حين باءت محاولة بايدن لاستئناف هذا الاتفاق بالفشل. ولم تستخدم كلتا الإدارتين القوة إلا في الحوادث التي وقع فيها ضحايا أمريكيون. ومن المتوقع أن تعكس السياسات المستقبلية الأنماط السابقة دونما التركيز على الاتفاق النووي.

أما فيما يتعلق بإسرائيل، فسيظل الدعم قوياً بغض النظر عمن سينتخب رئيساً للولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن الحرب المتأججة بغزة ستمثل تعقيداً محتملاً، خاصة إذا تصاعدت ونتج عنها صراع إقليمي أوسع مع قيام إسرائيل بجذب حزب الله للحرب أو إذا ما انخرط الحوثيون بصورة أكبر في الصراع.

إن الأزمة في غزة قد أدت إلى وضع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في مقدمة اهتمامات الولايات المتحدة مرة أخرى. وقد دعا ترامب إلى اتباع نهج جديد في التعامل مع هذا الصراع يركز على العلاقات العربية الإسرائيلية، واقترح خطة مؤيدة لإسرائيل تتمحور حول الاقتصاد، مدعياً - دون قدر كبير من المصداقية- أنه يقدم حل الدولتين. في المقابل، أكد بايدن مراراً وتكراراً أهمية حل الدولتين، فضلاً عن التطبيع، ولكنه قام في الوقت ذاته بدعم إسرائيل دعماً مستمراً على الرغم مما تقوم به من انتهاكات صارخة للقانون الدولي والإنساني عبر عملياتها في غزة.

وسيواصل كلا المرشحين تقديم الدعم غير المشروط لإسرائيل على حساب القضية الفلسطينية. فعلى الرغم من أن بايدن قد أكد في كثير من الأحيان أن حل الدولتين هو الحل الأمثل للقضية الفلسطينية، فإنه لن يبذل هو ولا ترامب، الجهد أو رأس المال السياسي لدعم إنشاء دولة فلسطينية. فكلا المرشحين يسعى إلى تعزيز العلاقات العربية الإسرائيلية فقط كهدف سياسي.

تأثير القضايا الخارجية:

يتمتع ترامب بقاعدة متينة من المؤيدين والمنتقدين على حدٍ سواء، دونما أن يكون لأي من القاعدتين صلة بفظاظته أو سياساته. فكما قلنا سابقاً لا تتأثر آراء الناخبين كثيراً باعتبارات السياسة الخارجية.

ولكن من ناحية أخرى، يواجه بايدن تراجعاً كبيراً في الدعم بين الفصيل الأكثر تقدمية في الحزب الديمقراطي على مستوى الدولة. ويمكن أن يكون هذا التحول محورياً لأنه قد يؤدي إلى خسارة الأصوات الانتخابية بولايةٍ ما، وعادةً ما تكون نسبة هذه الأصوات كبيرة بما يكفي للتأثير في كسب أو خسارة الولاية. وكان موقف بايدن بشأن غزة ومعارضته لوقف إطلاق النار، على الرغم من القصف الإسرائيلي العشوائي اللاإنساني والذي نتج عنه عشرات الآلاف من القتلى والجرحى، هو السبب الرئيسي لتضاؤل هذا الدعم.

وفي حين أن جمهور الأمريكيين العرب ما يزال أصغر حجماً وأقل تأثيراً من نظرائهم من الأمريكيين اليهود والإنجيليين، إلا أن هناك ما يدعو إلى تحليل أوثق لتحديد العواقب السلبية المحتملة لمواقف الولايات المتأرجحة. ومن الأمثلة على ذلك ولاية ميشيغان، والتي على الرغم من كونها معقلاً تقليدياً للديمقراطيين يضم جالية كبيرة من العرب الأمريكيين، فإن ترامب قد فاز بأصواتها في عام 2016. ولذا تبرز أهمية هذه الولاية الآن مع تعرض 15 صوتاً انتخابياً للخطر، إذ يمكن أن تكون هي العامل الحاسم في تحديد نتائج السباق التنافسي في المجمع الانتخابي، خاصةً إذا كان بايدن وترامب هما المتنافسان في سباق انتخابات الرئاسة الأمريكية.

سيكون من المثير للسخرية، بعد أجيال لم يكن لها تأثير يذكر في نتائج الانتخابات الأمريكية، أن نرى الأمريكيين العرب وهم يغيرون قواعد اللعبة في الانتخابات، ويتحدون الأعراف التاريخية. وقد يتحول دعم المرشحين لإسرائيل (والذي لا شك فيه) بشكل غير متوقع إلى عائق في نتائج الانتخابات، مما سيضيف المزيد من التعقيد للأوضاع الراهنة. وما يزال مسار هذا التأثير غير مؤكد؛ لذا فلننتظر ونرى.

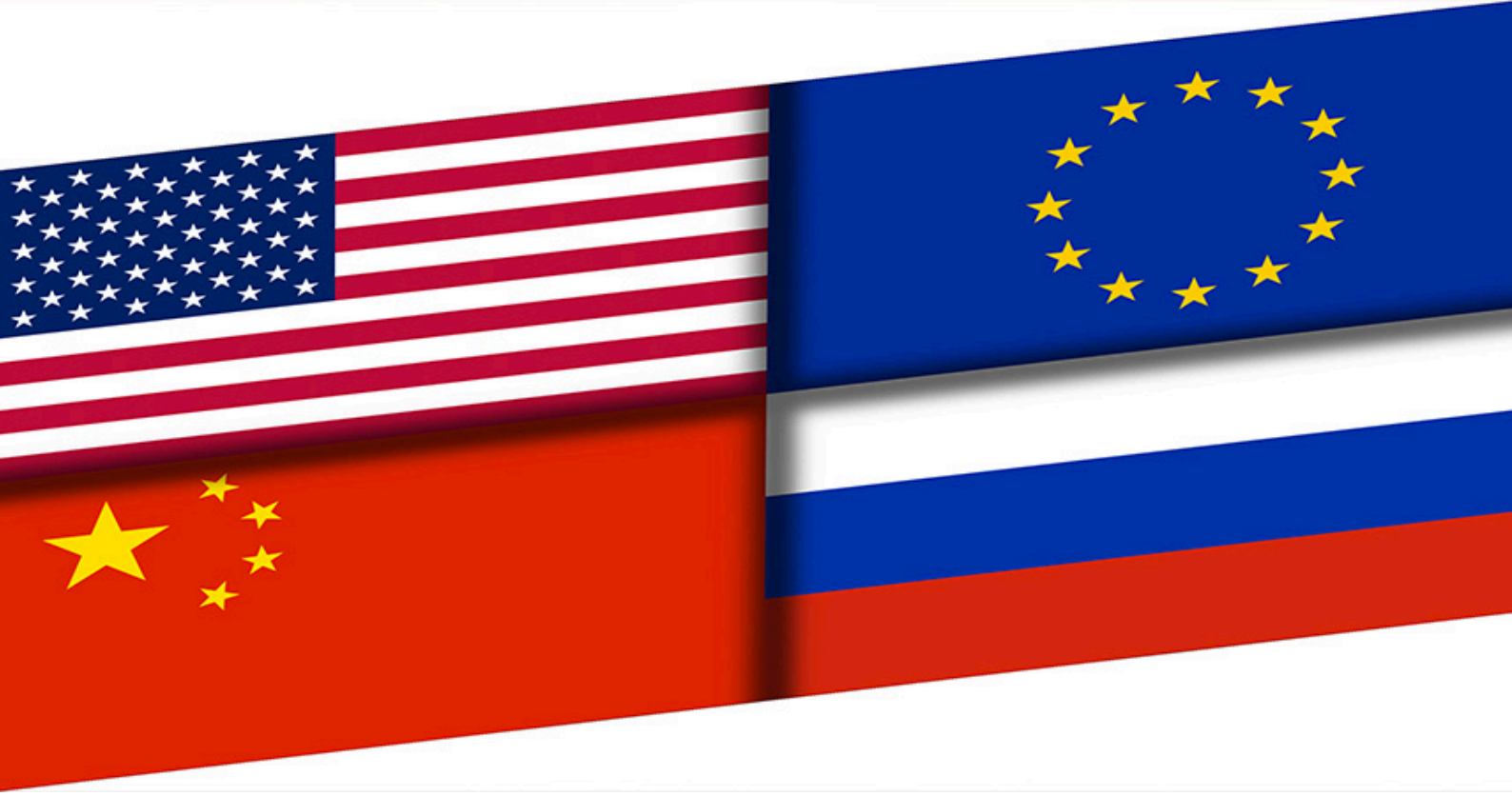

الاتجاهات المتوقعة للقوى الكبرى في الشرق الأوسط 2024

أ. د. علي الدين هلال

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

في نهاية كل عام، عادةً ما يقوم المعلقون باستخلاص أهم أحداث العام السابق واستشراف أحداث العام الذي يوشك أن يبدأ. وهناك صلة مؤكدة بين الأمرين، فالسياسات المتوقعة من أي دولة كبرى في عام 2024 من الأرجح أن تتأثر بموقفها في عام 2023، مُتأثرة في ذلك بما حققته من مكاسب أو تعرضت له من خسائر. ولا شك في أن الأحداث التي شهدتها غزة والضفة الغربية من يوم 7 أكتوبر الماضي والهجوم العسكري الإسرائيلي المُدمر على غزة، والاقتحامات العسكرية اليومية لمدن ومخيمات الضفة الغربية، والمواقف التي تبنتها الدول الكبرى؛ سوف تكون عاملاً حاسماً في التأثير على مكانة هذه الدول ودورها في عام 2024. فالحروب عادةً ما تؤدي إلى إعادة صياغة العلاقات والأدوار.

وينبني هذا التحليل على افتراض أن الحرب الدائرة الآن سوف تكون قد انتهت مع الأسابيع الأولى من العام الجديد أو أن تكون حدتها قد انخفضت بشكل محسوس.

الدبلوماسية الأمريكية:

إذا بدأنا بالولايات المتحدة الأمريكية، فمن الواضح أن هذه الأحداث أعادتها إلى قلب الصراع في الشرق الأوسط، وأسقطت أي حديث عن الانسحاب الأمريكي من المنطقة. وظهر ذلك في الدعم الأمريكي العسكري والسياسي اللامحدود لإسرائيل، وفي استخدامها المتكرر لـ"الفيتو" في مجلس الأمن الدولي للحيلولة دون اتخاذ قرار لوقف إطلاق النار. كما ظهر في دعمها الوساطة المصرية القطرية للوصول إلى هدنة إنسانية مؤقتة، وفي الضغط على إسرائيل لزيادة حجم المعونات الإغاثية المسموح بها وفي إدراج الوقود ضمنها.

ورافق التأييد الأمريكي لإسرائيل، حدوث اختلافات وتباينات في وجهات النظر بين البلدين. ومن أبرزها، رفض واشنطن تهجير الفلسطينيين قسرياً خارج أراضيهم، ورفض عودة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، ورفض تقليص مساحته أو اقتطاع أجزاء منه، والدعوة إلى حل الدولتين. وأدى تدمير المنازل والمدارس والمستشفيات، وتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين وحرمانهم من أبسط مقومات الحياة، إلى حالة غضب عارمة لدى الرأي العام العربي والإسلامي؛ بسبب تغاضي واشنطن عن انتهاك إسرائيل لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتجددت مشاعر عدم الثقة في السياسة الأمريكية وفي التعهدات التي تُقدمها للعرب.

ومن الأرجح، أن تسعى الولايات المتحدة إلى الاستمرار في اتباع دبلوماسية نشطة في الشرق الأوسط عام 2024، تسعى بها إلى تحسين صورتها في المنطقة، وذلك بإحياء مسار تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وإن كان من الضروري التذكير بأن التعهد الأمريكي بإقامة الدولة الفلسطينية، لا يعني بالضرورة أن فهمها لهذا الحل يتفق مع الفهم العربي لهذه الدولة.

وظهر ذلك في رفض وزراء خارجية الوفد العربي الإسلامي في لقائهم مع وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، يوم 8 ديسمبر 2023، مناقشة شكل الإدارة في غزة بعد الحرب بمعزل عن الوضع في الضفة الغربية. ويزداد الأمر

صعوبة على إدارة الرئيس جو بايدن وعلى قدرتها على طرح مُبادرات في هذا الشأن، مع اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية المُقرر إجرائها يوم الثلاثاء 5 نوفمبر 2024. وبالعكس، فإذا نجحت واشنطن في إيجاد مسيرة لتحقيق السلام، فإنها سوف توظف ذلك لإحياء وتنشيط العلاقات بين إسرائيل والدول العربية.

إن مهمة الدبلوماسية الأمريكية في 2024 هي ترميم العلاقات، ليس فقط مع الدول العربية، ولكن أيضاً مع تركيا، التي انتقد رئيسها رجب طيب أردوغان الولايات المتحدة لأنها أعطت إسرائيل "شيكاً على بياض"، وأدان تل أبيب بعبارات نارية، مُتعهداً بالعمل على محاكمة رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، دولياً على "جرائم الحرب التي ارتكبها".

وبالنسبة لإيران، سوف تعمل الولايات المتحدة على استمرار التفاهمات معها بشأن قواعد الاشتباك على الحدود الإسرائيلية اللبنانية، وردع المليشيات العراقية الموالية لطهران لمنعها من الهجوم على الأهداف الأمريكية في العراق وسوريا، وتأمين حرية الملاحة في باب المندب والبحر الأحمر للحيلولة دون تكرار الهجمات الحوثية على السفن.

وسوف تستمر واشنطن في اتصالاتها والحفاظ على مصالحها مع شركائها من الدول العربية حتى عندما يحدث اختلاف في وجهات النظر معهم، وحتى مع ذات العلاقات الاستراتيجية القوية لدول مثل الجزائر مع روسيا.

الموقف الأوروبي:

يرتبط موقف الاتحاد الأوروبي بنظيره الأمريكي. فقد تقلصت مساحة الاستقلالية التي تمتع بها في وقت سابق إلى درجة كبيرة، وان كانت لم تنته تماماً. فظهرت، مثلاً، في تصويت فرنسا وإسبانيا والبرتغال والنرويج في الموافقة على مشروع القرار العربي في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 27 أكتوبر الماضي. كذلك، في تصويت فرنسا لصالح مشروع القرار الإماراتي في مجلس الأمن يوم 8 ديسمبر الماضي، بالرغم من اعتراض الولايات المتحدة على القرارين. وتكرر ذلك في تصويت الدول الأوروبية على قرار الجمعية العامة في 12 ديسمبر الماضي.

ومن الأرجح أن يستمر الاتحاد الأوروبي في دعمه لإسرائيل لتصفية حركة حماس وفي فرض عقوبات على المُستوطنين المُتورطين في أعمال عنف ضد الفلسطينيين، وفي دوره كأكبر مُموِل لموازنة السلطة الفلسطينية في رام الله والتي بلغت 294 مليون يورو في عام 2022، ورُبما يزداد إذا ما تم تأهيل السلطة الوطنية وتطوير مؤسساتها للقيام بدور في إدارة غزة. وسوف يستمر الاتحاد الأوروبي أيضاً في دعم الاستقرار الاقتصادي لمصر والأردن باعتبارهما دول الجوار الجغرافي المباشر، فتم الإعلان عن خطة مساعدات مالية واستثمارية للأولى بمبلغ 10 مليارات يورو، والثانية بمبلغ 900 مليون يورو. ومن المُتوقع أيضاً أن تزداد المخاوف الأوروبية من احتمالات الهجرة غير النظامية عبر البحر المُتوسط.

النفوذ الروسي:

انتهزت روسيا والصين مرحلة عدم الاكتراث الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط وأطروحة تحولها إلى آسيا، وخصوصاً خلال الولاية الثانية للرئيس الأسبق، باراك أوباما، لتعزيز مواقعهما والتوسع في نفوذيهما فيها، واتبع البلدان سياسة براجماتية تقوم في علاقاتها بالدول الأخرى على المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.

وأبرمت روسيا العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية مع دول المنطقة، ونجحت في توثيق علاقاتها معها وتجاوز العقوبات الغربية على موسكو. واستفادت روسيا من اندلاع حرب غزة، فقد أدت إلى صرف انتباه العالم عن الحرب في أوكرانيا، وتعطيل المساعدات الأمريكية إلى كييف، وإتاحة الفرصة لتوجيه انتقادات لاذعة للولايات المتحدة التي وصفها الرئيس فلاديمير بوتين بـ"بيت العنكبوت" الذي امتدت أطرافه إلى كل شبر من أقاليم العالم مُهدداً السلم والأمن الدوليين.

ويتأثر الموقف الروسي بعدة محددات، تتمثل في المصالح مع دول المنطقة، والعلاقة مع إيران وحماس وما يُسمى "محور المقاومة"، والمواطنين الروس المسلمين الذين يصل عددهم إلى قرابة 25 مليوناً.

وفي هذا السياق، قام الرئيس بوتين بزيارة مفاجئة وسريعة إلى الإمارات والسعودية يومي 6 و7 ديسمبر الماضي، والتي أعقبها اجتماعه مع الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، في موسكو، وإجراء اتصال تليفوني مع كل من الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، نتنياهو، يوم 9 ديسمبر الماضي.

ومن الأرجح أن تستثمر موسكو صورتها الإيجابية لدى الرأي العام في دول المنطقة نتيجة إدانتها للعدوان الإسرائيلي على غزة، والدعوة لوقف إطلاق النار؛ وذلك من أجل تكريس دورها في المنطقة. وسوف تستمر في تطوير تعاونها مع دول الخليج في إطار مجموعة "أوبك-بلس"، وبيع الأسلحة ونقل التكنولوجيا المُتقدمة لدول المنطقة والتي لا تسمح الولايات المتحدة ببيعها لها، وطرح نفسها كلاعب فاعل في معادلة السياسة الدولية في الشرق الأوسط.

وسوف يتوقف ذلك على رؤية موسكو لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وقدرتها على استخدام أوراقها مع الإسرائيليين والفلسطينيين، وخصوصاً حماس التي حافظت على علاقاتها معها واستقبلت وفداً منها في موسكو يوم 26 أكتوبر الماضي، وأن تقترح مساراً للتسوية يتوافق عليه الطرفان المباشران للصراع والأطراف الإقليمية المؤثرة. وعلى الرغم من أن روسيا تحتفظ بعلاقات عمل منتظمة وتنسيق مع إسرائيل في سوريا، فإن العلاقات بينهما توترت بسبب الدعم السياسي الإسرائيلي لأوكرانيا، والدعم الروسي للموقف الفلسطيني.

الاستفادة الصينية:

تبدو الصين أيضاً مستفيدة مما حدث، فقد أدت حرب غزة إلى انشغال الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، إلى جانب الحرب في أوكرانيا، على حساب اهتمامها بموضوع تايوان، وأيضاً على حساب إدارتها للصراع مع الصين في منطقة الإندو-باسيفيك. كما أن حرب غزة عطلت مؤقتاً تنفيذ مشروع الممر الاقتصادي الذي يربط بين الهند – عدوتها التقليدية - وإسرائيل، عبر السعودية والإمارات والأردن، ويمثل منافساً لمشروع "الحزام والطريق".

وتبنت الصين، في البداية، سياسة حذرة ومتوازنة، ولكن مع تصاعد الأحداث أدانت العدوان الإسرائيلي على غزة، وانتقدت الموقف الغربي المؤيد لتل أبيب. وظهر الموقف الصيني في التصويت في مجلس الأمن لصالح مشروعات القرارات التي دعت إلى الوقف الفوري لإطلاق النار، وفي استخدامها حق "الفيتو" – مع روسيا- لوقف قرار أمريكي في مجلس الأمن أدان حماس ولم يطالب بوقف إطلاق النار، وفي تحركات المبعوث الصيني الخاص بالشرق الأوسط وزياراته إلى مصر وقطر والسعودية والإمارات.

وتتمتع بكين بعلاقات طيبة مع الأطراف المباشرة للأزمة والأطراف العربية المؤثرة، كما تحتفظ بعلاقات وثيقة مع موسكو وطهران وأنقرة. وفي مارس الماضي، حققت الصين انتصاراً دبلوماسياً بنجاح وساطتها بين السعودية وإيران، والاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما. وفي إطار مبادرة الأمن العالمي، تطرح الصين نفسها كوسيط لحل النزاعات الإقليمية، فدعت في عام 2023 الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، لزيارتها وكان من المقرر أنه يتبعه نتنياهو في نهاية أكتوبر الماضي، وهو ما لم يتحقق نتيجة نشوب الحرب في غزة.

فهل من المتصور أن تسعي الصين لإحياء هذه المحاولة في عام 2024؟ أم أن توتر العلاقات مع إسرائيل يضعف من هذا الاحتمال؟ سوف تستمر الصين في سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتركيز على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة، وألا تؤدي الصراعات بين دول المنطقة إلى تهديد مصالحها الاقتصادية، خاصةً وأنها الشريك التجاري الأول لكثير من الدول العربية واعتمادها في استيراد النفط على الدول العربية وإيران.

ختاماً، لا تُغير الدول الكبرى سياساتها بين عام وآخر فجأة أو بدون مقدمات، وإنما تسعى للتعامل والتكيف مع الظروف المُتغيرة والاستفادة منها. وسياسات هذه الدول في عام 2024، سوف تكون نتاج تقييم ما حققته، مكسباً أو خسارة، في العام السابق. وكما يشير هذا التحليل، فإن روسيا والصين في موقف يسمح لهما بتطوير أدوارهما وتوسيع نفوذيهما في المنطقة. أما الولايات المتحدة، فسوف تبذل قصارى جهدها لمنع موسكو وبكين من تحقيق هذا الهدف. وتظل واشنطن هي اللاعب الرئيسي في المنطقة، وسوف تسعى لتعويض ما أصاب صورتها واستعادة مكانتها مرة أُخرى.

الصراعات الداخلية العربية والجمود المستمر في 2024

◄ **أ. د. أحمد يوسف أحمد**
أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

نطوي التحليل التالي على محاولة لاستشراف مستقبل الصراعات الداخلية العربية في 2024، وسوف تبدأ هذه المحاولة بتقييم تجربة الكاتب في المهمة المشابهة التي أُسندت إليه في العام الماضي للانطلاق منها إلى محاولة تحديد الثابت والمتغير في عام 2023، لتسهيل طرح بعض الأفكار الخاصة بالحال الذي يمكن أن تؤول إليه تلك الصراعات في 2024. وهكذا فإن التحليل سوف يتفرع إلى قسمين، يتناول أولهما أبعاد تطور الصراعات الداخلية العربية في 2023، تمهيداً لمحاولة استشراف تداعيات هذا التطور على حال هذه الصراعات في 2024.

عام مضى:

كنت قد شرفت بتكليف مركز "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة" لي بالمهمة نفسها في العام الماضي، ومن المفيد أن أعرض باختصار للخطوط العامة التي طرحتها في محاولة استشراف مستقبل الصراعات الداخلية في اليمن وليبيا وسوريا في 2023، وهي عملية مفيدة لأغراض التعلم الذاتي، خاصةً أنه من المعروف أن استشراف المستقبل ينطوي على صعوبات شديدة.

وقد قمت في تحليل العام الماضي بما أسميته مغامرة تحليلية افترضت "الجمود" في المتغيرات المحلية، وهو لا يعني "السكون"، وإنما عدم الخروج عن النموذج العام للصراع. وافترضت كذلك أن المصدر الوحيد المُحتمل للتغيير بالنظر إلى هذا الجمود، وإلى انشغال القوى العظمى والكبرى بأولويات أهم آنذاك هي الحرب في أوكرانيا؛ هو حركة المتغيرات الإقليمية التي كانت آنذاك تشهد نزوعاً واضحاً إلى التهدئة بين قوى رئيسية في النظام العربي ومحيطها الإقليمي، كما تمثل بصفة خاصة في التقارب بين هذه القوى وبين كل من تركيا وإيران، وهو تطور مهم بالنظر إلى الدور الذي تؤديه هاتان الدولتان في أهم الصراعات العربية (تركيا في سوريا وليبيا، وإيران في سوريا واليمن). ومع ذلك، فقد ذهب التحليل إلى أن أي تطور سيحدث في تلك الصراعات لن يكتمل في عام 2023؛ بالنظر لتعقدها.

وبالفعل شهد عام 2023 استمراراً للاتجاه نحو التهدئة بين القوى العربية ودول محيطها الإقليمي، وتمثلت ذروة هذا الاتجاه في توقيع الاتفاق السعودي الإيراني في مارس الماضي الذي وضع نهاية لمرحلة قطع العلاقات بين البلدين في 2016 بعد إحراق محتجين إيرانيين لمقار دبلوماسية سعودية في إيران عقب صدور أحكام قضائية سعودية بإعدام رجل الدين الشيعي نمر النمر و46 آخرين. غير أن عوامل عديدة بدأت تؤثر في اتجاه التهدئة، منها إعادة الرياض وطهران لحسابات المكسب والخسارة من استمرار القطيعة بينهما، وكذلك دور عوامل خارجية في تعزيز هذا الاتجاه تمثلت في مساعٍ عراقية لتجاوز الأزمة رغبةً في إيجاد توازن بين علاقات العراق العربية وعلاقته مع إيران، وكذلك مساعٍ من الصين التي ترتبط بعلاقات قوية مع كل من السعودية وإيران، ومن ثم فقد كان من مصلحتها عودة العلاقات بينهما.

وقد نجم عن هذه العوامل نجاح الرياض وطهران في تجاوز القطيعة بينهما بتوقيع اتفاق مارس 2023، وقد بُنيت آمال كثيرة على أن يفضي إلى نتائج إيجابية تتصل بتسوية عديد من الصراعات وعدم الاستقرار داخل عدد من البلدان العربية؛ بالنظر لدور طرفي الاتفاق في حل تلك الصراعات. ومما عزز هذه التوقعات أن مسار التهدئة العربية مع قوى المحيط الإقليمي قد امتد ليشمل مصر وتركيا بإعلان رفع مستوى العلاقات المصرية التركية إلى مستوى السفراء في يوليو 2023. بيد أن اللافت أن هذه التطورات الإيجابية لم تُفض إلى خطوات عملية على طريق تسوية أي من تلك الصراعات، وهو ما يتضح في التالي:

1- الصراع في اليمن: شهد عام 2023 تحركين رئيسيين بهدف تسوية هذا الصراع، وقع أولهما في صنعاء في إبريل الماضي بين وفدين أحدهما سعودي والثاني عُماني من جانب والحوثيين من جانب آخر. أما التحرك الثاني فقد تمثل في زيارة وفد حوثي للرياض في سبتمبر الماضي. غير أنه لوحظ عدم التوصل إلى نتائج محددة، كما أن الخطاب السياسي للحوثيين في وسائل إعلام رسمية لم يتخل عن مفرداته ومصطلحاته العدائية لدى الحديث عن التحالف العربي ودوره في دعم الشرعية اليمنية التي ربما لُوحظ أنها لم تكن ممثلة في الاتصالات السابقة، وهو ما يعني استمرار الموقف الحوثي الرافض للاعتراف بها، ما يؤكد استمرار احتقان الوضع الداخلي وتشدد الطرف الحوثي، ومن ثم صعوبة التحرك باتجاه التسوية اليمنية.

2- الصراع الليبي: تكررت الظاهرة نفسها في الصراع الليبي، إذ شهد استمرار الاشتباكات المتقطعة بين المليشيات المدعومة بقوى محلية أو خارجية، وعدم حسم التوافق على قوانين الانتخابات التشريعية والرئاسية بالرغم من موافقة مجلس النواب الليبي عليها في أكتوبر الماضي.

والحقيقة أن الصراع في ليبيا يتميز عن مثيليه في سوريا واليمن بما يمكن تسميته بصراع "الفرص الضائعة"؛ بمعنى أنه تم التوصل غير مرة - عكس الحالتين الأخريين- إلى مسار ينتهي بإجراء الانتخابات، لكن مصالح المليشيات وداعميها من قوى داخلية وخارجية تحبط وصول المسار إلى غايته. ويُضاف إلى ما سبق، الخلاف المستجَد بين لجنة (6+6) المكلفة بإعداد القوانين الانتخابية مع المبعوث الأممي، عبدالله باتيلي، حول مبادرته الهادفة لجمع القيادات السياسية بهدف التوصل لتوافق يفضي إلى إجراء الانتخابات، ووصفت اللجنة المبادرة بأنها غير قانونية وغير شرعية لأن دور البعثة الأممية هو دعم المؤسسات الوطنية وليس الحلول محلها، وأكدت اللجنة ضرورة دعوة مجلسي النواب والدولة إلى الحوار المباشر للتوافق على باقي خطوات إنجاز الاستحقاق الانتخابي. وعلى صعيد الأدوار الإقليمية، جدد البرلمان التركي، في 30 نوفمبر الماضي، مدة بقاء القوات التركية في ليبيا 24 شهراً.

3- الصراع في سوريا: استمر تجمد هذا الصراع - بمعنى عدم قدرة أي من أطرافه على حسمه عسكرياً- عند مستوى منخفض من العنف ربما باستثناء حادثة استهداف حفل تخرج طلاب الكلية الحربية في حمص، والغارات التركية في الربع الأخير من العام الماضي والتي طالت حقولاً نفطية ومنشآت أخرى تتعلق بإنتاج الطاقة تديرها الإدارة الذاتية التابعة لقوات سوريا الديمقراطية "قسد"، على أساس أن أنقرة تعتبرها قاعدة لحزب العمال الكردستاني.

متغيرات جديدة في 2023:

ما سبق لا يعني أن عام 2023 لم يشهد أي جديد نوعياً، ويمكن حصر أهم المستجدات في خريطة الصراعات الداخلية العربية ومعادلاتها في أمرين، أولهما اتساع نطاقها بدخول السودان في قائمة دول الصراعات، والثاني دخول متغير إقليمي جديد يتمثل في تداعيات المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية في قطاع غزة على الصراع في كل من اليمن وسوريا. ويتضح ذلك في الآتي:

1- الصراع السوداني: في منتصف إبريل 2023، انضم السودان إلى قائمة دول الصراعات الداخلية المسلحة في النظام العربي، بالصدام العنيف داخل المؤسسة العسكرية السودانية بين الجيش وقوات الدعم السريع. وكان السودان بتقنين قوات الدعم السريع قد دخل شريحة الدول التي تعرف ظاهرة "ازدواجية المؤسسة العسكرية"؛ بمعنى شمولها لكيان عسكري موازٍ، صحيح أنه يصبح جزءاً من المؤسسة العسكرية الرسمية، لكنه لظروف نشأته والهدف منها يبقى محافظاً على استقلالية فعلية.

وتنشأ مثل هذه الكيانات عادةً استناداً لقاعدة اجتماعية قبلية أو مذهبية، بحيث يتحول أي خلل في العلاقة بين هذه الكيانات وسلطة الدولة إلى صدام داخلي له قاعدته الاجتماعية، وقد يصل إلى حد الحرب الأهلية. وارتبطت نشأة هذه الكيانات عادةً بمشكلة حادة استعصت على السلطات الرسمية مواجهتها كصراع داخلي بين فئات اجتماعية متناحرة على أسس قبلية أو طائفية، أو هجمة إرهابية ضارية تتعرض لها الدولة، أو احتلال خارجي. وبالتالي تنشأ تلك الكيانات لمواجهة هذه التحديات، لكنها بعد أن تنجح في مهمتها الأصلية تبدأ في التحول إلى كيان له رؤيته السياسية الخاصة، والتي قد تتعارض في ظروف معينة مع رؤية السلطة الحاكمة في الدولة، فيحدث الصدام.

وهذا ما وقع في السودان منذ 15 إبريل الماضي، وقد تبادل الجانبان التهم بارتكاب "جرائم حرب" وتلقي دعم خارجي، كما اتهمت قوات الدعم السريع الجيش السوداني بأنه امتداد لنظام عمر البشير، بدليل أن عناصر جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا عماداً للنظام السابق تؤيده، ولم تتمكن محاولات الوساطة التي رعتها السعودية مع الإدارة الأمريكية من وقف القتال، بل لقد اتسع نطاقه في آخر شهور العام. وفي شهر ديسمبر الماضي، وافق مجلس الأمن على طلب السلطة السودانية إنهاء البعثة الأممية، في دليل جديد على عجز أدوار الوساطة الخارجية في هذا الصراع.

والمشكلة أن قاعدة القوة الاجتماعية التي يتمتع بها طرفا الصراع السوداني تجعل حسمه عسكرياً شبه مستحيل،

حتى مع التقارير الأخيرة التي أشارت إلى مكاسب لقوات الدعم السريع، وقدرت نسبة ما تسيطر عليه من الأرض بحوالي الثلثين. وبالتالي يبدو السودان مرشحاً للبقاء ضمن قائمة دول الصراعات الداخلية الممتدة.

2- الحرب الإسرائيلية في غزة: المتغير الثاني المهم الذي شهده عام 2023 هو المتعلق باندلاع المواجهة بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل منذ 7 أكتوبر الماضي وامتدادها حتى الآن دون أُفق واضح للكيفية التي ستنتهي بها، وطبيعة هذه النهاية. والمهم من منظور التحليل الحالي هو الربط الذي حدث بين هذه المواجهة والصراعات الداخلية العربية وتحديداً في اليمن وسوريا، والذي نبع من مشاركة الحوثيين المسيطرين على معظم شمال اليمن في الحرب الجارية، وكذلك مشاركة فصائل من داخل سوريا فيها وإن اختلفت طبيعة المشاركة ودرجتها.

فقد شارك الحوثيون بمنع السفن التجارية المتجهة لإسرائيل عبر باب المندب من استكمال رحلتها، وشن هجمات مباشرة بالصواريخ والطائرات المُسيَّرة على الأهداف الإسرائيلية في مدى هذه الصواريخ والطائرات، وهو أساساً إيلات. ومن المُعتقد أن تأثير الهجمات المباشرة محدود، غير أن أحداً لا يمكنه تحديده بدقة؛ بسبب سياسة التعتيم التي تتبعها إسرائيل بخصوص خسائرها، لكن التهديد بمنع التجارة الإسرائيلية المنقولة بحراً يمكن أن تكون له تأثيرات حقيقية، وإن كان تقديرها بدقة ليس سهلاً، وقد يكون تكوين الولايات المتحدة للتحالف الدولي البحري "حارس الازدهار" مؤشراً على القلق من نتائجه، ناهيك عن دلالته الرمزية.

والمهم من منظور هذا التحليل هو تأثير هذه التطورات في الصراع في اليمن، والذي يمكن أن ينجم بطريقتين، أولاهما توظيف الحوثيين انخراطهم في حرب غزة لتحقيق مكاسب لهم تتمثل في احتمالية زيادة شعبيتهم داخل اليمن عموماً وفي الجزء الذي يسيطرون عليه من شمال اليمن خصوصاً، وقد أمكن استخلاص أنهم يطمحون إلى هذا فعلاً من التصريحات الإعلامية لبعض قادتهم. والطريقة الثانية أن تتطور الأمور إلى ضربة يوجهها التحالف الدولي لمقدرات الحوثيين العسكرية، بحيث يمكن أن تؤثر في ميزان القوى بينهم وبين معسكر الشرعية، وإن كان هذا الاحتمال لا يبدو مرجحاً حتى كتابة هذه السطور بسبب الطريقة الدفاعية التي يتصرف بها التحالف تجاه هجمات الحوثيين، والتي تتسق مع رغبة الإدارة الأمريكية في عدم توسيع نطاق حرب غزة.

أما الجبهة السورية، فقد اقتصر انخراطها في حرب غزة على أعمال محدودة، تمثلت في إطلاق صواريخ على أهداف إسرائيلية قريبة، على نحو يجعل هذه الجبهة أقل جبهات المواجهة أهمية. كما أن إسرائيل دأبت على ضرب أهداف داخل سوريا قبل الحرب الراهنة. وبالتالي لا يُعتقد أن هذه التطورات سيكون لها تأثير مهم في مجريات الصراع في سوريا إلا إذا اتسع نطاق المواجهة لتصبح حرباً إقليمية ستكون لها بالتأكيد أبعادها العالمية.

الجمود في 2024:

من الواضح من مسار التحليل السابق أن مسار الصراعات داخل بعض البلدان العربية في عام 2024 سوف يكون أقرب إلى الجمود منه إلى التغير؛ ليس بمعنى سكون التفاعلات العنيفة فيه، فأغلب الظن أنها ستستمر وإن بدرجات مختلفة من صراع لآخر، وداخل الصراع الواحد عبر الزمن، ولكن بمعنى عدم حدوث تحول في النموذج العام للصراع، وذلك من حيث استمرار الاحتقان بين أطرافه المحليين، لدرجة أن التطورات الخاصة بالتهدئة بين الأطراف العربية ونظيرتها الإقليمية المنخرطة في تلك الصراعات لم تؤد حتى الآن لأي مردود إيجابي باتجاه تسويتها، حتى في الحالة التي يبدو فيها أطراف الصراع المحليين أكثر استعداداً للتفاهم كما في الصراع في ليبيا.

ولا يُعتقد في الظروف الراهنة أن القوى الإقليمية والعربية الفاعلة أو المنخرطة في تلك الصراعات ستعطي أولوية للضغط من أجل تسويتها، خاصةً أن التكلفة التي باتت هذه القوى تتحملها قد قلت كثيراً عن ذي قبل بسبب انخفاض مستوى العنف فيها. كما أن المواجهة الراهنة مع إسرائيل لا تجعل ممارسة إيران ضغوطاً على الحوثيين واردة. كذلك فإن القوى العالمية ما زالت لديها انشغالات أخرى، كما في الحرب في أوكرانيا على سبيل المثال.

ويبدو الأمل الوحيد في حدوث تطورات إيجابية في 2024 أن يُصاب بعض أطراف الصراعات المحليين بحالة من الرشادة تدفعهم إلى رؤية جدوى وجود دولة موحدة لمصلحة الجميع. بيد أنه حتى هذا الاحتمال للأسف تم إجهاضه في خبرة 2023 كما في الحالة الليبية التي راود الأمل البعض بخصوصها في أن يكون الإعصار المدمر الذي تعرضت له مدينة درنة سبباً في التقدم بخطى التوافق الوطني، غير أنه سرعان ما أحبطت المصالح المتضاربة للأطراف هذا الأمل وحولته سراباً.

ثلاثة سيناريوهات:

حرب غزة ومستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في 2024

◄ **سعيد عكاشة**

خبير في الشؤون الإسرائيلية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

ثمة مؤشرات عديدة على أن الحرب الدائرة بين إسرائيل وحركة حماس في غزة منذ السابع من أكتوبر الماضي، ربما تتجه نحو نهايتها خلال أسابيع قليلة. ولأن الأوضاع التي سيتوقف عندها القتال لا تبدو واضحة أو محددة بسيناريو وحيد، فإن أي محاولة لسبر أغوار مستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل عام، أو في المدى المنظور بداية من عام 2024؛ ستعتمد بالدرجة الأولى على نتائج الحرب.

ومن حيث الحسابات النظرية والمنطقية لنتائج أي حرب، فإن الحرب تنتهي وفقاً لأحد احتمالات ثلاثة؛ أولها أن ينتصر طرف بشكل واضح على الطرف الآخر الذي يعترف بهزيمته ويعلن استسلامه رسمياً. والاحتمال الثاني أن يقبل الطرفان وقف الحرب، دون إنهاء الصراع، وهو ما يعني الاستعداد لجولة أخرى من الحروب بينهما مستقبلاً. أما الاحتمال الثالث ففيه يُبدي الطرفان استعدادهما لوقف القتال، والدخول في مفاوضات لأجل حل الصراع بشكل جذري، عبر معالجة أسبابه كافة، لضمان عدم تجدد الحروب بينهما مرة أخرى.

مؤشرات نهاية الحرب:

يمكن رصد أبرز مؤشرات قرب نهاية الحرب الجارية بين إسرائيل وحركة حماس، فيما يلي:

1- مواجهة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ضغوطاً متزايدة من جانب الولايات المتحدة للعمل على عدم إطالة أمد الحرب، وفقاً لتقارير صحفية غربية. ويتضح وجود مثل هذه الضغوط من خلال تصريح وزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، بأن بلاده ستواصل حربها على حركة حماس سواءً بدعم المجتمع الدولي أم من دونه. ومن الناحية الفعلية، لن تتمكن إسرائيل من تحدي الولايات المتحدة لمدى زمني طويل، وهي تبذل جهودها من أجل إقناع واشنطن بأن الجيش الاسرائيلي على وشك القضاء على حماس.

وفي هذا الإطار، يبدو مفهوماً زيارة كل من مستشار الأمن القومي الأمريكي، جيك سوليفان، ووزير الدفاع الأمريكي، لويد أوستن، تل أبيب في شهر ديسمبر الماضي للتباحث مع المسؤولين الإسرائيليين حول الحرب في غزة، وبهدف الاطلاع على مجريات هذه الحرب من داخل ميدان المعارك نفسها، وتأكيد إسرائيل من جانبها أنها أصبحت على وشك تحقيق هدفها بالقضاء على حماس عسكرياً. ويبدو هذا التحرك ضرورياً بالنسبة لإسرائيل التي تشعر بالقلق نتيجة للتقارير الإعلامية التي تشير إلى أن الولايات المتحدة وضعت سقفاً زمنياً للاستمرار في حماية إسرائيل من صدور قرار من مجلس الأمن الدولي بوقف إطلاق النار في موعد غايته نهاية هذا العام.

2- تلقي نتنياهو اتصالاً هاتفياً من الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، يوم 10 ديسمبر الماضي، هو الأول منذ منتصف أكتوبر الماضي. وحسب البيان الصادر من مكتب نتنياهو، فإن بوتين

أعلن رفضه للعنف ضد المدنيين على الجانبين (إدانة غير مباشرة لهجوم حماس في السابع من أكتوبر). وحسب نفس البيان، فقد جاء الاتصال من جانب بوتين، مما يعني أن روسيا ربما تتحسب (وفقاً لتقارير استخباراتها) لقرب انتهاء الحرب، وتريد إصلاح العلاقات مع إسرائيل لضمان دور ما في تسويات ما بعد الحرب.

3- حث الرئيس الأمريكي، جو بايدن، نتنياهو على إجراء تغيير وزاري في ائتلافه الحاكم لإخراج الوزيرين المتطرفين بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، زعيمي حزب "الصهيونية الدينية" وحزب "القوة اليهودية" الرافضين لحل الدولتين. وهذا قد يعني أن واشنطن تخطط لوقف حرب غزة، والسعي لفرض مفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تستبعد حماس كقوة عسكرية، وتوافق على تجريدها من السلاح، لكنها لا تستبعدها سياسياً وتحاول إدماجها في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، تمهيداً لتطبيق حل الدولتين.

4- إشارة تقارير عديدة إلى أن إسرائيل بدأت في تنفيذ خططها لإغراق الأنفاق التي تختبئ فيها قوات حماس في غزة، للإسراع في عملية القضاء على الحركة. وإذا ما تمكنت تل أبيب من إنجاز المهمة خلال الأيام المقبلة، فإن الوضع التفاوضي المُحتمل أن تفرضه الولايات المتحدة على إسرائيل والسلطة الفلسطينية (التي ستندمج فيها حماس سياسياً)، سيكون أفضل بالنسبة لتل أبيب. بل ربما إذا ما أدى هذا الضغط إلى استسلام رسمي من جانب مقاتلي حماس، وهذا أمر غير مرجح حدوثه، فإن ذلك سيمنح إسرائيل الفرصة لمقاومة الضغوط الأمريكية لتطبيق حل الدولتين.

5- تصريح رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، في 14 ديسمبر الماضي، بأن أي حل يستبعد حركة حماس والمقاومة الفلسطينية في غزة، لن يكون سوى محض وهم كبير. وهو تصريح يعبر ربما عن اطلاعه على الخطة الأمريكية التي قد تنفذ قريباً لمعالجة أوضاع ما بعد الحرب؛ وهي الخطة التي ذكرنا سابقاً أنها تقوم على تصفية الوجود العسكري لحماس وحلفائها من منظمات المقاومة، مع إدماجها في السلطة الفلسطينية دون أن يكون لها قرار سياسي مستقل داخلها.

سيناريوهات مُحتملة:

هناك عدة سيناريوهات مُحتملة للحرب الإسرائيلية في قطاع غزة وتداعياتها، كالتالي:

1- انتصار أحد الطرفين: بشكل عام يتحدد الانتصار أو الهزيمة في الحروب بحجم ما حققه أو أخفق فيه هذا الطرف أو ذاك من الأهداف التي وضعها للحرب. وفيما يتعلق بالحرب الدائرة بين إسرائيل وحركة حماس، فالمعنى الوحيد للانتصار بالنسبة لإسرائيل هو تحقيق أهم أهداف الحرب؛ أي القضاء على حماس، وإذا لم تتمكن من تحقيق هذا الهدف، فستصبح تل أبيب الطرف الخاسر. وبالنسبة لحماس، تغير هدف الحرب، بعد الضربات القوية التي تلقتها، من توسيع نطاق الحرب بانضمام جبهات أخرى للقتال كمدخل لإضعاف إسرائيل (طبقاً لبيانات الحركة في الأيام الأولى للحرب)؛ وهو الهدف الذي فشلت في تحقيقه بعد مُضي أكثر من أربعة أشهر على الحرب، إلى هدف وحيد وهو بقاء الحركة كسلطة سياسية وكقوة عسكرية، ومنع محاولات تهميشها أو إدماجها في السلطة الفلسطينية. وإذا فشلت حماس في تحقيق هذا الهدف، ستكون الطرف الخاسر في الحرب.

ومن شأن انتصار إسرائيل أن يُعزز قدرتها على مقاومة التوجه الأمريكي للبدء في عملية سياسية بين تل أبيب والسلطة الفلسطينية وصولاً إلى مفاوضات تطبيق حل الدولتين. كما قد يُمكن هذا الانتصار نتنياهو من استرداد بعض من شعبيته في الداخل التي فقدها أثناء الحرب، وإن كان ذلك لن يعني بالضرورة إمكانية بقائه في السلطة أو الفوز في الانتخابات المتوقع إجراؤها بعد نهاية الحرب. إذ إن مصير نتنياهو سيتحدد بعاملين آخرين هما: تقرير اللجنة التي ستُشكل بعد الحرب للتحقيق في مسؤوليته عن التقصير الذي قاد إلى كارثة السابع من أكتوبر من جهة، ورد فعل الشارع الإسرائيلي على محاولاته البقاء في الساحة السياسية من جهة أخرى.

وقياساً على سابقة لجنة "أجرانات" التي تشكلت بعد حرب أكتوبر 1973، فإن توصيات اللجنة المُنتظر تشكلها بعد نهاية الحرب الحالية في غزة، لن تخرج عن المطالبة بعزل نتنياهو وعدد من قادة الاستخبارات والجيش الإسرائيلي. وكما انتفض الشارع الإسرائيلي ضد غولدا مائير بعد حرب أكتوبر 1973 مطالباً حينها برحيلها عن السلطة، بالرغم من فوزها في الانتخابات التي جرت في عام 1974؛ فإن الشارع الإسرائيلي قد لا ينتظر تقرير وتوصيات لجنة ما بعد حرب غزة، وقد يطالب برحيل نتنياهو فور انتهائها.

في كل الأحوال، يبدو أن الأوضاع السياسية في إسرائيل بعد الحرب الحالية مرشحة للمرور بفترة طويلة من عدم الاستقرار، مما سيشكل عائقاً كبيراً أمام محاولات الولايات المتحدة لإقناع الإسرائيليين بتطبيق حل الدولتين. على الجانب المقابل، لن تستطيع حماس تسويق إمكانية صدور أي قرار بوقف إطلاق النار وإرغام إسرائيل على قبوله، باعتباره انتصاراً لها، إذ إن واشنطن ربما ستخطط لصياغة قرار بوقف إطلاق النار، من المتوقع أن يتضمن بنداً بشأن تسليم الحكم في القطاع للسلطة الفلسطينية، وتشكيل لجنة دولية لنزع سلاح غزة. وعندها لن يكون أمام حماس سوى الخضوع للقرار، أو اتهامها رسمياً بأنها تدافع عن بقاء تنظيمها، وليس عن حقوق الشعب الفلسطيني؛ وهو ما قد يمنح إسرائيل الفرصة لاستئناف محاولات إسقاط حماس بالقوة العسكرية، وبتأييد دولي في هذه المرة.

2- وقف إطلاق النار من دون شروط: بسبب الأعداد المهولة من الضحايا المدنيين في قطاع غزة، قد تضطر الولايات المتحدة ومعها عدد كبير من القوى الدولية للقبول بفكرة إنهاء الحرب الحالية بنفس الأسلوب الذي انتهت به الحروب السابقة؛ أي صدور قرار بوقف إطلاق النار دون شروط، لاستعادة التهدئة فقط. وتكتنف هذا السيناريو صعوبات عديدة، أهمها أنه في حالة صدور مثل هذا القرار، فإن إسرائيل لن تكون مُلزمة بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها في قطاع غزة، كما سترفض السماح بعودة المهجرين إلى منازلهم السابقة على الحرب؛

مما يعني استمرار التوتر والدخول في مواجهات متقطعة بين إسرائيل وحماس، ستفضي حتماً إلى انفجار الوضع مجدداً.

على جانب آخر، سيؤدي قبول نتنياهو بوقف القتال دون اشتراط رحيل حماس عن السلطة في غزة ونزع سلاحها، إلى تفكيك الائتلاف الحكومي الذي يقوده، إذ يهدد حزبا "الصهيونية الدينية" و"القوة اليهودية" بالانسحاب من الائتلاف في مثل هذه الحالة، وهو ما سيقود حتماً إما إلى اضطرار نتنياهو للاستقالة من حزب "الليكود" ورئاسة الحكومة تحت الضغوط الشعبية، وإفساح الطريق لتشكيل حكومة جديدة بزعامة إحدى الشخصيات البارزة في "الليكود" وبمشاركة من أحزاب الوسط واليسار وبعض الأحزاب العربية؛ أو إلى حل الكنيست والدعوة لانتخابات جديدة، لن يتم إجراؤها إلا بعد صدور قرار الحل بثلاثة أشهر على الأقل، مما يعني بقاء حكومة نتنياهو كحكومة تصريف أعمال خلال هذه الفترة، وهو ما يمكنها من استئناف محاولة القضاء على حماس بحجج أمنية متنوعة.

ومن المتوقع أن يحاول نتنياهو بالدرجة الأولى الحفاظ على ائتلافه عبر إقناع حلفائه بأن القبول بوقف إطلاق النار لا يعني التخلي عن هدف القضاء على حماس، وأن الحرب ستستمر لتحقيق هذا الهدف بذريعة انتهاك حماس وقف إطلاق النار، وحق تل أبيب في الدفاع عن نفسها. بمعنى آخر سيقود هذا السيناريو، في حال تحققه، إلى بقاء ائتلاف نتنياهو السابق على تشكيل حكومة الطوارئ، والتي من المتوقع تفكيكها في حالة القبول بوقف إطلاق النار، وهو وضع سيترتب عليه انقسام حاد في الشارع الإسرائيلي وقد يقود إلى اندلاع مظاهرات حاشدة ومواجهات بين أنصار اليمين وأنصار أحزاب الوسط واليسار، لا يُعرف المدى الذي يمكن أن تصل إليه، وإن كان من المؤكد أنها ستؤثر في تماسك المؤسسات الإسرائيلية في إدارة الأزمات المتنوعة أمنياً وسياسياً واجتماعياً والتي سيخلفها مثل هذا السيناريو بكل احتمالاته. والأهم أن ذلك السيناريو في حال تحققه، سيضعف قدرة الولايات المتحدة على تطبيق تصورها لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل كامل.

3- وقف القتال وبدء التفاوض السياسي: هو السيناريو الذي تفضله الولايات المتحدة والعديد من القوى والأطراف الدولية والإقليمية، لكنه يواجه بدوره صعوبات كبيرة، أهمها أن وقف القتال وفتح باب التفاوض لا بد أن يتم بموافقة الطرفين. وكما أوضحنا سابقاً، فإن بقاء نتنياهو في السلطة ومحاولته الحفاظ على ائتلافه يتعارض مع رفض حلفائه في جبهة اليمين، وبعض أعضاء "الليكود" نفسه، لفكرة حل الدولتين جملة وتفصيلاً، والتي تسعى الولايات المتحدة لتفعيلها على أرض الواقع. كذلك سيكون من المستحيل تصور قبول حماس بالاندماج في السلطة الفلسطينية وتهميش دورها السياسي، وتجريدها من قوتها العسكرية، في آنٍ واحد، إذ ستصر الحركة على الاحتفاظ بقدراتها العسكرية، حتى لو وافقت على الاندماج في السلطة الفلسطينية مؤقتاً وتحت ضغوط متعددة.

ويمكن لهذا السيناريو أن يتحقق فقط في حالة رحيل نتنياهو وتشكيل ائتلاف كبير من "الليكود" وأحزاب الوسط واليسار عقب نهاية الحرب مباشرة، وهو ما تسعى إليه إدارة بايدن التي طالبت نتنياهو بإعادة تشكيل ائتلافه باستبعاد شركائه من اليمين المتطرف. لكن كما هو معروف عن طبيعة نتنياهو الشخصية، فهو لن يقبل بسهولة التضحية بحلفائه في اليمين، لأن ذلك قد يُعرضه في المدى القصير لخسارة منصبه سواءً بضغوط من المتشددين داخل حزبه "الليكود"، والذين سيسعون بشكل مؤكد للإطاحة به من رئاسة الحزب رداً على قبوله لفكرة تفكيك جبهة اليمين، والدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين على أساس حل الدولتين؛ أم بسعي من أحزاب المعارضة المرشحة للانضمام إلى مثل هذا الائتلاف، لعزله من منصبه في مرحلة لاحقة، وتقديم مرشح بديل له من صفوفها. وفي كل الأحوال، ستتسبب حالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي في إسرائيل في إعاقة أي فرصة للتقدم نحو مفاوضات حل الدولتين.

رهانات نتنياهو:

يُستخلص من استعراض السيناريوهات المُحتملة لنهاية الحرب في غزة والصعوبات التي تكتنفها، والتأثير المُحتمل لكل منها في مستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ أن نتنياهو سيعمل بشكل أكبر على سيناريو مختلف بهدف إفساد السيناريوهين الثاني والثالث، وهو رفض أي قرار لإيقاف الحرب لا يتضمن نصاً واضحاً بتولي قوة دولية تفكيك قدرات حماس العسكرية، ورفض حل الدولتين إذا ما تم السماح لحماس بالاندماج في السلطة الفلسطينية واشتراكها في عملية التفاوض ضمن الوفد الفلسطيني الذي سيفاوض على حل الدولتين. ولتحقيق ذلك، قد يلجأ نتنياهو إلى تحدي واشنطن في حالة عدم ممانعتها صدور قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، ويرفض تنفيذ هذا القرار، مع الاتفاق مع شركائه في اليمين لحل الكنيست، والدعوة لانتخابات جديدة، على أن يستغل الفترة الطويلة حتى إجراء هذه الانتخابات كرئيس لحكومة تصريف الأعمال، بهدف الاستمرار في محاولة إسقاط حماس بالقوة العسكرية. ويعتقد نتنياهو أنه سيتمكن من تحقيق ذلك لأسباب متعددة، أهمها:

1- أن قدرة حماس العسكرية قد تأثرت كثيراً في ظل الضربات العنيفة للجيش الإسرائيلي، حتى لو كان بوسعها شن عمليات نوعية من حين إلى آخر.

2- أن المجتمع الإسرائيلي، بالرغم من الخسائر التي لحقت بالجنود والمدنيين الإسرائيليين، ما يزال - وفق استطلاع نشره "معهد الأمن القومي الإسرائيلي" في 3 ديسمبر الماضي- يؤيد بنسبة كاسحة (99 %) استمرار القتال من أجل القضاء على حماس.

3- ستتمتع حكومة تصريف الأعمال التي سيقودها نتنياهو لمدة ثلاثة أشهر بالصلاحيات كافة، كما لو كانت حكومة منتخبة، فيما يتعلق بمواجهة التهديدات الأمنية.

5- عدم قدرة الولايات المتحدة على فتح ملف التفاوض حول حل الدولتين، إلا في وجود حكومة منتخبة.

5- أن الوضع الإنساني الصعب لسكان قطاع غزة، والذي قد يتفاقم أكثر في غضون هذه الفترة، سيضع عبئاً مضاعفاً على حركة حماس، في ظل عدم قدرتها على حماية سكان القطاع من الاعتداءات الإسرائيلية، ومنع تهجيرهم إلى جنوب القطاع.

عدم الاستقرار الممتد:

استشراف الاتجاهات الكبرى في الساحل الإفريقي 2024

أ. د. حمدي عبدالرحمن
أستاذ العلوم السياسية بجامعة زايد، الإمارات العربية المتحدة

تواجه منطقة الساحل، الممتدة من شواطئ المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر عند إريتريا بين الصحراء الكبرى والمناطق الاستوائية الإفريقية، أزمات أمنية وإنسانية مستمرة منذ حصول دولها على الاستقلال في الستينيات. وقد أدت عوامل مثل ضعف بنية الدولة ومؤسسات الحكم، والتدهور الاقتصادي، وتأثيرات تغير المناخ، والتدخل الدولي، إلى تغذية التطرف العنيف في جميع أنحاء المنطقة.

وعلى مدى العقد الماضي، تصاعدت حدة أعمال العنف والصراع والجريمة، وتجاوزت الحدود الوطنية وفرضت تحديات كبيرة بالنسبة للأمن الإقليمي والدولي. ومن الواضح أن بؤر هذه التحديات تقع في منطقتي ليبتاكو-غورما وحوض بحيرة تشاد، اللتان تشكل كل منهما مركباً أمنياً بالغ التعقيد والتشابك.

فقد شهدت ليبتاكو-غورما، الواقعة في منطقة الساحل الوسطى على الحدود مع بوركينا فاسو ومالي والنيجر، حالة من عدم الاستقرار منذ انهيار الدولة الليبية عام 2011، مما أدى إلى انتشار الأسلحة والمقاتلين المسلحين في المنطقة. كما اندلع تمرد الطوارق في شمال مالي من جديد في عام 2012، في أعقاب تدفق المتطرفين، وأدى إلى سعي الحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى الحصول على الحكم الذاتي. وقد مكّن الانقلاب اللاحق وانهيار مؤسسات الدولة الحركة الوطنية لتحرير أزواد من إعلان دولة أزواد المستقلة. وقد دفع ذلك بدوره إلى التدخل الفرنسي والدولي في المنطقة.

وقد شهد عام 2023 تحولات كبرى في منطقة الساحل أفضت إلى إعادة صياغة الخريطة الجيوسياسية وطبيعة التحالفات الإقليمية والدولية في المنطقة. ويحاول هذا المقال استشراف أهم الاتجاهات الأمنية والجيوسياسية التي من المرجح أن تهيمن على ملامح مستقبل منطقة الساحل الكبرى في عام 2024.

تزايد خطر الانقلابات:

شهدت منطقة الساحل ثمانية انقلابات عسكرية في السنوات الثلاث الماضية، وهو ما يجعل من السهولة بمكان التنبؤ بمزيد من "عدوى الانقلابات" في عام 2024. فقد رحبت الجماهير عموماً بالقادة العسكريين، وكانت الاستجابات الإقليمية والدولية غير فعالة. وتظهر العديد من البلدان نقاط ضعف تجعلها أهدافاً محتملة للانقلابات، مثل: الكاميرون، إذ يتسم نظام الرئيس بول بيا، البالغ من العمر 90 عاماً بالعجز الواضح على نحو متزايد بسبب الخصومات والانقسامات الداخلية. وفي حين عمل بيا جاهداً من أجل "تحصين" نظامه من الانقلابات، فإن المخاوف الصحية أو العجز الدائم من شأنه أن يترك فراغاً في السلطة سوف يدفع بالعسكريين إلى ملئه. وسيتبع ذلك فترة انتقالية عسكرية طويلة ومتقلبة وتغيير كامل للمؤسسات.

وفي عام 2024، من المرجح أن يكون التهديد بالانقلاب هو الأعلى في البلدان الخاضعة بالفعل لمجالس حكم عسكرية، ومن غير المرجح أن تؤدي أية انتخابات إلى انتقال سياسي حقيقي للسلطة وعودة العسكريين إلى ثكناتهم. ويبدو أن المجالس العسكرية غير مستقرة على نحو متزايد في كل من بوركينا فاسو والنيجر ومالي، الأمر الذي دفع هذه الدول الثلاث إلى التوقيع على وثيقة ليبتاكو-غورما في 16 سبتمبر 2023. وسيكون هذا التحالف بمثابة مزيج من الجهود العسكرية والاقتصادية بين هذه الدول.

الملاحظ أن الانقلابات الأخيرة في مختلف دول الساحل الإفريقي تشترك في قضايا أساسية عامة، من المرجح أن تهيمن على مسارات الأحداث في 2024 وهي على النحو التالي:

أولاً: ما تزال هشاشة أنظمة الحكم، التي شكلتها فترات طويلة من الحكم الاستعماري وما تلاها من أنظمة ما بعد الاستعمار التسلطية، سائدة في معظم بلدان المنطقة. في حين نجحت بعض الدول الإفريقية في إصلاح هياكل الحكم الخاصة بها، والانتقال إلى ديمقراطيات تعددية، فإن أولئك الذين يعانون من خطر الانقلابات غالباً ما يحتفظون بالسلطة داخل نخب حاكمة محدودة، تجمعها روابط مشتركة داخلية أو انتماءات خارجية.

ثانياً: ظهر جيل جديد من القادة الشعبويين الشباب في القارة الإفريقية، كما رأينا في مالي، إذ تقل أعمار نصف السكان تقريباً عن 14 عاماً. وقد استغل هؤلاء القادة ثورة الإحباطات المتزايدة لدى الشباب نتيجة عدم حصولهم على فرص أفضل، للوصول إلى السلطة غلابا. ومن جهة أخرى فإن المقاربات الأمنية التي تبنتها الجهات الفاعلة الدولية، مثل: فرنسا والأمم المتحدة والولايات المتحدة، في معالجة التطرف العنيف، لم تسفر عن استقرار حقيقي.

وعلى الرغم من الاستثمارات المالية الكبيرة، فقد أدى النهج الأجنبي في المقام الأول إلى تعزيز القدرات العسكرية للجيوش الوطنية دون معالجة الأسباب الجذرية للتمرد والاستياء العام من ضعف الإنجاز وغياب عوائد التنمية. ولعل ذلك كله يعني ضرورة البحث عن رؤى ومقاربات بديلة لتحقيق الأمن والتنمية في دول الساحل، وهو ما يحتاج إلى تضافر الجهود الإقليمية والدولية التي من غير المرجح أن تتحقق في عام 2024.

تمدد التطرف العنيف:

من المرجح أن تظل منطقة الساحل الإفريقي مركز ثقل للجماعات الجهادية المرتبطة بتنظيمي داعش والقاعدة. وسوف يستغل الإرهابيون هناك فشل وهشاشة الدول والمساحات غير الخاضعة للحكم، والتي تتميز بالحدود التي يسهل اختراقها، وضعف الأجهزة الأمنية والمجالس العسكرية الحاكمة. وستواصل الجماعات الجهادية، بما في ذلك جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وولاية الساحل الإسلامية، وولاية غرب إفريقيا الإسلامية، العمل مع الإفلات من العقاب تقريباً، مستغلة فرصة عدم الاستقرار السياسي والأمني ووجود مساحات شاسعة غير خاضعة للحكم.

سيستمر التشدد في جميع أنحاء مالي والنيجر وبوركينا فاسو في عام 2024. وسيعمل المسلحون على تعميق موطئ قدمهم الإقليمي وتوسيع عملياتهم وشبكاتهم نحو دول أخرى في غرب إفريقيا. ومن المتوقع أن يتصاعد الفراغ الأمني في المنطقة الحدودية بين الدول الثلاث، إذ يبدو أن المجالس العسكرية غير قادرة على سد الفجوة التي خلفها رحيل القوات الدولية في عام 2022. ومن خلال إعطاء الأولوية للرد العنيف، ستؤدي تصرفات الجيوش إلى تكثيف استهداف المدنيين والتوترات الطائفية، مما يسمح للمسلحين بتعزيز شبكات التجنيد وتثبيت أنظمة حكم بديلة. ومع تشتيت انتباه المجالس العسكرية بسبب التحديات الداخلية، ستستمر الجماعات المسلحة في التوسع نحو مناطق جديدة، مما يخلق بؤراً ساخنة جديدة للتشدد، بما في ذلك شمال بنين وتوغو وجنوب غرب مالي وربما جنوب النيجر.

وفي بوركينا فاسو، التي تواجه أعمال عنف إرهابية واسعة النطاق امتدت من مالي، عمدت السلطات إلى مضاعفة أعداد المتطوعين في مليشيا الدفاع المدني لتصل إلى نحو 100 ألف كجزء من تعهد الرئيس الانتقالي إبراهيم تراوري باستعادة الأراضي التي استولت عليها الجماعات الإرهابية منذ عام 2015، والتي تصل إلى قرابة 40% من مساحة البلاد. ويمكن للجماعات المسلحة العنيفة استغلال الفراغ الأمني لبدء عمليات الحصار والاستيلاء في نهاية المطاف على بلدات كبيرة، وفرض سلطتها على مساحات واسعة من الأراضي في شمال مالي أو بوركينا فاسو. ويمكنها بعد ذلك استئناف حملة من الهجمات الإرهابية التي تستهدف المدنيين والمصالح الغربية في باماكو (مالي)، أو واغادوغو (بوركينا فاسو)، أو نيامي (النيجر)، كما حدث بين عامي 2015 و2018.

وإلى جانب حركة الشباب في الصومال، من المرجح أن تظل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين من بين أقوى الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة وتتطلع إلى توسيع عملياتها من منطقة الساحل إلى غرب إفريقيا الساحلية. ونظراً للمرونة التاريخية التي يتمتع بها التنظيم وميله إلى التكيف والتأقلم عندما يُتاح له الملاذ في الدول الفاشلة، كما حدث في دول حزام الانقلابات العسكرية في الساحل وغرب إفريقيا فإن هذه الجماعة الإرهابية سوف تتمدد وتسيطر على مزيد من الأراضي.

تنامي العداء لفرنسا:

هناك اتجاه مهم آخر يجب مراقبته في منطقة الساحل في عام 2024 وهو تصاعد المشاعر المعادية لفرنسا. فقد أسهمت العوامل الاقتصادية وانعدام الأمن والمظالم التاريخية في تزايد انعدام الثقة في التدخل الأجنبي، وخاصة من قبل فرنسا. والآن أصبحت استجابة المنطقة للانقلابات العسكرية متأثرة بالمشاعر المعادية لفرنسا، وسوف تشكل معالجة هذه المشاعر أهمية بالغة للحفاظ على الاستقرار. وتضيف جهود الدول الغربية

لمواجهة النفوذ الروسي في منطقة الساحل مزيداً من التعقيد في المشهد الجيوسياسي. فالاستغلال المحتمل للتحديات الاقتصادية والمشاعر المعادية لفرنسا من قبل ضباط الجيش يمكن أن يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسي، مما يستلزم إعادة النظر في المقاربات الأمنية الدولية في المنطقة.

يقول المراقبون الأفارقة والفرنسيون إن فرنسا، تحت ضغط المشاعر المعادية لها في عموم الساحل، تتخلى أخيراً عن تقليد ما بعد الاستعمار الخاص بها المتمثل في رابطة "فرانس أفريك" - وهو مصطلح تفوح منه رائحة النفوذ الأبوي وعقد الصفقات الفاسدة بين النخب- مع تضاؤل سلطاتها الاقتصادية والسياسية وتزايد نفوذ القوى الدولية الأخرى مثل: الصين وروسيا. وعلى الرغم من ذلك ما تزال فرنسا موجودة في الساحل إذ لديها قوات عسكرية في تشاد وبعض دول غرب إفريقيا مثل: كوت ديفوار والغابون والسنغال، كما أن هناك الفرنك الفرنسي ونحو 60% من المتحدثين بالفرنسية يقطنون في إفريقيا. بيد أن النقطة الفاصلة والتي سوف تظهر ملامحها في عام 2024 تتمثل في إعادة صياغة العلاقات الفرنسية الإفريقية بعيداً عن منظور رابطة "فرانس أفريك" بوجهها الاستعماري القديم.

توسع النفوذ الروسي:

يعكس التدافع على النفوذ في منطقة الساحل في عام 2024 تفاعلاً معقداً بين المنافسة الدولية، في ظل عودة الانقلابات العسكرية وإعادة التنظيم الاستراتيجي للقوى العالمية. وقد واجهت فرنسا، التي كانت فاعلاً رئيسياً من الناحية التاريخية، تحديات كبرى إذ تأثر وجودها العسكري بالانقلابات، مما أدى إلى انسحاب قواتها وخسارة الشراكات الاستراتيجية. إن التزام وكالة التنمية الفرنسية باستثمار 100 مليون يورو في مشروعات التنمية في المنطقة يسلط الضوء على تحول فرنسا نحو الشرعية الموجهة نحو التنمية. وفي المقابل يلاحظ ابتعاد الولايات المتحدة، التي كانت حذرة في ردها على الانقلاب في النيجر واحتفظت بقاعدتها العسكرية في أغاديز، عن موقف فرنسا، مما أدى إلى تناقص الثقة بين واشنطن وباريس. ومن ناحية أخرى، تبرز روسيا كفائز كبير، مستفيدة من نهج القوة الناعمة والاستياء المتزايد من السياسات الغربية. ويسهم موقف موسكو بعدم التدخل، إلى جانب المساعدة في تقديم الأسلحة والأمن والغذاء، في زيادة نفوذها في منطقة الساحل. وتعكس الصين، حليفة روسيا، استراتيجية مماثلة، إذ تضع نفسها كأكبر مستثمر أجنبي في إفريقيا وتكتسب السيطرة على سوق النفط في منطقة الساحل من خلال الاستثمارات الاستراتيجية في تشاد والنيجر. فالأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل، إلى جانب المصالح الاقتصادية والديناميكيات المتطورة للقوة العالمية، تشكل ملامح التكالب الدولي الجديد في المنطقة.

تفاقم الآثار المناخية:

بينما تتضافر الجهود العالمية من أجل مواجهة تغير المناخ، فإن ظاهرة الاحتباس الحراري تزيد بنحو 50% في منطقة الساحل. ونتيجة لذلك، عانت المنطقة من أسوأ حالات الجفاف والفيضانات أكثر من أي مكان آخر على هذا الكوكب. وعلى الرغم من كونها من بين المناطق التي تتسم بوجود أدنى معدلات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في جميع أنحاء العالم، فإن بلدان الساحل تُعد من بين الدول الأكثر تضرراً من تغير المناخ. وتعاني دول المنطقة من نقص الغذاء، كما يواجه ملايين الأشخاص في المنطقة انعدام الأمن الغذائي بسبب الجفاف الذي طال أمده، وضعف إمكانية الحصول على الغذاء، وارتفاع أسعار الحبوب، والتدهور البيئي. وقد خلقت أنماط الطقس المتدهورة هذه مجتمعة حلقة مفرغة من الفقر وعدم الاستقرار والعنف الطائفي. وتشير التقديرات إلى أن 13.5 مليون شخص آخرين قد يقعون في براثن الفقر بحلول عام 2050 إذا لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة تغير المناخ.

لقد تحول الوضع من سيئ إلى أسوأ في معظم أنحاء المنطقة، وأصبحت الأزمة حقيقة واقعة بالنسبة لملايين الأشخاص في بلدان الساحل، الذين لا يحصلون على مياه الشرب الصالحة ولا على مرافق الصرف الصحي. ونتيجة لذلك، يواجه الناس في المنطقة تفشي أمراض متعددة مثل: الكوليرا والحصبة، وتستمر حالات الأمراض التي يمكن الوقاية منها مثل: شلل الأطفال والملاريا والتهاب السحايا والتهاب الكبد في التزايد. وتضع هذه الأمراض ضغطاً كبيراً على أنظمة الرعاية الصحية المحدودة أصلاً في المنطقة. وبالمثل، فإن تأثير الأمراض لا يقتصر على الصحة البدنية، بل يمكن أن تكون له أيضاً عواقب اجتماعية واقتصادية. فعندما يصاب الأفراد بالمرض، قد لا يتمكنون من العمل أو إعالة أسرهم، مما يؤدي إلى فقدان الدخل وزيادة مستويات الفقر في المنطقة.

وعندما يؤدي تغير المناخ إلى أضرار بالغة، فمن المرجح أن يؤدي فقدان سبل العيش إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسي في عام 2024. على سبيل المثال، وجد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن تغير المناخ في منطقة الساحل أدى إلى تدهور سبل العيش، والصراعات على الموارد، وتوسيع نطاق تجنيد الجماعات المسلحة. كما حدثت ثمانية انقلابات في دول الساحل – كما ذكرنا آنفاً- خلال السنوات الثلاث الماضية. وعلى نطاق أوسع، يزيد السخط المجتمعي إزاء عدم القدرة على التكيف مع تغير المناخ من احتمال حدوث تغييرات أكثر دراماتيكية في الحكومات خلال الفترة المقبلة.

تزايد معدلات الهجرة:

بالإضافة إلى ذلك، تظل منطقة الساحل نقطة عبور رئيسية للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى الدول الساحلية الشمالية ثم إلى أوروبا. ومن الممكن أن يؤدي المزيد من العنف إلى زيادة كبيرة في معدل النزوح والهجرة من المنطقة، مما يؤدي إلى تفاقم الضغوط على الدول الإفريقية الشمالية والساحلية وأوروبا. لقد كانت منطقة الساحل واحدة من المناطق التي تشهد أكبر حركة هجرة على هذا الكوكب. أما في السنوات الأخيرة وفي ظل خطورة الأزمة، فقد

تكثف هذا الحراك سواءً على شكل هجرة داخلية أم عبر الساحل أم نحو المغرب العربي.

لقد كانت منطقة المغرب العربي تقليدياً نقطة عبور للهجرة من جنوب الصحراء الكبرى في طريقها إلى أوروبا. ومن أجل الوصول إلى هذه الوجهة هناك ثلاثة طرق رئيسية عبر شمال غرب إفريقيا: الأول والأكثر ازدحاماً هو طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، الذي يصل إلى إيطاليا أو مالطا عبر ليبيا أو تونس أو الجزائر؛ أما الطريق الثاني، وهو طريق غرب البحر الأبيض المتوسط، فيصل إلى إسبانيا من الجزائر والمغرب؛ وأخيراً، يربط طريق غرب إفريقيا المغرب بجزر الكناري الإسبانية. ولذلك فإن المغرب والجزائر وليبيا وتونس هي مناطق العبور الرئيسية. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، تغيرت اتجاهات الهجرة في المنطقة. فارتفاع مستوى الرخاء والاستقرار في بلدان شمال غرب إفريقيا، فضلاً عن الروابط الثقافية والدينية والاقتصادية لهذه الدول مع منطقة الساحل، وتفاقم الأزمة المذكورة، جعل من المغرب العربي وجهة للهجرة. ويشجع هذا الاتجاه أيضاً إغلاق الحدود في أوروبا وتشديد سياسة الهجرة، مما يجعل من الصعب على المهاجرين الوصول إلى القارة الأوروبية عبر الطرق التقليدية.

إن تعقيد الوضع لا يمكن إنكاره، ولذلك فمن الضروري أن تكون التدابير المتخذة متعددة الأبعاد. ومن أجل الحد من تدفق الهجرة نحو الشمال، من المهم الحفاظ على الإجراءات الحالية في منطقة الساحل وزيادة التعاون بين الجهات الفاعلة الإقليمية والبلدان المستقبلة للهجرة والعبور والاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن يكون للاستراتيجيات المعتمدة حالياً في منطقة الساحل تأثير فوري، لأن تحقيق الاستقرار يتطلب اتخاذ تدابير مستمرة ومستدامة، وتظهر فعاليتها على المدى المتوسط والطويل. وعليه فإن الهجرة إلى الشمال أصبحت بالفعل ظاهرة مستمرة ولن تتوقف عن التزايد في السنوات المقبلة، لذا يتعين على بلدان المغرب العربي أن تواصل وتكثف جهودها للحد من الآثار السلبية المحتملة للهجرة.

تراجع دور "الإيكواس":

يرتبط أحد الاتجاهات المستقبلية في منطقة الساحل في عام 2024 بالديناميكيات المتطورة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس" والتعاون الإقليمي. لقد كشف رد الفعل على انقلاب النيجر عن انقسامات عميقة داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، إذ دعت الدول الساحلية إلى التدخل بينما رفضت الدول الثلاث الحبيسة، مالي وبوركينا فاسو والنيجر، مثل هذا التدخل. ويؤكد إنشاء تحالف ليبتاكو- غورما هذا الانقسام. وبينما يركز هذا التحالف في البداية على التعاون الدفاعي والاقتصادي، فإن ظهوره يمكن أن يؤدي إلى تعقيد المفاوضات من أجل التحول الديمقراطي في المنطقة. علاوة على ذلك، تسببت العقوبات التي فرضتها "الإيكواس" في صعوبات كبيرة في النيجر، مع وصول تداعيات سلبية شديدة الوطأة على المجتمعات الحدودية في نيجيريا المجاورة. وقد أدى هذا إلى شلل الاقتصاد عبر الحدود الممتدة بين نيجيريا والنيجر، وتعطيل سبل العيش، وتفاقم التحديات الإنسانية، وتعريض العديد من مشروعات البنية التحتية والغاز التي يمكن أن تعزز التجارة الإقليمية للخطر. في الواقع، من مصلحة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التوصل إلى حلول دبلوماسية ملموسة للأزمة مع دول تحالف ليبتاكو-غورما، مع الأخذ في الاعتبار الدور الأساسي الذي تؤديه دول هذا التحالف في منع انتشار الإرهاب إلى الدول الساحلية في غرب إفريقيا.

وعلى أية حال تواجه "الإيكواس" في عام 2024 ثلاثة سيناريوهات محتملة لدورها المستقبلي في الحوكمة والتعاون الإقليمي: يتمثل أولها في تعزيز الرؤية المدافعة عن المعايير المتفق عليها، مع قيام بقية أعضاء المجموعة بتبني مواقف صارمة ضد التغييرات غير الدستورية من خلال العقوبات والردع العسكري.

ويقترح السيناريو الثاني حلولاً استباقية، إذ تعالج دول الجماعة الأسباب الجذرية للانقلابات، وتتفاوض على معايير واضحة لإعادة قبول المجالس العسكرية. وأخيراً، يشير سيناريو التفكك المعياري إلى التحول بعيداً عن الطموحات الديمقراطية، مع إعطاء قادة الجماعة الأولوية للتهديدات الملحة والتعجيل بإعادة إدماج المجالس العسكرية، بغض النظر عن عودتها إلى الحكم الديمقراطي. ويتوقف كل سيناريو على عوامل معينة مثل: الدعم الدولي، واستعداد القادة لتقبل المساءلة، والهدف الإقليمي المشترك.

ختاماً، تُعد أزمة الساحل واحدة من أخطر الأزمات في العالم، ولكنها الأكثر إهمالاً. وفي الآونة الأخيرة، تدهور الوضع بشكل كبير إذ أثبتت المنطقة أنها أرض خصبة للصراع والعنف. ومن المرجح أن يتزايد الصراع في هذه المنطقة، ولاسيما مع تمدد الجماعات المتطرفة المختلفة مثل: بوكو حرام وتنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة بتنظيم داعش.

وتواجه مالي، وهي نقطة محورية لعدم الاستقرار في منطقة الساحل، وضعاً معقداً في عام 2024. فبالإضافة إلى الحرب المستمرة ضد الإرهاب، تواجه مالي عودة الحركة الانفصالية بقيادة تنسيقية حركات أزواد. ويتعرض اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في عام 2015 لتحديات وضغوط كبرى، ازدادت حدة بسبب انسحاب قوات الأمم المتحدة في يونيو 2023. وتسهم القضايا التي لم يتم حلها في مالي بشكل كبير في المشهد غير المستقر لمنطقة الساحل في عام 2024.

وبينما تواجه منطقة الساحل تحديات عام 2024، تظل الحلول الدبلوماسية وقضايا التعاون الإقليمي محورية. فالانقسامات داخل مجموعة "الإيكواس"، وتصاعد المشاعر المعادية لفرنسا، والتعقيدات في مالي، إلى جانب قضايا الهجرة والمناخ، تستلزم اتباع نهج أكثر مرونة لمعالجة التحديات السياسية والأمنية. ورغم استمرار الشكوك، فإن الالتزام بالجهود التعاونية يوفر الأمل في التغلب على القضايا الملحة التي تواجه منطقة الساحل، وبالتالي القارة الإفريقية بشكل عام.

مخاطر متباينة:

الخارطة الجيوسياسية لتوقعات الإرهاب والتطرف في 2024

◄ **د. محمد بوشيخي**
باحث مغربي متخصص في القضايا الجيوسياسية والحقل الديني

يُتوقع أن يعيش العالم في 2024 استمرار التهديد الجهادي الإرهابي كخطر رئيسي من حيث نطاق انتشاره وتجذره وعدد ضحاياه وكُلفة مكافحته... إلخ، ومخاطر أخرى ثانوية تتمثل أساساً في اليمين المتطرف بالدول الغربية والحركات البيئية، في حين ستستمر الحركات الإخوانية في كمونها.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عوامل حاكمة لتباين شدة هذا الخطر وحدود توسعه، وهي ترتبط بعوامل متعددة تتعلق بحالة التنظيمات الداخلية والسياقات السياسية والعوامل الإقليمية والنزاعات ومدى الدعم الدولي للدولة المعنية في جهود مكافحة الإرهاب. وتلك العوامل ربما هي التي تتحكم في مستقبل الظاهرة الإرهابية صعوداً وهبوطاً، وتحكم تباياتها.

خطر رئيسي:

من المُرجح في عام 2024 أن تبتعد التنظيمات الجهادية الإرهابية أكثر عن تحقيق اختراق أمني يعيد لها "مجدها" السابق، لفشلها في استغلال أحداث السودان وغزة وحرق المصحف في إحراز اهتمام إعلامي جدير بالمتابعة، فضلاً عن ردها على مقتل زعمائها (أيمن الظواهري/ أبي الحسين القرشي...) بالبيانات دون العمليات. كما يُتوقع ترسخ الوازع المحلي، على حساب العالمي، في العمل الجهادي، واستمرار التجنيد باعتماد الحاجة للدخل المادي، وليس القناعات الأيديولوجية.

فيما لا يُستبعد اضطلاع حلف شمال الأطلسي "الناتو" بمهام أكبر في المكافحة التي ستعترضها صعوبات، بعضها "مستمرة" من الفترة السابقة تتمثل في اختلافات الدول بشأن تعريف الإرهاب وتقدير مخاطره وتأثر التعاون الأمني بالتصدعات الدبلوماسية وحالات الدول الفاشلة وهفوات النظام المالي الدولي وغياب الدولة بمناطق تتيح للإرهابيين الاتجار في الذهب والممنوعات وغسل الأموال وغيرها، ثم تزايد اعتمادهم على التكنولوجيا وضعف الاستثمار في التنمية.

وثمة صعوبات أخرى "مستجدة"، قد تنبثق من استمرار الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، ما يحول المنطقة إلى مركز اهتمام للجهاديين وانخراط التنظيمات الإخوانية في العمل الجهادي. كما أنه من شأن تكرار الانقلابات العسكرية في إفريقيا، خلق وضع جيوسياسي أكثر هشاشة أمام الاختراقات الجهادية.

وربما تتخذ الظاهرة الجهادية الإرهابية أشكالاً تختلف بحسب التطورات الجيوسياسية، كالتالي:

1- الشرق الأوسط: من المُرجح أن تبقى سوريا تتصدر الدول المُستهدفة من تنظيم داعش، خاصةً بمناطق النظام لكن باقتصاره على معارك الكر والفر ونصب الكمائن وزرع العبوات الناسفة... إلخ. وفي المقابل، يُتوقع استمرار

تراجع داعش بمنطقة "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) بفعل فاعلية المكافحة للتحالف الدولي وسقوط العديد من قيادات التنظيم، ومنهم زعيمه أبي الحسين القرشي.

فيما تبقى المخيمات التي تأوي عناصر داعش وعائلاتهم من دون حل، وبالتالي استمرار القلق بشأن المشكلة بالمخيمات والتهريب والتجنيد، كما يمكن لاستمرار غياب ثقة العشائر العربية في "قسد" أن يسبب استفحال توترات طائفية تستغلها داعش. فيما ستتبين أسباب اعتقال قيادين في "هيئة تحرير الشام" وانشقاق المسؤول الاقتصادي في الهيئة ومصير الرجل الثاني أبو مارية القحطاني، دون توقع تداعيات كبيرة على قوة التنظيم وتماسكه وقدرة الجولاني على الاستمرار في قيادته.

وفي العراق، ستواصل الحكومة نجاحها ضد الإرهاب لتكرس الإنجازات السابقة دون القضاء النهائي على داعش. كما سيستمر الوجود العسكري الأمريكي وفق الاتفاق القاضي باقتصاره على المهام الاستشارية، بحجة استمرار التهديد الإرهابي وفي نفس الوقت لحاجة العراق للدعم الأمريكي للجم التحركات الإيرانية.

أما اليمن، فيُحتمل احتفاظ فرع القاعدة هناك بنفس المستوى من تهديده ضد القوات الجنوبية واستمرار تخادمه (تحالفه) مع مليشيا الحوثي مقابل إطلاق سراح عناصره ودعمه استخباراتياً وفنياً. ولا يُستبعد توظيفه في مهام أكبر في حال توجيه ضربات إسرائيلية أو أمريكية ضد الحوثيين. كما لا يُستبعد سعي سيف العدل، الزعيم المفترض للقاعدة المُقيم بإيران، لجعل التنظيم أكثر تناغماً مع استراتيجية طهران وما يُسمى "محور المقاومة".

2- إفريقيا: يُتوقع احتفاظ منطقة الساحل الإفريقي بنسب مقلقة من النشاط الإرهابي وبتصنيف دولها ضمن الأكثر تأثراً بتداعياته. أما "ميثاق ليبتاكو-غورما"، المُوقع من طرف مالي وبوركينا فاسو والنيجر في سبتمبر 2023، فسيكون تأثيره في إثارة مشاعر التحرر أكبر من مفعوله على الميدان. كما ستستمر المصاعب الأمنية بفعل الصراع الطائفي ومجموعات الدفاع الذاتي وضعف المؤسسات الأهلية والتغير المناخي... إلخ، الشيء الذي لا يستثني سيناريو التفاوض أمام تفاقم الموقف.

ففي مالي، تُحتمل زيادة تنسيق القوات الأزوادية مع "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" التي تحاصر مدينة تمبكتو لمواجهة الجيش. وهذا يخدم تركيز الجماعة على البُعد المحلي، ولا يُستبعد إطلاقها رهائن جدد كعربون حسن نية لتُقبل كفاعل وطني. كما لا يُستبعد السعي للتخادم مع فرع داعش واستحداث آليات لتنظيم طرق الإمداد وتقاسم النفوذ، خاصةً أنه يتطلع للسيطرة على منطقة مينا كا ليتمدد في منطقة الحدود الثلاثية.

وفي بوركينا فاسو، يُرجح تصاعد التهديد الجهادي مع ارتفاع تكلفة حملات المكافحة وتضايق الأهالي من الوضع، وتواتر المؤشرات لارتباك النظام العسكري وتحسبه لانقلاب جديد، مما يؤثر في صموده في مواجهة الجهاديين.

أما النيجر، فلا يُتوقع تحقيق حكامه طفرة أمنية تميزهم عن سابقيهم، بل من شأن اضطراب المرحلة الانتقالية وانهيار الخدمات الاجتماعية، تحفيز الجهاديين على تأجيج حالة الاحتقان.

وبخصوص المنطقة الساحلية لغرب إفريقيا، يُتوقع أن تشهد دولها تزايداً في الهجمات الإرهابية، الأمر الذي سيدفع الغرب للاستثمار أكثر في استقرارها لتقوية أنظمتها وتعزيز شعبيتها لضمان ولائها أمام التمدد الروسي وتحصينها من الانقلابات العسكرية. أما نيجيريا، فستستمر في التعرض للتهديدات الإرهابية بسبب نشاط جماعة بوكو حرام وفرع داعش وتأثرها بالأوضاع الأمنية لجيرانها.

وفي القرن الإفريقي، سيشكل الصومال الحالة الأبرز، بأن يحقق الجيش، الذي رُفع عنه حظر السلاح، نجاحاً في المرحلة الثانية من عملياته لاستعادة ما تبقى من مواقع تحت سيطرة حركة الشباب بولايتي هرشبيلي وجالمودوغ، ثم الانتقال جنوباً إلى ولايتي جنوب الغرب وجوبالاند. كما يُحتمل أن يحقق تقدماً مُعتبراً يعطي لوعد الرئيس الصومالي، حسن شيخ محمود، بطرد الحركة خلال عام واحد، مصداقية ميدانية. ويعزز هذا الاحتمال قرار مجلس الأمن تمديد بعثة "أتميس"، مراعاة لاحتياجات الجيش الصومالي، واستعداد الولايات المتحدة لدعمه، وحرص دول الجوار على اعتبار الحرب على حركة الشباب حرباً مشتركة، فضلاً عن بوادر الانشقاق في قيادة الحركة.

3- جنوب آسيا: يُتوقع استمرار تجميد تنظيم فرع القاعدة بخراسان لنشاطه، انسجاماً مع القراءة الجيوسياسية للقاعدة وعدم إحراج حليفته طالبان، عكس فرع داعش "ولاية خراسان" الذي سيستغل كل فرصة للضرب. ففي أفغانستان، يُتوقع استمرار التنظيم في خططه لاستهداف المسؤولين والمؤسسات الحكومية وخاصةً الشيعة لإثارة ردة فعلهم ضد السُنة واستثمار حالة الفوضى في التجنيد.

كما يُتوقع استمرار طالبان أفغانستان في غض الطرف عن نشاط "تحريك باكستان"، وغيرها مثل "الحركة الإسلامية في أوزبكستان" و"حركة تركستان الشرقية الإسلامية"؛ لكونها توفر ورقة ضغط بيدها ضد جيرانها، كما أن استسلامها للضغوط الإقليمية والدولية بشأن طرد الجماعات المسلحة قد يتسبب في شروخ داخلية يقودها جناح حقاني المتشدد.

وبالتالي يُتوقع استمرار نشاط "تحريك باكستان" واتساع مناطق استهدافاتها في باكستان، بحسب توسيع ائتلافها وتحالفاتها بالتوازي مع فشل القوات الأمنية في احتواء الموقف، الأمر الذي يترتب عليه تجدد التوتر مع أفغانستان الذي قد يصل إلى تنفيذ غارات ضدها دون المجازفة بحرب شاملة. كما لا ينتظر من كابل إجراءات رادعة ضد "تحريك باكستان"؛ لأسباب "خاصة" تتعلق بشعبيتها لدى البشتون في البلدين وبتجذر العلاقة بين قيادتي التنظيمين واشتراكهما في نفس الثقافة الدينية والسياسية.

مخاطر ثانوية:

تتمثل المخاطر الثانوية المُتوقعة للتطرف والإرهاب في عام 2024، في الآتي:

1- تنامي تهديد اليمين المتطرف: يُرتقب تزايد تهديد اليمين المتطرف في الغرب، ولا تُستبعد سيناريوهات مماثلة لما اكتشفته ألمانيا من "محاولة انقلاب" لليمين المتطرف في ديسمبر 2022، ومع ذلك سيبقى هذا التهديد ثانوياً ضمن اهتمامات السياسات الأمنية بالمقارنة مع التهديد الجهادي. إذ لا يُنتظر تشدد في السياسات الغربية في هذا الشأن خاصةً في الولايات المتحدة، كما لا يُتوقع من إدارة بايدن توثيق التعاون مع الأوروبيين بسبب تعقيدات المنظومة القانونية والاعتبارات السياسية.

وبالتالي يُحتمل استمرار استهداف الأجانب، خاصةً المسلمين ورموزهم، ولاسيما في حال استمرار مطالبهم الهوياتية، وتداعيات النزاعات المسلحة مثل ما يحدث في غزة.

وسيستمر اليمينيون المتطرفون في استغلال المصاعب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والارتكاز على النزعة القومية والتخويف من الهجرة والإسلام، وسيزيدون من تشبيك علاقاتهم في أوروبا وأمريكا الشمالية.

ويُتوقع أن تحقق الأحزاب اليمينية المتطرفة انتصارات انتخابية في بلجيكا والنمسا والبرتغال ورومانيا والبرلمان الأوروبي، تتوج مكاسبها السابقة في إيطاليا والسويد والمجر وبولندا وإسبانيا. ولكن ستفرض عليها الائتلافات الحكومية والضغوط الاقتصادية، التخفيف من لهجتها دون الحد من العنف العنصري.

كما يُتوقع احتواء منصات شركات التكنولوجيا الأمريكية على المحتويات الأيديولوجية لليمين المتطرف، وتوسيع دائرة قبولها في المجتمع بسبب اختباء أصحابها وراء الدفاع عن حقوق المجتمعات الغربية وأصالتها، وسهولة اختراقهم لمؤسسات الدولة والمجتمع المدني والسيطرة على برامج الجمعيات وأصولها.

2- سلمية أكبر للراديكالية البيئية: يُتوقع تواصل نجاح الحركات البيئية في جعل البيئة قضية رأي عام تحظى بالاهتمام الإعلامي ودعم العلماء البيئيين وتفهم القضاة، وبالتالي تمايز أوضح في احتجاجاتها عن "الفاشية البيئية"، المُؤطرة بأيديولوجية اليمين المتطرف، بالرهان على المداخل القانونية والسياسية لإحداث التغيير. الأمر الذي سيجعل الحكومات أكثر استعداداً للتجاوب مع المطالب البيئية، وبالتالي حصول "اعتدال" في السلوك الاحتجاجي للنشطاء.

3- استمرار كمون الإخوانية: من غير المُرجح أن تثير جماعة الإخوان المسلمين، والتنظيمات المرتبطة بها، أي تصعيد خطابي أو عملي، من شأنه تهديد السلم لأي من الدول التي توجد بها. وذلك لعوامل تتعلق ببراغماتيتها وتركيزها على إعادة البناء خلال فترة صلاح عبدالحق، القائم بأعمال مرشد الإخوان، ومحاولة تأهيل خطابها في الدول التي شهدت فيها تراجعاً انتخابياً، فضلاً عن تكييف خطابها مع متطلبات التحولات الإقليمية والدولية. غير أن استمرار الحرب في غزة، والاشتباكات العسكرية بين إسرائيل والتنظيمات الإسلامية، قد يقنع جهات منها باعتماد العمل الجهادي أو دعمه.

موازنات براغماتية:

إدارة التحالفات الجيوسياسية الجديدة في آسيا الوسطى 2024

◄ **د. شوبهدا تشودري**
متخصصة الدراسات الآسيوية - الهند

تاريخياً، كانت آسيا الوسطى - والتي تتألف من كازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان- بمثابة نقطة جيوستراتيجية مفصلية، تربط بين قارتي آسيا وأوروبا من خلال البنية الأساسية والتجارة والطاقة. وتُعد آسيا الوسطى أكبر إقليم مغلق بالعالم، إذ يحيط بالإقليم كل من: روسيا والصين وباكستان وإيران ودول قوقازية أخرى، وهو الأمر الذي يفرض على دول الإقليم تحدياً كبيراً.

على صعيد السياسة الداخلية والخارجية، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، واجهت دول آسيا الوسطى معضلة كبيرة. فمن الناحية الجيوسياسية، عززت دول الإقليم بنيتها التحتية من خلال زيادة العلاقات مع الصين. ومن الناحية الاقتصادية، استهدفت دول الإقليم الأموال الغربية من أجل جلب الاستثمارات والدعم التنموي. لقد قامت دولتان رئيسيتان في آسيا الوسطى – هما كازاخستان وأوزبكستان- بتنفيذ مبدأ "سياسة خارجية متعددة الاتجاهات" بهدف اتباع نهج عملي غير أيديولوجي. وقد ساعد هذا كازاخستان وجيرانها على الانضمام إلى رابطة الدول المستقلة التي تهيمن عليها روسيا، فضلاً عن الانضمام إلى منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) ومنظمة شنغهاي للتعاون (SCO) بقيادة الصين.

على الرغم من أن الجهات الفاعلة الدولية الغربية لم تهتم كثيراً بآسيا الوسطى فيما مضى، فإن الوضع قد تغير الآن منذ دخول دول الإقليم المشهد الجيوسياسي، إذ أصبح بؤرة اهتمام الجغرافيا السياسية في المنطقة الأوراسية. ولهذا نجد أنه وللمرة الأولى، يلتقي رئيس أمريكي برؤساء الدول الخمس لآسيا الوسطى (كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان) في الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر 2023. وقد وصف الرئيس الأمريكي، جو بايدن، هذا اللقاء بأنه "لحظة تاريخية". وعلى الرغم من أن صيغة الحوار الدولي لمجموعة (C5+1) كانت موجودة بالفعل منذ عام 2015، فإنها كانت دائماً ما تتم على مستوى وزارات الخارجية فقط.

لقد أدى الانسحاب المفاجئ للولايات المتحدة من أفغانستان في عام 2021، إلى جانب التنافس الروسي الصيني بالمنطقة، إلى خلق سياقات لتحالفات جديدة في آسيا الوسطى. بمعنى آخر فإن الإقليم لم يعد "منطقة منسية"، بل أصبح منطقة ناشئة تتهيأ لـ"لعبة عظيمة". ومع ذلك ما تزال هناك العديد من التحديات بالإقليم، مثل: الاشتباكات على الحدود القيرغيزية الطاجيكية، والنزاعات على المياه مع أفغانستان، فضلاً عن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية. ولكن على الرغم من وجود كل هذه التحديات فإن زعماء دول آسيا الوسطى مستمرون في العمل على إضفاء الطابع المؤسسي على تحالفاتهم، خاصة فيما يتعلق بدول العالم الثالث وكذلك الاجتماعات السنوية لتهيئة الظروف للتجارة والاستثمار.

تصاعد أهمية الممر الأوسط:

لقد أدى غزو روسيا لأوكرانيا إلى خلق الحاجة إلى ممرات بديلة لإيجاد مرونة اقتصادية وتنويع الروابط التجارية. ونتج عن ذلك ظهور ممر للنقل متعدد الوسائط، يطلق عليه اسم "الممر الأوسط لآسيا الوسطى" (ويسمى أيضاً "ممر الصين الوسطى وغرب آسيا" أو "طريق النقل عبر بحر قزوين")، وهي شبكة عبور تربط الأسواق الأوروبية بآسيا عبر دول إقليم آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز. ويُعد هذا الطريق منافساً شديداً للطرق التي تسيطر عليها روسيا.

فقد أكد تقرير البنك الدولي الذي صدر في عام 2023 أنه: "من خلال السياسات الصحيحة، يمكن للممر الأوسط لآسيا الوسطى الذي يربط الأسواق الصينية والأوروبية عبر آسيا الوسطى والقوقاز أن ينشط التجارة الإقليمية، ويعزز الاتصال بين البلدان على طول الطريق، ويوفر المرونة، وينوع الطرق لتجارة الحاويات بين الصين وأوروبا، موفراً بذلك الحماية للبلدان وللتوريدات من الصدمات الجيوسياسية". ولكن على صعيد آخر، فإن هذا الطريق نفسه يعاني من مشكلات تتعلق بالحدود وبنقل الشحنات، مما أدى إلى قيام أذربيجان وجورجيا وكازاخستان وتركيا بالتوقيع على "خارطة طريق" في نوفمبر 2022 للاستثمارات ذات الأولوية التي يجب تمريرها بالطريق الأوسط لآسيا الوسطى.

وعلى الرغم من أن الممر الأوسط لآسيا الوسطى ممر إقليمي، فإنه يهدف إلى زيادة تجارة البضائع بنسبة 40% بحلول عام 2030، لتصل إلى 11 مليون طن. ومن شأن السلع ذات القيمة العالية مثل: الأسمدة والمواد الكيميائية والآلات والمعادن أن تعزز معدل حركة البضائع.

إحياء "خط أنابيب الغاز D":

تستورد الصين 40% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي عبر الغاز الطبيعي المسال وخطوط الأنابيب المنقولة بحراً. ويُعد أكبر خط أنابيب بالمنطقة هو خط أنابيب غاز آسيا الوسطى D والذي يمر عبر كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان. وفي الوقت الحالي، تستعد شركة "بتروتشاينا" (PetroChina) - وهي شركة صينية للنفط والغاز- لاستئناف بناء وتشغيل الخط D خلال عام 2024. ويتم تمويل الخط D – الذي تم التخطيط له في البداية للاستفادة من احتياطيات غاز جالكينيش في تركمانستان التي تُعد واحدة من أكبر احتياطيات الغاز في العالم- من بنك التنمية الصيني. وكان الرئيس الصيني شي جين بينغ، قد اقترح إقامة شراكة لتنمية الطاقة بين الصين ودول إقليم آسيا الوسطى خلال قمة الصين وآسيا الوسطى والتي أقيمت في مايو 2023.

وفي الوقت نفسه، تدرس الصين أيضاً الاقتراح الروسي بإمداد دول آسيا الوسطى بالغاز عبر كازاخستان لتلبية احتياجاتهم المحلية، بحيث يوفر ذلك لخطوط أنابيب الغاز الصيني الاحتياطيات الكافية لتزويد الصين. ومع ذلك، يجب أن يشهد كلا الاقتراحين سلسلة من المفاوضات حول تكاليف التصدير والاستيراد، والبنية التحتية، والقدرة على الاستمرار في الأشهر المقبلة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الصين هي أكبر شريك تجاري لقيرغيزستان وتتحمل 40% من ديون الدولة، وهو صراع اقتصادي تواجهه العديد من الدول العالقة في "فخ الديون" بسبب مبادرة الحزام والطريق الصينية. وكنتيجة لعدم القدرة على سداد القروض الصينية، شهدت كل من طاجيكستان وقيرغيزستان حصول بكين على مكاسب إقليمية وحقوق للتعدين داخل أراضيهما، وهو ما يشكل مصدر قلق عميق لدول آسيا الوسطى.

جهود هندية للحضور:

إن الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لآسيا الوسطى لهما قيمة قصوى بالنسبة للهند، هذا إلى جانب الروابط الثقافية والتاريخية العميقة بين الجانبين. فقد عُقدت القمة الهندية المركزية الأولى في 27 يناير 2022 عندما التقى رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، برؤساء كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان. وأدت هذه القمة إلى التوقيع على "إعلان دلهي" الذي تضمن ثلاثة قرارات رئيسية. أولاً، التضامن من أجل حكومة سلمية وشاملة في أفغانستان. ثانياً، تسهيل خدمات محطة الشهيد بهشتي الواقعة في ميناء تشابهار في إيران لربط آسيا الوسطى بالهند. ثالثاً، إضفاء الطابع المؤسسي على الاجتماعات التي ستعقد كل عامين والتي من شأنها أن تركز على التجارة، والأمن السيبراني، والبنية التحتية الرقمية، وعناصر الأتربة النادرة، والاتصالات، ومكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات. وفي الوقت نفسه، واجه تحالف الهند المتنامي مع آسيا الوسطى منافسة شديدة من الصين، ومبادرة الحزام والطريق، التي اخترقت بلدان آسيا الوسطى بعمق.

خروج رمزي من العباءة الروسية:

كانت روسيا تمثل "الضامن الأمني" لدول آسيا الوسطى من خلال الاتحاد الاقتصادي الأوراسي وكذلك منظمة معاهدة الأمن الجماعي. فعلى سبيل المثال، هناك حضور عسكري مكثف لموسكو في قيرغيزستان، فضلاً عن أن التحويلات المالية للعمال المهاجرين في روسيا تؤدي دوراً مهماً في اقتصاد دول المنطقة، فهي تمثل حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي لقيرغيزستان. ومن جانبها، قامت روسيا أيضاً بعقد قمة روسيا وآسيا الوسطى بأستانا، عاصمة كازاخستان في 14 أكتوبر 2022. وقد أوضحت روسيا دبلوماسياً أن أوروبا والولايات المتحدة لا يمكن أن تكونا شريكتين مجديتين على المدى الطويل لدول إقليم آسيا الوسطى.

ولكن كان هناك تحول ملحوظ في السياسة الإقليمية العامة لدول آسيا الوسطى عندما استقبل رئيس كازاخستان، قاسم جومارت توكاييف، الرئيس الروسي بوتين في 9 نوفمبر في أستانا، وخاطب الرئيس الزائر باللغة الأم. فقد كانت هذه البادرة الدبلوماسية كافية لإظهار أن آسيا الوسطى لم تعد مجرد "الفناء الخلفي لروسيا"، وأنها باتت تهدف إلى إنشاء سيادتها التاريخية والاجتماعية والثقافية الخاصة.

توجه الشرق الأوسط للإقليم:

تم الاتفاق على التعاون الإقليمي بين بعض الدول العربية والخليجية ودول آسيا الوسطى في القمة الأولى التي عقدت بالمملكة العربية السعودية في 19 يوليو 2023. وكان الموضوع الرئيسي للقمة يدور حول النسب التاريخي والأعراق المشتركة، والوحدة الإسلامية الإقليمية بين الجانبين. وتم الاتفاق على خطة تعاون 2023 - 2027 التي تتضمن حوار السياسات الأمنية والدبلوماسية، إلى جانب التعاون في مجالات الاستثمار والأعمال. كما قامت تركيا أيضاً بتكثيف طموحاتها الدبلوماسية والعسكرية في إقليم آسيا الوسطى، خاصةً مع عظم حجم التجارة بين الجانبين (4.7% في كازاخستان وطاجيكستان، و5.3% في قيرغيزستان، و6.4% في أوزبكستان). وفي الوقت نفسه، خلقت العلاقات العدائية بين الولايات المتحدة وإيران حافزاً ضرورياً لطهران لتعزيز علاقاتها الاقتصادية والأمنية مع دول آسيا الوسطى.

هذا وحث مؤتمر الأمم المتحدة الأخير لتغير المناخ "كوب28"، الذي عقد في نوفمبر وديسمبر 2023، حكومات الشرق الأوسط ودول آسيا الوسطى على محاولة التكيف مع تغير المناخ وتقليل مساهماتها في ظاهرة الاحتباس الحراري. ووفقاً لدراسات صندوق النقد الدولي الأخيرة حول كيفية التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من الانبعاثات الضارة بالبيئة، فإن هناك حاجة ماسة إلى استثمار ما يصل إلى 4% من إجمالي الناتج المحلي للدول سنوياً لتعزيز القدرة على التكيف بشكل كافٍ مع تغير المناخ، وتحقيق أهداف خفض الانبعاثات الضارة بالبيئة بحلول عام 2030.

توسيع سياسة الجيرة الأوروبية:

يركز الاتحاد الأوروبي حالياً على سياسة "الجيرة" لتعزيز العلاقات مع دول آسيا الوسطى، وقد تم إدراج دول الإقليم في سياسة الجوار الأوروبية الأوسع (ENP). وقد التقى رئيس قيرغيزستان، صدر جباروف، ورئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشيل، في 2 يونيو 2023، في شولبون آتا في قيرغيزستان كجزء من قمة آسيا الوسطى والاتحاد الأوروبي. كما حضر القمة رئيس كازاخستان، قاسم جومارت توكاييف، ونظيراه من أوزبكستان وطاجيكستان، شوكت ميرزيوييف وإمومالي رحمون. ومثّل تركمانستان نائب رئيس الوزراء، نور محمد أمانيبيسوف.

وفي نهاية القمة، تم اعتماد تصريح مشترك شمل مجالات التجارة والاستثمارات المتبادلة ونقل التكنولوجيا والاتصال الرقمي. ويلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يلجأ إلى الوسائل الدبلوماسية لمجازاة دول آسيا الوسطى على علاقاتها الثنائية مع روسيا بدلاً من العقوبات. كما يعمل الاتحاد الأوروبي أيضاً على تطوير "خط أنابيب بحر قزوين - البحر الأسود، وإنشاء طريق الحرير الإلكتروني السريع" لدمج أسواق الطاقة في آسيا الوسطى. ولكن نظراً لبطء خطوات الاتحاد الأوروبي للحضور في الجغرافيا السياسية لآسيا الوسطى، فإن هذا لن يمنحه نفوذاً كافياً بالمقارنة مع الصين وروسيا.

سعي اليابان لآسيا الوسطى:

من المثير للاهتمام أن اليابان قد بدأت تسعى هي الأخرى لدخول اللعبة الجيوسياسية المتمثلة في التودد لدول آسيا الوسطى. فعلى الرغم من أن طوكيو ودول آسيا الوسطى لديهما روابط تاريخية مشتركة منذ القدم، فإنه يمكن القول إن اهتمام اليابان بالإقليم بدأ يزداد حديثاً خاصةً مع تخطيط رئيس الوزراء الياباني، فوميو كيشيدا، لزيارة آسيا الوسطى في عام 2024 لحضور قمة افتتاحية مع قادة دول مجموعة الخمس (قيرغيزستان وأوزبكستان وكازاخستان وطاجيكستان وتركمانستان). وفي الوقت نفسه، قام الرئيس القيرغيزي، صدر جباروف، بزيارة طوكيو في الثاني من نوفمبر 2023، بهدف التقليل من اعتماد دول آسيا الوسطى على روسيا والصين. وفي مؤتمر صحفي مشترك، أكد رئيس الوزراء الياباني أهمية تطوير التحالفات مع إقليم آسيا الوسطى، خاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، ودعم البنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية، وكذلك مختلف التبادلات بين الشعبين. هذا وقد تساعد اليابان مستقبلاً على تطوير طريق النقل في بحر قزوين والذي سيمر عبر روسيا، وقد تقدم طوكيو أيضاً التدابير اللازمة لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة والتخلص من الكربون في دول آسيا الوسطى.

ختاماً، لقد نجحت التغيرات الجيوسياسية الحالية في إقناع دول آسيا الوسطى بالانتقال من العزلة النسبية واتخاذ وضع استراتيجي أكثر حضوراً. ولكن وبالرغم من ذلك، فإن الوجود في عالم مليء بالصراعات والصدمات الجيوسياسية يفرض على دول آسيا الوسطى أن تزن إيجابيات وسلبيات سياستها الخارجية "متعددة الاتجاهات". فمع تصاعد التعددية القطبية في السياسات العالمية، فإن آسيا الوسطى تحتاج إلى موازنة سياستها الخارجية بعناية وأن تقوم بتشكيل تحالفات، من دون الإخلال بوضعها الراهن وتوازنها الهش مع روسيا والصين والولايات المتحدة وتركيا وأوروبا.

التحولات المتوقعة للتنافس على منطقة القوقاز في 2024

◄ **د. عبدالعليم محمد**
خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

يمثل 19 سبتمبر 2023، تاريخ سيطرة أذربيجان على إقليم ناغورنو كاراباخ عسكرياً، عقب عملية لم تستغرق سوى يوم واحد، بداية مرحلة انتقالية في جنوب القوقاز؛ تلك المنطقة التي تزداد أهميتها في الاستراتيجية الدولية والتنافس بين الفاعلين الدوليين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا، وبين الفاعلين الإقليميين ومنهم تركيا وإيران وإسرائيل التي دخلت على الخط من خلال ترتيب علاقات جيدة مع أذربيجان.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا المقال التحولات المتوقعة في منطقة القوقاز خلال عام 2024، استناداً إلى عدد من المحددات والعوامل الرئيسية المؤثرة في تفاعلات هذه المنطقة.

موازين القوى:

تُعد منطقة القوقاز بثرواتها من النفط والغاز، ومرور طرق التجارة الدولية ونقل الطاقة بين أوروبا وآسيا، أحد أهم الرهانات الاستراتيجية في هذه الآونة. فالقوى الدولية والإقليمية لها مصالح في هذه المنطقة تتعلق بالتداخل العرقي والثقافي والديني، علاوة على المصالح الاقتصادية.

وجاءت سيطرة أذربيجان على إقليم ناغورنو كاراباخ المُتنازع عليه مع أرمينيا منذ التسعينيات، لتكشف عن تغير في موازين القوى بين الدولتين لصالح أذربيجان. وتسعى باكو لتعزيز علاقاتها الدولية مع الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا، حتى إن تصريحات بعض المسؤولين الأذريين تتحدث عن أمة واحدة في دولتين، خاصةً أن تركيا تحلم ببناء فضاء لها يمتد من البوسفور إلى آسيا ومن ضمنه بالطبع أذربيجان. كما زوّدت أنقرة حليفتها باكو بالأسلحة كالطائرات المُسيّرة وغيرها لدعمها في صراعها ضد أرمينيا لاستعادة إقليم ناغورنو كاراباخ.

فيما لم تتمكن أرمينيا من الحصول على الدعم الغربي الكافي من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي تضاءل فيه حضور الدعم الروسي، بالرغم من العلاقات الوطيدة بين البلدين، فكلاهما عضو في منظمة الأمن الجماعي (CSTO) التي ترعاها موسكو؛ وذلك بسبب انشغال روسيا بالحرب الأوكرانية. وقد أسهم في تقليص الدعم الروسي لأرمينيا في صراعها مع أذربيجان، تولي رئيس وزراء أرمينيا، نيكول باشينيان، منذ عام 2018، الحكم إثر "ثورة ملونة" على حساب النخبة المؤيدة للعلاقات الوثيقة مع روسيا. كما أن أرمينيا لم تكتفِ بذلك، بل رفضت إجراء تدريبات على أراضيها من قِبل منظمة الأمن الجماعي، وعمدت إلى إجراء تدريبات مع القوات الأمريكية في سبتمبر 2023 وقدمت مساعدات إنسانية لأوكرانيا.

تحولات محتملة:

في ضوء حسم الصراع بين أذربيجان وأرمينيا، يمكن رصد بعض التحولات التي من المُحتمل أن تشهدها منطقة القوقاز في عام 2024، وأهمها يتمثل في احتمالية إعادة هيكلة التوازن الجيوسياسي في جنوب القوقاز من خلال حدوث تغيير في الديناميكيات السياسية بهذه المنطقة، بالإضافة إلى بعض التحولات التي قد تنجم عن تغيرات سياسية داخلية. ويمكن رصد أبرز هذه التحولات فيما يلي:

1- زعزعة الاستقرار الداخلي في أرمينيا: قد تدفع خسارة أرمينيا للصراع مع أذربيجان باتجاه تصاعد حالة الاستياء الداخلي من الحكومة الحالية، فقد اندلعت تظاهرات متزايدة تطالبها بالاستقالة. وتُرجح التقارير الغربية تفاقم هذا الاستياء، ومن ثمّ الاتجاه نحو مزيد من عدم الاستقرار مع مطالبة الأحزاب الموالية لروسيا في أرمينيا بضرورة استقالة الحكومة وإبعاد يريفان عن النفوذ الغربي.

2- تراجع الدور الروسي: من المُتوقع أن يتراجع الدور الروسي في منطقة القوقاز، في ظل تغير الأجندة الروسية بعد حرب أوكرانيا. وعلى الرغم من التنبؤ بتضاؤل دور موسكو في القوقاز الجنوبي، فإنها ما تزال تحتفظ بـ10 آلاف جندي يتمركزون في أرمينيا، بالإضافة إلى 2000 آخرين في ممر "لاتشين"، وذلك مقارنة ببعثة المراقبين المدنيين التي كان الاتحاد الأوروبي قد أرسلها العام الماضي ولا يتجاوز عددها عدة مئات.

3- محدودية الدور الأوروبي: تتزايد الشكوك حول قدرة الاتحاد الأوروبي على أداء دور مهم في القوقاز لصالح أرمينيا أو ملء الفراغ المُحتمل الذي يتنبأ به البعض نتيجة تراجع الدور الروسي. وتستند هذه الشكوك إلى أن أوروبا لم تدعم أرمينيا في صراعها مع أذربيجان، واكتفت ببيانات الشجب والإدانة والاستنكار، وأن موقفها إزاء الصراع حول إقليم ناغورنو كاراباخ كان متناقضاً. ففي حين أكد الاتحاد الأوروبي وحدة أذربيجان الإقليمية، شدد في الوقت ذاته على حق تقرير المصير للأرمن القاطنين في الإقليم. هذا فضلاً عن التصدعات الداخلية في الاتحاد الأوروبي وتقلص الدور المُوحد لأوروبا إزاء الملفات الحيوية.

4- تعزيز الوجود الأمريكي: تعمل الولايات المتحدة على توسيع انخراطها في منطقة القوقاز من خلال توظيف العلاقات مع أرمينيا وخلافات الأخيرة مع روسيا، في تعزيز محاولة استقطاب يريفان بعيداً عن موسكو. وكشفت بعض التقارير التي نُشرت في وسائل الإعلام الأمريكية عن مساعٍ أمريكية مكثفة لاستغلال تراجع النفوذ الروسي في جنوب القوقاز ومحاولة التمدد في هذه المنطقة الجيوستراتيجية، ويعزز هذا الاحتمال القبول الضمني من الغرب، ولاسيما واشنطن، بتحركات أذربيجان الأخيرة لضم إقليم ناغورنو كاراباخ نهائياً.

5- صعود الدور التركي: تنطوي المعادلة الجيوسياسية الجديدة التي ترتبت على حسم مصير إقليم ناغورنو كاراباخ، على خلق توازنات جديدة في القوقاز، إذ برز الدور التركي الطامح إلى خلق فضاء ممتد من البوسفور حتى جنوب القوقاز، بحيث يتأسس على جاذبية النموذج التركي في الديمقراطية والمزاوجة بين الإسلام وروح العصر. وعلى الرغم من أن معظم الأذريين يدينون بالمذهب الشيعي، فإن الرابطة التركمانية والدعم الذي تلقته أذربيجان من تركيا خلال صراعها حول الإقليم قد منح أنقرة الأولوية في الأجندة الأذرية.

6- تنافس إيراني إسرائيلي: تفقد إيران الكثير من أوراقها في منطقة القوقاز، إذ يتنامى نفوذ إسرائيل في أذربيجان التي تقيم معها علاقات تجارية واستخباراتية بالقرب من حدود إيران، وهو ما لم تقبله طهران من جانب جارتها القوقازية. وكانت إيران قد عقدت مشاورات مع الهند وأرمينيا لتدعيم العلاقات الاقتصادية وقنوات الاتصال الإقليمية، في محاولة لاستعادة التوازن الجيوسياسي، وذلك في مواجهة التعاون الثلاثي بين أذربيجان وتركيا وباكستان، بعد إجراء مناورات عسكرية بين هذه الدول الثلاث في سبتمبر 2021.

عوامل مؤثرة:

لا شك أن التنافس الدولي والإقليمي حول القوقاز يرتبط بالتحولات الراهنة في آسيا الوسطى، التي تشهد تنافساً حاداً بين الولايات المتحدة من ناحية، والصين وروسيا من ناحية أخرى، إذ عقد الرئيس الأمريكي، جو بايدن، للمرة الأولى في 20 سبتمبر عام 2023، أول قمة أمريكية مع رؤساء دول آسيا الوسطى الخمس (كازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان وقيرغيزستان)، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك.

ويتوقف مستقبل منطقة القوقاز على الديناميكيات السياسية الداخلية، وقدرتها على تحقيق الاستقرار في المنطقة، ومعالجة أبعاد التنوع والتعدد الثقافي والعرقي، وتحقيق تسويات بناءة للصراعات في الإقليم. كما أنه يتوقف أيضاً على التحولات الراهنة في النظام الدولي، والصراع بين أطرافه الرئيسية؛ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى، وارتباط هذه التحولات بالنهايات الممكنة للصراعات الحالية في أوكرانيا أو في غيرها من أقاليم العالم، وإدارة التنافس بين تلك القوى.

إن التفاعل بين المكونات والديناميكيات الداخلية في منطقة القوقاز وبين القوى الدولية والإقليمية المتنافسة على النفوذ والمصالح الاقتصادية والطاقة فيها، سيؤثر في تشكيل خريطة المستقبل والتفاعلات الممكنة في هذه المنطقة الحيوية، إذ تبحث دول القوقاز عن تعزيز تحالفاتها لموازنة الضغوط التي تمارسها روسيا، والتي ما تزال حتى اللحظة الراهنة - بالرغم من التنبؤات بتراجع دورها- الفاعل المهيمن في القوقاز. ويمكن القول أيضاً إن حرب اليوم الواحد التي شنتها أذربيجان وضمت بموجبها إقليم ناغورنو كاراباخ، قد لا تمثل نهاية الصراعات في هذه المنطقة الاستراتيجية.

مسارات التعافي:

الاقتصاد العالمي 2024.. ركود أم عودة إلى الانتعاش؟

◄ د. رشا مصطفى عوض
مستشار بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

يُعلمُنا عالم الفيزياء الأشهر ألبرت اينشتاين (Albert Einstein) - الذي عاش في الفترة (1879 - 1955) - أنه "لو كان لديه ساعة واحدة لإنقاذ العالم، فسيقضي خمساً وخمسين دقيقة للتعرف على المشكلة وتوضيحها، وخمس دقائق فقط للتوصل إلى الحل"، الأمر الذي يُعلي أهمية طرح أفضل الأسئلة؛ كونها حجر الزاوية لبلوغ الإجابات الأكثر فعالية.

وينطبق ذلك النهج على اللحظات الفارقة بين عامي 2023 و2024؛ إذ تتعالى التساؤلات بشأن آفاق نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2024، وما إذا كان سيواجه ركوداً أم انتعاشاً؟ وتخلص تحليلات عدة إلى إجابة واحدة، تتمثَّل في أن نتائج عام 2023 وما قبله تقودنا إلى عام جديد أكثر تباطؤاً، ومن ثم يُصبح التساؤل الأكثر أهمية - بعد تأكُّد تباطؤ أدائه غير المأمول- هو كيفية إحداث تحوُّل في مسار النمو الاقتصادي العالمي ليكون مُستداماً.

ملامح تباطؤ الأداء:

وفقاً لأحدث تقرير صادر عن "المنتدى الاقتصادي العالمي" World Economic Forum (WEF)، يرى ستة من بين كل عشرة من كبار الاقتصاديين الذين شاركوا في استقصاء رأي للمنتدى أن أداء الاقتصاد العالمي جاء هزيلاً خلال عام 2023، ويتوقعون أن يصبح أكثر ضعفاً خلال عام 2024، كما يُوضح الشكل رقم (1)، الأمر الذي يتوافق مع تقديرات مؤسسات دولية عدة.

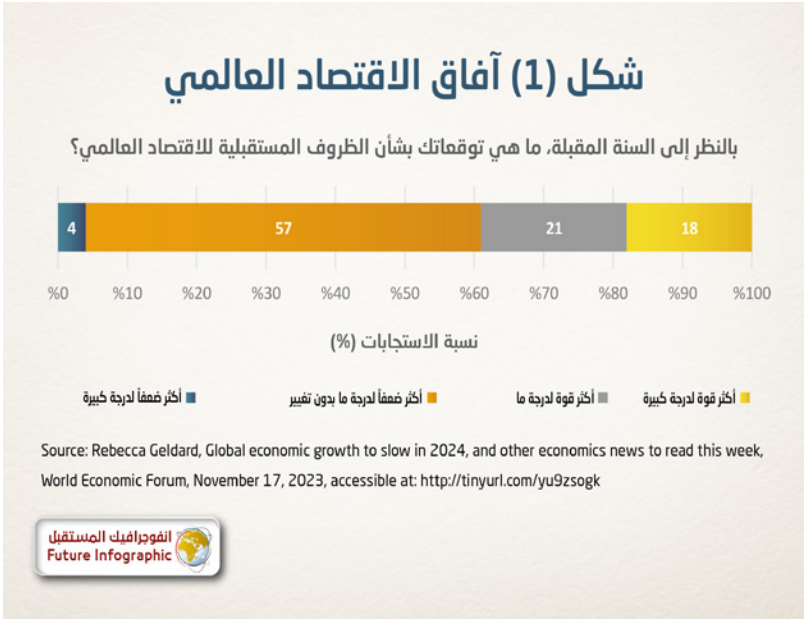

إذ يتوقع صندوق النقد الدولي تباطؤاً في نمو الاقتصاد العالمي من 3% عام 2023 إلى 2.9% عام 2024. في حين تتنبأ مؤسسة "كونفرنس بورد" (Conference Board) بأن ينخفض نمو الاقتصاد العالمي بحِدة أكبر من 3.2% إلى 2.6% خلال نفس الفترة.

وتُشير تقديرات كبرى المؤسسات المالية العالمية إلى أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي العالمي سيتراوح بين 1.9% (سيتي جروب) و2.8% (مورجان ستانلي)، كما يوضح الشكل رقم (2).

شكل (2) معدل النمو السنوي المُتوقع للاقتصاد العالمي في عام 2024 وفقاً لتقديرات عدد من كبرى المؤسسات المالية (%)

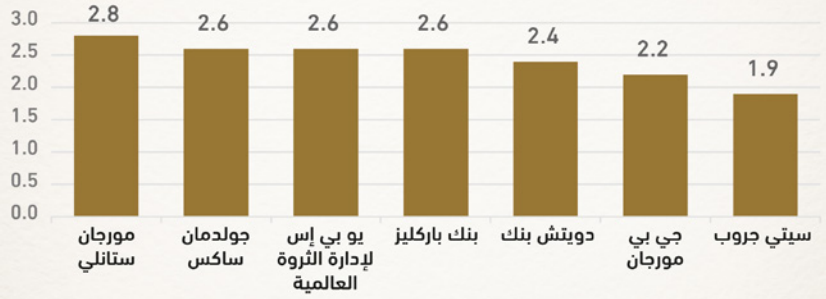

Source: Reuters, What to expect in 2024: Fed pivot, cooling inflation, easing growth, December 18, 2023, accessible at: http://tinyurl.com/yscowp53

انفوجرافيك المستقبل Future Infographic

وعلى الرغم من أن هذه التقديرات تُؤيد فرضية تجنب الاقتصاد العالمي الانزلاق في هاوية "الكساد" - تلك الحالة التي يشهد فيها انخفاضاً كبيراً في نشاطه مُقاساً بنمو الناتج المحلي الإجمالي، ومُسجلاً قيماً سالبة لفصلين مُتتاليين- فإن الأداء المُتوقع لا يُلبي بأية حال الغاية الأولى للهدف الإنمائي الثامن ضمن أهداف الألفية الصادرة عن الأمم المُتحدة، المعني بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد. وتلك الغاية تصبو إلى الحفاظ على متوسط نصيب الفرد من النمو الاقتصادي وفقاً للظروف الوطنية، وخاصةً الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 7% على الأقل في أقل البلدان نمواً.

إرهاصات عام جديد:

يُعد التنبؤ بتباطؤ الاقتصاد العالمي خلال عام 2024 - الذي يتم اختزاله في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي- نِتاجاً لعلاقات متشابكة شديدة التعقُّد بين عوامل جيوسياسية، واقتصادية، واجتماعية وبيئية عدة، تتأثر فيما بينها وتؤثر في مساراته. ويأتي في مُقدمة هذه العوامل ما يلي:

1- فرص اقتصادية سانحة: ثمة مكاسب اقتصادية مُتوقعة نتيجة تعويل النشاط الاقتصادي بدرجة أكبر على الذكاء الاصطناعي، في ظل تقديرات مؤسسة "ماكينزي" بأن "الذكاء الصناعي التوليدي" (Generative AI) يُمكن أن يُضيف ما يُعادل 2.6 إلى 4.4 تريليون دولار أمريكي سنوياً للاقتصاد العالمي. كذلك من المُرجح أن تبدأ البنوك المركزية الرئيسة - خاصةً الفدرالي الأمريكي- في اتباع سياسات التخفيف النقدي (Monetary Easing) خلال عام 2024، بعد أن أثّر التشديد النقدي الذي تبنته خلال الفترة الماضية في مُجمل الاقتصاد العالمي، الأمر الذي سيُمثل منعطفاً حاسماً في تعافي النشاط الاقتصادي العالمي.

2- حروب اقتصادية: من المُرجح أن تتنامى تدابير الأمن الاقتصادي لمواجهة الصدمات المُحتملة في السوق العالمية بهدف خفض الاعتماد على المُنافسين الجيوستراتيجيين، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة الوطنية، ودعم الاستقرار السياسي والاجتماعي على المستوى المحلي. وتأتي في مقدمة هذه الصدمات، الحرب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، التي من المُرجح أن تتزايد حدة وديناميةً، نتيجة دفع الذكاء الاصطناعي لساحة الصراع؛ إذ تستخدم واشنطن قيود التصدير والاستثمار - بالتعاون مع بعض الحُلفاء- للحد من قدرة الشركات الصينية على النفاذ لأشباه المُوصلات اللازمة لتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي.

3- اضطراب سلاسل التوريد: تحمل بدايات عام 2024 على عاتقها أزمات تنعكس حتماً على تدفقات التجارة الخارجية واضطراب سلاسل التوريد، ومن ثم نمو الاقتصاد العالمي. ومثالاً على ذلك، أزمة تجنب معظم شركات الشحن المرور بالبحر الأحمر عقب هجمات الحوثيين على عدد منها، ما أدى إلى تأثر حركة النقل بقناة السويس التي تسهم بحوالي 12% من حركة الشحن العالمية. ليس هذا فحسب، لكن اتخاذ الناقلات لمسار رأس الرجاء الصالح يؤدي إلى إطالة رحلة الشحن من آسيا إلى شمال أوروبا وشرق البحر المتوسط بحوالي 10 أيام، وارتفاع تكلفة وقود الرحلة الواحدة ذهاباً وإياباً بحوالي مليون دولار أمريكي لكل رحلة وفقاً لتقديرات منصة الشحن (Xeneta).

4- ضعف الاستقرار السياسي: ثمة تراجع في الحُكم الرشيد في مناطق هشة عدة على مستوى العالم، وتدهور شرعية بعض الحكومات، وتآكل مصداقية مؤسسات النظام العالمي. وتزخر الأجندة العالمية خلال عام 2024 باستحقاقات انتخابية رئاسية وبرلمانية في بلدان تسهم بنحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي،

يُلخص الجدول رقم (1) أهمها. بطبيعة الحال، تدفع الانتخابات، الحكومات ومؤسسات الأعمال إلى حالة من الترقب والانتظار، وتزيد من درجة عدم اليقين بشأن السياسات العامة لترتفع بحوالي 13% في المتوسط خلال الشهر الذي ستنعقد فيه والشهر السابق عليها. هذا وكلما زادت درجة الاستقطاب السياسي، ارتفعت النسبة التي قد تصل إلى 28% في حال الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

5- تأزم البيئة الجيوسياسية: تعج الساحة الدولية بأزمات متراكمة ومتزامنة تتعمق حدتها بمرور الزمن؛ إذ يبدأ عام 2024 مُثقلاً بنحو 183 صراعاً شهدها العالم خلال عام 2023، وذلك وفقاً للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (International Institute for Strategic Studies, IISS)، ما يُمثل أكبر عدد من الصراعات المُسلحة خلال عام واحد منذ ثلاثين عاماً تقريباً. واللافت للانتباه أن غالبية الصراعات الدائرة تتسم بصعوبة الحل، في ظل انتشار جماعات مسلحة غير حكومية وتدخل أطراف خارجية ذات دوافع أخرى، مما يجعل المشهد أكثر تعقداً. وتأتي في مقدمة هذه الصراعات، الحرب الروسية الأوكرانية التي فقد الاقتصاد العالمي بسببها 2.8 تريليون دولار أمريكي خلال عام 2023، وفقاً لتقديرات مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما تصاعد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وما تزال حرب اليمن، والاقتتال الدائر في السودان، والصراعات في ليبيا وسوريا، قائمة.

6- كساد عالمي بيئي: تؤثر أحداث الطقس القاسي التي لا تتبعها هرولة للحد من مُسببات التغير المناخي خلال مدى زمني قصير، سلباً في أداء الاقتصاد العالمي. وحذر "معهد سويس ري" (Swiss Re Institute) من أن الاقتصاد العالمي قد يخسر ما يصل إلى 18 % من الناتج الإجمالي بحلول 2050 إذا لم يتم اتخاذ إجراءات لكبح آثار التغير المناخي. وفي حال تلبية أهداف اتفاق باريس للمناخ بحلول عام 2030 - ما يُعد أمراً بعيد المنال حتى الآن نتيجة تعثر تنفيذ ما تم التعهد به سابقاً من قِبل الدول المُتقدمة- تنخفض نسبة الفقد إلى 4%. جدير بالذكر أن التكلفة التي تحملها العالم على مدار العقدين الماضيين نتيجة أحداث الطقس القاسي قد سجلت 143 مليار دولار أمريكي سنوياً في المتوسط.

جدول (1) نظرة عامة على أهم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المُقرر إجراؤها عام 2024

الفترة الزمنية	انتخابات في مناطق جيوسياسية مهمة	انتخابات في مناطق أخرى
الربع الأول - 2024	• تايوان: رئاسية وبرلمانية (يناير) • إندونيسيا: رئاسية وبرلمانية (فبراير) • روسيا: رئاسية (مارس)	• فنلندا: رئاسية (يناير) • كندا: برلمانية (مارس) • البرتغال: برلمانية (مارس)
الربع الثاني - 2024	• الهند: برلمانية (إبريل/ مايو) • جنوب إفريقيا: رئاسية وبرلمانية (مايو) • الاتحاد الأوروبي: برلمانية (يونيو)	• كوريا الجنوبية: برلمانية (إبريل) • المكسيك: رئاسية وبرلمانية (يونيو) • بلجيكا: برلمانية (يونيو)
الربع الثالث - 2024	-	• النمسا: انتخابات برلمانية (سبتمبر)
الربع الرابع - 2024	• المملكة المُتحدة: برلمانية (أكتوبر) • الولايات المتحدة الأمريكية: رئاسية وبرلمانية (نوفمبر)	• ليتوانيا: برلمانية (أكتوبر) • الأوروغواي: رئاسية وبرلمانية (أكتوبر) • رومانيا: رئاسية وبرلمانية (نوفمبر)

Source: Allianz Research, Looking Back, Looking Forward: Global Economic Outlook 2023 - 25, December 15, 2023, p.5.

انفوجرافيك المستقبل Future Infographic

مسارات التحول:

يُمكن القول إن التطورات الجيوسياسية والأمنية والسياسية أصبحت تطغى على المشهد الاقتصادي المُتأزم، بدرجة أعلى مما كانت عليه خلال عام 2023. فالحروب والصراعات تُغذي حالة عدم اليقين والارتفاعات غير المُبررة اقتصادياً في أسعار النفط والغذاء والأسمدة والسلع الرئيسية، واضطرابات سلاسل التوريد وتدفقات التجارة الخارجية. الأمر الذي يزيد من معدلات التضخم وينعكس على معدلات الفائدة الرامية إلى كبح جماحه. ذلك المزيج الذي يُقوِّض القدرات الاستهلاكية والاستثمارية والتكوين الرأسمالي، ويحد من آفاق نمو الاقتصاد العالمي.

هنا يثور تساؤل مهم حول ما إذا كان الاقتصاد العالمي سيحقق انتعاشاً مأمولاً إذا ما تلاشت تلك العوامل الخارجة عنه والمؤثرة فيه؟ وسوف تأتي الإجابة بالنفي، إذ إن الأمر سيتطلب تضافر مسارات عدة لترقية درجة جاهزية النظام الاقتصادي العالمي لاستعادة عافيته، من بينها الآتي:

1- تعزيز معدلات الإنتاجية، التي تُعد مقياساً لكفاءة الأفراد والشركات والاقتصادات وحكومات الدول في استخدام الموارد لإنتاج سلع وخدمات، لبلوغ أقصى استفادة من الفوائد الاقتصادية خلال فترة زمنية ما. ففي حين تشير التوقعات

إلى تحقيق إنتاجية العامل لنمو متواضع خلال عام 2023 - كما يوضح الجدول رقم (2) - ما يزال أداؤها مُخيباً للآمال، ما يُشكل رياحاً مُعاكسة خطرة على النمو العالمي خلال السنوات المقبلة.

الأمر الذي يتماشى مع أطروحة بول كروغمان (Paul Krugman) - أستاذ الاقتصاد والشؤون الدولية بجامعة برينستون الأمريكية- حين ذكر أن "الإنتاجية ليست كل شيء، ولكنها على المدى الزمني الطويل تُعد كل شيء تقريباً، إذ إن قدرة أي بلد على تحسين مستوى معيشته بمرور الوقت تعتمد بشكل كامل تقريباً على قدرته على رفع إنتاجية كل عامل". ولما كان المستقبل يبدأ الآن، فينبغي لبلدان العالم إحياء مشروع وطني لتعزيز زخم الإنتاجية.

2- إعلاء مبدأ "المقياس الواحد لا يُناسب الجميع"، والمقصود بالجميع هنا بلدان وأزمنة وشعوب. فإذا كان رفع معدلات سعر الفائدة لمكافحة التضخم أداة سياسية يُمكن التعويل عليها في بلد ما في زمن ما، فقد لا تكون هذه الأداة الأكثر نجاعة في زمن "الفوكا" (VUCA)؛ ذلك المصطلح الذي يضم الأحرف الأولى لأربع سمات باللغة الإنجليزية غالبة على واقعنا المُعاش ومستقبلنا المنظور، وهي: التقلب (Volatility)، وعدم اليقين (Uncertainty)، والتعقد (Complexity)، والغموض (Ambiguity).

وينطبق الحال نفسه على جميع السياسات العامة وأدواتها، مما يستدعي إمعان التفكير في ماهية السياسات الجيدة، التي من شأنها معالجة الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها المواطنون ومؤسسات الأعمال، وحفز الإنتاجية لتوليد النمو وبلوغ غايات الهدف الثامن ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، وخلق حلفاء جدد في المحيط الإقليمي والدولي، مع تأكيد دعائم الصمود والمرونة الاقتصادية.

3- توطين نهج يُعلي منطق "إدارة التحول كل يوم" Turnaround Management Every Day؛ في إشارة إلى الحاجة لإدخال إصلاحات مُستمرة ومتعاقبة، لأن كل شيء بحاجة إلى إصلاح دائم، وأنه لا يوجد أمر مؤكد باستثناء الحاجة إلى التعافي. وعندما يتم غرس هذا المنطق في أرجاء الجهاز البيروقراطي وقطاع الأعمال وبيئات الأفراد، سوف يتمكن الاقتصاد من "الوثب" (LEAP)؛ ذلك المصطلح الذي يضم الأحرف الأولى لأربع كلمات باللغة الإنجليزية تُدلل على استراتيجيات مواجهة عالم "الفوكا"، وهي: التحرر (Liberal) استعداداً للتكيف مع العالم الجديد، والامتلاء بالطاقة (Exuberant) بشغف وتفاؤل لصنع مستقبل أفضل، وخفة الحركة (Agility) لإتقان فن التغيير ببراعة والتعلم المستمر، والشراكة (Partnership) في زمن تُعد فيه الشراكات والتحالفات الجيدة مُقوِّماً رئيساً للعبور إلى مستقبل أفضل.

ختاماً، على الرغم من أن مؤشرات الأداء ومرئيات الخبراء تنسج صورة قاتمة لعام 2024 وما يليه، فإنه يتعين علينا اعتبار ذلك دافعاً وجيهاً لطرح تساؤلات أفضل من منظور مستقبلي والبحث عن إجابات أفضل وفق منهج "التقصي المُستند إلى التقدير" (Appreciative Inquiry)، لنتمكن من صنع حضارة وازدهار اقتصادي قائم على كل ما توصل إليه البشر من علوم وإنسانيات.

جدول (2) تطور معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية (مُقاسة بالناتج المحلي الإجمالي لكل ساعة عمل) (%)

	2011 – 2019*		2020		2021		2022		2023		2026 – 2031*
	الناتج	الإنتاجية	الناتج	الإنتاجية	الناتج	الإنتاجية	الناتج	الإنتاجية	الناتج	الإنتاجية	الناتج
إجمالي العالم	3.5+	2.6+	2.8-	3.8+	6.2+	1.1+	3.2+	0.0	2.3+	1.2+	2.6+
البلدان المُتقدمة	2.0+	1.0+	3.9-	2.0+	5.4+	1.4+	2.7+	0.1-	0.7+	0.4-	1.5+
الولايات المُتحدة الأمريكية	2.4+	0.6+	2.2-	4.0+	5.9+	1.4+	2.1+	1.1-	0.7+	0.7-	1.7+
منطقة اليورو	1.7+	0.7+	6.1-	1.5+	5.1+	0.3-	3.3+	0.2-	0.5+	0.2-	1.2+
الاقتصادات الناشئة والنامية	4.9+	3.9+	1.8-	5.0+	6.9+	1.6+	3.7+	0.4+	3.5+	2.3+	3.4
الصين	7.4+	7.6+	1.9+	3.5+	8.4+	8.1+	3.0+	6.7+	5.1+	4.8+	4.1+
الهند	6.8+	6.3+	6.2-	6.2+	9.6+	1.5-	6.9+	1.3-	5.0+	3.3+	5.0+

* متوسط الفترة.

Sources:

- The Conference Board, Global Forecast Update - December 19, 2023, accessible at: http://tinyurl.com/25zsw9wk
- The Conference Board, Global Productivity Growth Set to Disappoint Again in 2023, May 17, 2023, accessible at: http://tinyurl.com/23b6xobp

انفوجرافيك المستقبل Future Infographic

صدمات الحرب:
الاتجاهات المتباينة لاقتصادات الشرق الأوسط في 2024

د. مدحت نافع
مساعد وزير التموين والتجارة المصري سابقاً، والخبير الاقتصادي

في ظل ضبابية المشهد الاقتصادي العالمي، ما تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه تحديات اقتصادية واسعة النطاق، بما في ذلك التباطؤ العالمي، وارتفاع أسعار الفائدة، وتشديد الأوضاع المالية والنقدية، فضلاً عن التوترات الإقليمية والدولية التي تُلقي بظلال كثيفة على سلاسل التوريد وحركة التجارة والسياحة وتدفقات رؤوس الأموال. وفي هذا الإطار، يتناول هذا التحليل الاتجاهات المتوقعة لاقتصادات الشرق الأوسط في عام 2024.

تباطؤ إقليمي:

توقع صندوق النقد الدولي، عشية نشوب الحرب في غزة، أن يتباطأ النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنهاية عام 2023 إلى 2%، نزولاً من 5,6% في العام السابق، وسط انخفاض إنتاج النفط في الدول المُصدرة له، وتشديد السياسات النقدية والمالية في الأسواق الناشئة والاقتصادات متوسطة الدخل، والظروف الاقتصادية الداخلية السائدة في عدد من دول المنطقة.

كما توقع الصندوق أن تتحسن الظروف الاقتصادية نسبياً في عام 2024، مع وصول النمو في المنطقة إلى 3,4%، مع تراجع الانكماش في السودان، وتبدد العوامل الأخرى التي تضعف النمو، بما في ذلك التخفيضات المؤقتة في إنتاج النفط. ومع ذلك، ما تزال أزمة الدين العام قائمة، ومن المُتوقع أن يظل النمو متوسط الأجل ضعيفاً. وعلى الرغم من تراجع التضخم على نطاق واسع، فإنه ما يزال مرتفعاً في بعض الاقتصادات، إذ يؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى تفاقم فرص انعدام الأمن الغذائي.

ويعود التباطؤ الإقليمي بشكل رئيسي إلى تراجع الطفرة في الدول المُصدرة للنفط، إذ إنه من المُتوقع أن يتباطأ النمو فيها إلى 3,3% و2,3% في عامي 2023 و2024 على التوالي، انخفاضاً من 6,1% في عام 2022؛ مع مراعاة أثر الأساس المنخفض لهذا العام، إذ تتم مقارنته بعام 2021 الذي شهد انكماشاً كبيراً على خلفية إغلاقات جائحة "كورونا". ويعكس التعديل النزولي لآفاق النمو في الدول ذات الفائض النفطي، التباطؤ المُتوقع في اقتصادات الشركاء التجاريين، والتخفيضات الجديدة في إنتاج النفط، والآثار المتأخرة لتشديد السياسة النقدية المحلية. ويرى صندوق النقد الدولي أن الدول المُصدرة للنفط يجب أن تركز على جهود التنويع الاقتصادي، مع تعزيز الاحتياطيات المالية لتعزيز مرونتها.

كذلك، من المُتوقع أن يتراجع النمو في العراق إلى 4% في 2023، و2,9% في عام 2024، وهو أقل من وتيرة ما قبل الجائحة. ومن المُرجح أن يؤدي نقص المياه والكهرباء، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي والأمني، إلى إعاقة المسار التنموي في هذا البلد. ومن المُتوقع أن تشهد سوريا مزيداً من الانكماش في عام 2023، ويواجه اقتصادها صدمات متعددة، بما في ذلك التأثيرات المناخية، والعنف المُستمر، وعدم اليقين بشأن السياسات، ونقص الوقود. ونتيجة للأوضاع غير المُستقرة

في سوريا، انخفض الدخل إلى النصف بين عامي 2010 و2020، وتواجه الأسر مستويات غير مسبوقة من الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

وفي سائر الدول المُستوردة الصافية للنفط في المنطقة، من المُتوقع أن يظل النمو ثابتاً خلال الفترة 2023 - 2024، عند معدل يزيد قليلاً عن 4% سنوياً، لكن يؤدي ارتفاع التضخم في معظم تلك الدول إلى تآكل الأجور الحقيقية، مما يؤثر في الاستهلاك المحلي، الذي يُعد الرافد الأهم للنمو في الدول كثيفة السكان. ومن المُرجح أيضاً أن يؤدي ضعف نمو الطلب الخارجي إلى الحد من النشاط في قطاعي التصنيع والسياحة، وأن يؤدي تشديد السياسة المالية والنقدية (بهدف كبح جماح التضخم المُرتفع والعجز في الحساب الجاري) إلى تقييد النمو.

ومن المُتوقع أن ينتعش النمو في المغرب إلى 3,5% في عام 2023 – أي أقل من التوقعات السابقة– وإلى 3,7% في عام 2024، مع تعافي قطاع الزراعة تدريجياً من الجفاف الذي شهده العام الماضي. ويُنتظر أن يعوض الإنفاق الحكومي جزئياً ضعف الاستهلاك الخاص الناجم عن ارتفاع التضخم.

ومن المُمكن أن يؤدي المزيد من التدهور في الظروف المالية أو الاقتصادية العالمية والمحلية خلال العام الجديد، إلى مزيد من المعاناة في الاقتصادات التي تعاني من اختلالات هيكلية كبيرة في الاقتصاد الكلي. وعلى الرغم من عدم مراجعة تلك التوقعات بشكل جوهري في ضوء تداعيات حرب غزة، فإن الاتجاهات العامة للنمو تظل مُعبّرة عن سائر العوامل الاقتصادية الأخرى.

استجابات متباينة:

إذ كان مصدرو النفط يستفيدون من ارتفاع أسعار الطاقة نسبياً، فإن الاقتصادات متوسطة الدخل تتأثر بالقيود الناجمة عن عدم الاستقرار المالي. وتعاني الدول منخفضة الدخل من ارتفاع أسعار السلع الأساسية والآثار المُستمرة لجائحة "كورونا"، فضلاً عن تداعيات الحرب في كل من أوكرانيا وغزة. واستمر التضخم في الارتفاع عام 2023، ومن المُتوقع أن تظل قيمه مكونة من خانتين حتى نهاية العام على الأقل، كما أن التعافي من الصدمات التضخمية قد يستهلك النصف الأول من عام 2024 على أقل تقدير، وذلك بافتراض بقاء سائر العوامل الأخرى على حالها.

ويشهد معدل التضخم تراجعاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باستثناءات محدودة. ومن المُتوقع أن يرتفع متوسط التضخم في المنطقة إلى 17,5% عام 2023، و15% عام 2024. ويرى تقرير حديث لصندوق النقد الدولي، صدر في أكتوبر الماضي، أنه على الرغم من انخفاض التحديات العالمية غير المواتية مقارنةً بشهر إبريل 2023، فإن التهديدات المتعلقة بالمناخ تتزايد، في حين أن الانخفاض (الأسرع من المتوقع) في التضخم العالمي، من شأنه أن يقلل الضغوط على البنوك المركزية فيما يتعلق بالمزيد من رفع أسعار الفائدة.

ومع ذلك، ما تزال هناك مخاطر عديدة، بما في ذلك احتمال انخفاض الطلب الخارجي في حالة حدوث تباطؤ أكثر حدة في الصين، على خلفية أزمتها العقارية، وارتفاع ضغوط الأسعار العالمية بسبب تصاعد الحرب في أوكرانيا، والكوارث المرتبطة بتغير المناخ أو الكوارث الطبيعية.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن استعادة استقرار الأسعار، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي، وتخفيف أزمة تكاليف المعيشة، وحماية الفئات الضعيفة؛ تُعد جميعاً من أولويات السياسات الاقتصادية في المنطقة خلال عام 2024. وشدد الصندوق على أهمية إعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار في السياسة النقدية. وبالنسبة للدول التي تعاني من ضغوط تضخمية مُستمرة، ينبغي أن تظل السياسة متشددة. علاوة على ذلك، قد تحتاج بعض دول شمال إفريقيا إلى النظر في اتخاذ تدابير تشديد إضافية. وفي الدول التي بدأ فيها التضخم في العودة إلى المستوى المُستهدف، ينبغي تخفيف السياسة المتشددة بحذر.

تحدي التمويل:

تؤدي الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في اقتصادات المنطقة، إذ يُعتمد عليها بشكل متزايد في تحقيق النمو الاقتصادي واستيعاب العمالة. وما يزال الوصول إلى التمويل أحد أكبر التحديات التي تواجه تلك الشركات في المنطقة، إذ يفتقر ما يقرب من 63% من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الوصول لرأس المال التجاري. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي فجوة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتراوح بين 210 إلى 240 مليار دولار (تُقدر فجوة القطاع الرسمي منها بما يتراوح بين 160 إلى 180 مليار دولار).

ويُظهر مسح حديث أجراه البنك الدولي واتحاد المصارف العربية على أكثر من 130 بنكاً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن 8% فقط من الإقراض يذهب إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء المنطقة، ويبدو هذا الرقم أكثر وضوحاً في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ يصل 2% فقط من الإقراض إلى الشركات الصغيرة.

وليس من المُستغرب أن تتميز الأعمال المصرفية في المنطقة بممارسات إقراض متحفظة، إذ يتم تقليل مخاطر الائتمان إلى الحد الأدنى، من خلال فرض متطلبات ضمانات عالية. فالافتقار إلى الضمانات الكافية هو العائق الأول (كما أفاد المقترضون) الذي يمنعهم من الحصول على تمويل من البنوك التجارية.

تقديرات البطالة:

تشكل معالجة العوائق الهيكلية طويلة الأجل التي تحول دون خلق فرص العمل على المستوى الإقليمي، تحدياً كبيراً، وتزداد صعوبة الأمر بسبب العديد من الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحد من فعالية أي مسار عمل منفرد. وفيما يتعلق بالتوظيف الإجمالي في منطقة

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تستحوذ الشركات الصغيرة والمتوسطة على حصة عالية من العمالة في القطاع الخاص، ولاسيما في الدول التي بها قطاعات غير رسمية كبيرة، وتوفر تلك الشركات حوالي 40% من جميع الوظائف.

ويُقدر معدل البطالة بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنحو 25%، وهو أعلى بنحو خمس مرات من معدل البطالة بين كبار السن. وفي شمال إفريقيا، أصبحت البطالة بين الشباب أكثر حدة؛ إذ يبلغ معدل البطالة 30% لكلا الجنسين، و45% بين الفتيات.

تأثيرات الحرب:

لا شك أن إسرائيل وقطاع غزة والضفة الغربية هي الجبهات الأكثر تضرراً من الحرب الحالية، لكن التأثير الاقتصادي يمتد إلى ما هو أبعد من مناطق القتال. إذ تعاني الدول المجاورة، مثل مصر والأردن ولبنان، بالفعل من أصداء اقتصادية. فوسط مخاوف بشأن خطر التصعيد، ألغى عدد من السائحين والمستثمرين زياراتهم إلى المنطقة، مما أدى إلى ضرب شريان الحياة لهذه الاقتصادات. وتُعد السياحة، التي شكلت ما بين 35% إلى ما يقرب من 50% من صادرات السلع والخدمات في تلك الاقتصادات عام 2019، مصدراً بالغ الأهمية للنقد الأجنبي وفرص العمل. وستشهد الاقتصادات المعتمدة على السياحة مثل: لبنان، تأثيرات غير مباشرة في النمو، إذ انخفضت معدلات إشغال الفنادق بنسبة 45 نقطة مئوية في أكتوبر 2023 مقارنة بالعام السابق عليه.

وقد تكون أزمة حرب غزة بمثابة بداية حقبة من عدم اليقين في العديد من دول الشرق الأوسط إذا لم يتم التعامل معها على النحو المناسب، خاصةً في ضوء التحديات الهيكلية القائمة، والبيئة العالمية الأكثر عُرضة للصدمات. ويمكن أن تساعد الإصلاحات الهيكلية على دعم النمو على المدى القريب، وآفاق النمو على المدى الطويل. ومن المُرجح أن تتمكن الاقتصادات الأقوى والأكثر مرونة من تحمل الصدمات المفاجئة.

وتتوقع مؤسسة "فيتش" أن يتفوق النشاط الاقتصادي والأساسيات في دول مجلس التعاون الخليجي على بقية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2024. وسيدعم الاقتصاد غير النفطي القوي في دول الخليج واستقرار إنتاج النفط؛ انتعاش الاقتصاد، عبر تعزيز النمو، والحفاظ على فائض في معظم حساباتها الجارية وأرصدتها المالية. في مقابل ذلك، ستواجه دول شمال إفريقيا مجموعة مختلفة من المشكلات الهيكلية، أبرزها العجز التوأم؛ المتمثل في عجز الموازنات العامة وعجز ميزان المدفوعات، فضلاً عن ارتفاع البطالة.

إن التفاوت في الدخل والثروة بين دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية، وبعض دول الجوار مثل: اليمن، والدول منخفضة الدخل مثل: الأردن وسوريا ولبنان وتونس والمغرب، التي تكافح من أجل احتواء الفقر والبطالة من ناحية أخرى؛ يجعل التوقعات لعام 2024 شديدة التباين داخل الإقليم. وإذا تسببت الحرب في غزة والضفة الغربية في إحداث اضطرابات أكثر خطورة في البحر الأحمر، فإن الدول الأكثر ازدهاراً في المنطقة ربما لن تسلم من التداعيات السلبية.

ويمكن للأزمات أيضاً أن تكشف عن نقاط الضعف الأساسية، مما يؤدي إلى تفاقم المخاطر السلبية التي تهدد الآفاق المستقبلية. فقد يؤدي ارتفاع هامش المخاطرة إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض والتأمين، وهو ما قد يؤثر سلباً في الاقتصادات المُثقلة بالديون. علاوة على ذلك، فإن الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات في المنطقة، يمكن أن تشهد انخفاضاً في تدفقات المساعدات الحيوية، إذا تحوّل تركيز الجهات المانحة بعيداً، ولم يتسع نطاق المساعدات الدولية لتلبية الاحتياجات العالمية المتزايدة.

وقد ارتفعت عائدات السندات الحكومية في بعض الاقتصادات بالفعل على خلفية حرب غزة، وكان صافي تدفقات المحافظ إلى المنطقة (وهو مؤشر على جاذبية الاستثمار) يتراجع مع تطور الأزمة، لكنه عاد مؤخراً إلى مستويات ما قبل الحرب، تماماً كما فعلت أسعار النفط بعد استبعاد المتعاملين في الأسواق لاحتمال تمدد الصراع إلى دول أخرى في الشرق الأوسط.

Top 10:
أهم الاتجاهات التكنولوجية المتوقعة في عام 2024

◄ د. إيهاب خليفة
رئيس وحدة التطورات التكنولوجية - مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

تسير التطورات التكنولوجية بخطى سريعة، تفتح الباب أمام ظهور تكنولوجيات جديدة واختفاء غيرها بصورة سريعة، مما قد يسبب إرباكاً في خطط بعض الشركات، ويمثل فرصة أيضاً لشركات أخرى، الأمر يتوقف على درجة التوقع والاستعداد لظهور تقنيات جديدة والقدرة على التكيف معها. لذا يحاول هذا التحليل إلقاء الضوء على أهم التقنيات التي قد تسيطر على المشهد العالمي خلال عام 2024، والتي تقودها بالطبع تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا الفضاء، والشرائح الذكية.

1- Artificial Neural Networks: نماذج لشبكات عصبية تحاكي الدماغ البشري

الشبكة العصبية أو العصبونية هي طريقة لمحاكاة الدماغ البشرية في نظم الذكاء الاصطناعي، إذ تتكون من مجموعة من العقد Nodes أو العصبونات المترابطة في شبكة تشبه الدماغ البشري، تقوم فيها عقدة بحل المشكلة وتقوم الأخرى بالتأكد من صحة الحل؛ أي إنها نوع من عمليات التعلم الآلي تُسمى "التعلم العميق". وبالتالي، تحاول الشبكات العصبونية الاصطناعية حل المشكلات المعقدة بدقة أكبر، مثل بناء الصور، وحل المعادلات الرياضية، وتأليف النصوص وغيرها من المهام الإبداعية.

ومن المتوقع أن تتطور هذه النظم خلال العام المقبل؛ نتيجة للتطور الذي تشهده هذه الصناعة سواءً على مستوى المواد الخام أم الشرائح. فمثلاً نجح فريق عمل تعاوني قادته جامعة بوردو، جنباً إلى جنب مع جامعة كاليفورنيا سان دييغو والمدرسة العليا للفيزياء والكيمياء الصناعية في باريس، في اكتشاف مادة قد تصلح بديلاً للسيليكون؛ هي أكاسيد الفاناديوم، وعند وضعها تحت المجهر نجد أن طريقة تكوينها الكيميائي تشبه إلى حد كبير طريقة بناء المخ البشري، وهي مادة مناسبة بشكل فريد لإنشاء خلايا عصبية متقدمة، على عكس السيليكون الذي يواجه تحديات تتعلق بالسرعة والكفاءة التشغيلية خاصة مع البيانات الضخمة.

2- Generative AI: مزيد من القدرات والتطبيقات والانتشار للذكاء الاصطناعي التوليدي

شهد عام 2023 تطوراً ثورياً في تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي مدعوماً بتطبيقات مثل Chat GPT وBard من جوجل وCo- pilot من مايكروسوفت، وغيرها من النماذج اللغوية الكبرى. والذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative Artificial Intelligence) هو فرع من الذكاء الاصطناعي يركز على تصميم الأنظمة والنماذج القادرة على إنشاء محتوى جديد قد يكون نصوصاً أو صوراً أو موسيقى أو فيديوهات. فبدلاً من مجرد تحليل وتصنيف البيانات (كما

في الـذكاء الاصطناعـي التحليـلي)، فـإن الـذكاء الاصطناعـي التوليـدي يسـتخدم البيانـات لخلـق شيء جديـد وفريـد، ومـن المتوقع أن تزيـد كفـاءة هـذه التطبيقـات خـلال عـام 2024 مـع مزيـد مـن الانتشـار وكذلـك كثـير مـن التداعيـات عـلى قطـاع العمـل والتوظيـف.

3- AI TRiSM: ذكاء اصطناعـي يحـترم القيـم الأخلاقيـة والخصوصيـة والعدالـة

يشـير هـذا المصلـح اختصـاراً إلى (Trust, Risk, and Security Management in AI)؛ وهـو عبـارة عـن إطـار أو منهجيـة تركـز عـلى ثلاثـة جوانـب في إدارة الـذكاء الاصطناعـي، وهـي: إدارة الثقـة، وإدارة الخطـر، وإدارة الأمـان في الـذكاء الاصطناعـي. وشـهد عـام 2023 محـاولات حثيثـة مـن جانـب الحكومـات وكذلـك الـشركات لحوكمـة الـذكاء الاصطناعـي لتدعيـم هـذه الثلاثيـة، وذلـك لضـمان تطويـر أنظمـة ذكاء اصطناعـي موثوقـة وأخلاقيـة وشـفافة.

4- Sentient AI: تزايـد قـدرات الوعـي والعاطفـة لـدى نظـم الـذكاء الاصطناعـي

يشـير مصطلـح "الـذكاء الاصطناعـي الواعـي (sentient AI) إلى المفهـوم النظـري لـذكاء اصطناعـي يمتلـك الوعـي أو الإدراك الـذاتي. وهـذا المفهـوم هـو موضـوع للنقـاش والتكهـن في مجالات علـم الـذكاء الاصطناعـي والفلسـفة، إذ يتـم استكشـاف فكـرة إمكانيـة تطويـر أنظمـة ذكاء اصطناعـي تتمتـع بدرجـة مـن الوعـي أو الشـعور بالـذات مشـابهة لتلـك الموجـودة في البـشر. ومـع التطـور في مجـالات الحوسـبة العصبيـة، قـد تصـل البشريـة إلى هـذه المرحلـة مـن الـذكاء الاصطناعـي في المسـتقبل القريـب.

5- Integrated Brains: زرع الشرائـح الذكيـة في الأدمغـة والأجسـاد البشريـة

بعدمـا حصلـت شركـة "نيوراليـنك" عـلى الضـوء الأخـضر مـن إدارة الغـذاء والـدواء الأمريكيـة، لبـدء أول تجربـة إكلينيكيـة على الإنسـان لـزرع الشرائـح التـي تطورهـا في الأدمغـة البشريـة، فـإن معنـى ذلـك أن الأعـوام المقبلـة سـوف تشـهد تجـارب سريريـة للبـشر عـلى هـذه التقنيـات، وأن هنـاك تطبيقـات متعـددة قـد تظهـر لهـذه التكنولوجيـا سـواءً في الطـب أم الـذكاء الاصطناعـي أم إنترنـت الأشـياء، بمـا يؤهـل البـشر للتحكـم في الأشـياء مـن حولهـم فقـط بأدمغتهـم. وعـلى الرغـم مـن هـذا التقـدم، فـإن المخاطـر والتحديـات التـي قـد تظهـر قـد تكـون عديـدة، سـواءً أكانـت مخاطـر طبيـة أم مخـاوف القرصنـة والاخـتراق وفشـل النظـم.

6- Biomedical Engineering: تعديل الجينات البشرية من خلال الذكاء الاصطناعي

أصبحت الهندسة الحيوية المدعومة بالذكاء الاصطناعي مجالاً مهماً في التنبؤ وعلاج كثير من الأمراض، خاصةً في سياق تعديل الجينات البشرية، إذ يمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤدي دوراً مهماً في هذا المجال من خلال تحليل كميات هائلة من البيانات الجينية والبيولوجية لفهم تعقيدات الجينوم البشري بشكل أفضل وتحديد الجينات التي قد تكون مرتبطة بأمراض معينة. فعلى سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي مساعدة العلماء في تحديد التسلسلات الجينية التي يجب تعديلها لمنع أو علاج الأمراض الوراثية. ومع تقنيات التحرير الجيني مثل (CRISPR-Cas9)، يصبح من الممكن تعديل هذه التسلسلات بدقة عالية.

ومع ذلك، يثير استخدام الذكاء الاصطناعي في تعديل الجينات البشرية، مجموعة من القضايا الأخلاقية والاجتماعية، وهناك قلق بشأن الآثار طويلة المدى للتعديل الجيني، وخاصةً فيما يتعلق بإمكانية تغيير الصفات الوراثية بطرق قد تؤثر في التنوع الجيني والبيولوجي. كما أن هناك تساؤلات حول إمكانية وصول هذه التقنيات إلى الجميع بشكل عادل ومتساوٍ.

7- Space Tech: محاولات البشر للعودة من جديد إلى القمر

مع تزايد الاهتمام بتكنولوجيا الفضاء الخارجي ودخول كثير من الشركات الخاصة بقوة في هذا المجال مثل "سبيس إكس" و"فيرجن" وغيرها، وتطوير تقنيات قابلة لإعادة الاستخدام مثل الصاروخ "فالكون 9"؛ عاد الاهتمام من جديد بعودة البشر إلى القمر. فمثلاً تخطط الولايات المتحدة لإعادة البشر إلى القمر بحلول عام 2025 وإنشاء قاعدة دائمة هناك. وهذه الخطط تقودها وكالة ناسا تحت مظلة برنامج (Artemis)، ولا تسعى فقط إلى هبوط الإنسان على القمر مجدداً، بل أيضاً لإنشاء وجود بشري مستدام هناك، من خلال إقامة قاعدة تسمح بإجراء البحوث العلمية بشكل موسع واختبار التكنولوجيات الجديدة التي قد تكون مفيدة لمهمات المستقبل إلى المريخ وما وراءه. ومن جانبها، تخطط الصين أيضاً لمهمات مأهولة إلى القمر وتعتزم إقامة قاعدة قمرية خاصة بها، وذلك كجزء من طموحها الفضائي المتنامي. هذا بالإضافة إلى طوفان من المهمات الروبوتية التي تهدف إلى دراسة القمر بشكل أكثر شمولية، سواءً من أجل البحث العلمي أم استكشاف الموارد المحتملة.

8- Quantum Computing: قدرات حوسبة فائقة وتطبيقات جديدة

يمكن أن تشهد الحواسيب الكمومية تطورات مهمة خلال العام المقبل، وإن كان من الصعب التنبؤ بالتحديد بما سيحدث في مجال سريع التغير مثل هذا. ويشمل ذلك، تحسين القدرات والأداء مثل زيادة عدد الكيوبتات (qubits)، والتي هي وحدات البناء الأساسية للحواسيب الكمومية، وتحسين معدلات الخطأ والاستقرار، فضلاً عن المزيد من التطبيقات العملية للحواسيب الكمومية في مجالات مثل تصميم الأدوية وبناء المواد الجديدة والمشكلات المعقدة، وتحليل البيانات الضخمة، بل قد نشهد تقارباً مع التكنولوجيا التقليدية من خلال تطوير واجهات برمجة التطبيقات (APIs) وأدوات تمكن المطورين من استغلال قدرات الحواسيب الكوانتية بشكل أكثر فعالية.

9- Super Batteries: قدرات جديدة لتخزين الطاقة

في يوليو 2023، أعلن كيجي كايتا، رئيس مركز تويوتا للبحث والتطوير بشؤون المحايدة الكربونية، التوصل إلى أساليب إنتاج جديدة لبطاريات الحالة الصلبة (Solid State) القادرة على توفير مدى سير حتى 1199 كم بالشحنة الواحدة مع الحاجة لعشر دقائق فقط من أجل ملئها بالكامل. وقد يفتح ذلك الآفاق لتحسين أداء البطاريات الصلبة، بما يدعم التنقل الكهربائي وتسريع تخزين الطاقة لفترات طويلة للمساعدة في الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة وتسريع تطوير الشبكات الذكية. كما قد يسهم ذلك أيضاً في تطوير بطاريات بكثافة طاقية أعلى، ما يعني أنها يمكن أن تخزن طاقة أكثر في حجم ووزن أقل، وهو أمر حيوي في تطبيقات مثل السيارات الكهربائية والأجهزة المحمولة.

10- Metaverse: تطوير بيئات افتراضية للتفاعل الاجتماعي والترفيه

على الرغم من أن عمليات التطوير تسير بخطى أبطأ من المنتظر، فإنه من المتوقع أن تظهر تطبيقات عديدة للميتافيرس خلال السنوات القليلة المقبلة، مدعومة في ذلك بتقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصةً فيما يتعلق بتطوير بيئات افتراضية للتفاعل الاجتماعي سواءً للعمل أم التعليم أم الترفيه أم التسوق. ويدعم ذلك دخول شركات كبرى في هذا المجال مثل ميتا (فيسبوك سابقاً)، وآبل، وألفابيت (جوجل)، وأمازون، وإنفيديا، وغيرها من الشركات الرائدة في المجال.

عن المستقبل:

"المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، هو مركز تفكير Think Tank مستقل، تأسس في 2014/4/4، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل مشكلة حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، بهدف المساهمة في تجنب "صدمات المستقبل" قدر الإمكان.

ويهتم المركز بالاتجاهات التي يمكن أن تساهم في تشكيل المستقبل، على المدى القصير، خاصة الأفكار غير التقليدية والظواهر "تحت التشكيل"، مع التطبيق على منطقة الخليج، من خلال رصد وتحليل الاحتمالات الممكنة، للتفاعلات القائمة والتيارات القادمة، وتقدير البدائل المتصورة للتعامل معها، باستخدام مناهج التفكير المتقدمة، عبر أنشطة علمية تجمع بين الأكاديميين والممارسين، والشخصيات العامة، من داخل الإمارات وخارجها.

أنشطة المركز:

مجلة اتجاهات الأحداث: دورية أكاديمية فصلية، تهتم بتحليل اتجاهات المستقبل على المدى القصير، بما يتضمنه من تيارات وتطورات، متعددة الأبعاد، وذات تأثيرات استراتيجية، وذلك في مجالات اهتمام برامج المركز.

تقديرات المستقبل: تقديرات تصدر يومياً لتغطية أبرز التطورات الإقليمية والدولية المؤثرة على منطقة الشرق الأوسط.

بوابة المستقبل: موقع إلكتروني أكاديمي، يقوم بنشر تحليلات يومية، باللغتين العربية والإنجليزية، حول أهم الأحداث والتطورات الجارية في المنطقة والعالم، ويغطي الموقع إنتاج المركز المطبوع وأنشطته المختلفة، من لقاءات عامة وحلقات نقاشية، ويقدم خدمات علمية تتعلق بعروض الكتب والدراسات، وقواعد البيانات والخرائط السياسية.

تقرير المستقبل: نشرة يومية تتضمن أبرز التقديرات والتحليلات التي ينتجها باحثو المركز، أو ما ينشر على موقعه الإلكتروني أو الدورية التي تصدر عن المركز، وغيرها من الأنشطة والإصدارات، وترسل عبر البريد الإلكتروني.

دراسات المستقبل: سلسلة دراسات أكاديمية تصدر كل شهرين، وتركز كل دراسة على قضية واحدة تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، وتهيمن على الجدل العام في الشرق الأوسط والعالم.

دراسات خاصة: سلسلة دراسات غير دورية تركز على الظواهر الصاعدة، والمؤشرات المركبة والأفكار غير التقليدية، والاتجاهات القادمة التي ترتبط بالعالم قيد التشكل.

التقرير الاستراتيجي: تقرير يصدر سنوياً عن المركز، ويركز على الاتجاهات الرئيسية طويلة المدى التي تشكلت في الشرق الأوسط من خلال تفاعلات العام السابق، والتي يتوقع أيضاً أن تكون الأكثر تأثيراً في حالة الإقليم خلال العام التالي.

مؤشرات المستقبل: تقرير غير دوري يرصد ويُحلل أبرز المؤشرات وقواعد البيانات واستطلاعات الرأي العالمية والإقليمية.

رؤى عالمية: تهدف إلى عرض أبرز ما يُنشر في مراكز الفكر والمجلات والدوريات البحثية الغربية، من أفكار غير تقليدية واتجاهات صاعدة في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها.

ملفات المستقبل: سلسلة ملفات تجميعية تصدر بشكل غير دوري، وتتناول أهم الأحداث والتحولات الإقليمية والدولية، التي تشغل اهتمام الجمهور وتتصدر نقاشات المجال العام وقت صدورها.

فعاليات المستقبل: ينظم المركز عدة فعاليات مثل (اللقاءات العامة، وحلقات النقاش، والدورات التدريبية).

جميع حقوق النشر محفوظة © 2024